الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: التاريخ

سياسة مصادرة الأراضي وأثرها على تفكيك بنية المجتمع الجزائري 1830-1914

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في: التاريخ تخصص: تاريخ الجزائر المعاصر

إعداد الطالبتين:
* إبتسام زغدانة
* نور الهدى زين

من إشراف:
أ.د. عبد الكامل عطية

لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
رضا ميموني.....	أستاذ محاضر – أ-	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	رئيسا
عبد الكامل عطية	أستاذ محاضر – أ-	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مشرفا ومقررا
عبد القادر كركار	أستاذ محاضر – أ-	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر وعرفان

الحمد لله الذي أمدنا في طول العمر وهدانا إلى ما فيه الخير حتى توصلنا إلى إنجاز هذا العمل،فأول شكر هو الله سبحانه وتعالى،فهو الموفق إلى ما فيه الخير نتشرف بتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان للمشرف الدكتور عطية عبد الكامل الذي كان لنا نعم السند بإشرافه على المذكرة كما لا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث من أساتذة بقسم العلوم الإنسانية وكذلك، كما لا ننسى عمال مكتبة دار الثقافة،وكذلك لا يفوتنا تقديم الشكر لعمال مكتبة متحف المجاهد بالوادي.

كما أقدم شكري الجزيل إلى

الأستاذ "دويم عبد الباري"

لتقديمه المساعدة على هذه المذكرة.

وأقدم شكري الخاص لدكتورة الفاضلة " سهام عاشور".

كما نشكر من منح لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، ولو بكلمة طيبة

الإهداء

إلى من ملأتني بحنانها، وأدفأتني بعطفها إلى من حملتني وهنا على وهن إلى أميرة الأمهات "أمي الغالية".

إلى من تسجد له كلماتي وتنحني له أحاسيسي إلى السيد الذي تعب لأجلي، إلى من علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح إلى" أبي الحنون ".

إلى من قاسمني الحياة بحلوها ومرها إلى زوجي الغالي إلى أب أولادي" حسين عاشور".

إلى من أدخلت على قلبي نورا وسعادة وهناء إلى من أحببتها ابنتي العزيزة والغالية على قلبي" بيلسان ".

إلى قرة عيني وملاك قلبي ابني حبيب قلبي الغالي "غسان ".إلى شيخي "الحاج علي" وحماتي " حليمة"وإلى كل العائلة ".

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي كل واحد باسمهم وإلى زوجات إخوتي.

إلى من قاسمتني وشاركتني في هذا البحث رفيقة دربي "ابتسام زغدانة " إلى صديقتي الغالية "مريم عباسي"

إلى من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا البحث من قريب كان أو بعيد.

زين نور الهدى

27 أفريل 2023

الإهداء

لك ربي اسجد سجود الشكر داعية اياك ان تنفع بهذا العمل كل من قراءه ولجعله صدقة جارية في مماتنا.

قال الله تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

سورة الإسراء الأية 23.

إلى من أبصرت بهما طريق حياتي، والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى من ظفرت بها هدية الأقدار أختي.

إلى زميلتي في المموار العلمي. زين نور الهدى.

إبتسام زغدانة

27 أفريل 2023

قائمة المختصرات	
ص ص	صفحة
م.و.م	منشورات وزارة المجاهدين
م.م.م	منشورات متحف المجاهد
م.م.و	منشورات المركز الوطني لدراسات
م.ع	منشورات عويدات
م.ج	منشورات الجامعية
دمج	دون مجلد
د.ع	دون عدد
د.د	دون دار
د.س	دون سنة نشر
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
م	ميلادي
هـ	هجري
Page	P
Nombre	N
Volumes	V

الملخص:

كان موضوع دراستنا المتعلق "بسياسة مصادرة الأراضي في الجزائر" 1830 1914"، يسلط الضوء على مرحلة تعد من أخطر المراحل في تاريخ الوجود الاستعماري بالجزائر نظرا لحجم القوانين الصادرة من جهة ونتائجها من جهة أخرى ؛ فقد أدرك المستعمر الفرنسي بأن للأرض أهمية ودور كبير في تلاحم وترابط القبائل والأعراش الجزائرية، وتيقنوا أن إحكام القبضة على الشعب الجزائري لن يتم إلا بتفتين هذه القبائل والأعراش...، حيث تفنت في انتزاع وسلب الأراضي وتفكيك المجتمع الجزائري، فقامت حملة من القوانين والتشريعات العقارية في نزع الملكية من الجزائريين والتشريعات العقارية في نزع الملكية من الجزائريين ومنحها للمعمرين الأوربيين وابرز هذه القوانين، قانون سيتايوس كونسيلت 1863 وقانون وارني 1873، وكذلك بعض قوانين في خدمة الاستيطان كان اهمها قانون 1885وقانون 1903 ليكون بذلك الهدف من اصدار القوانين والقرارات، هو أن تصبح الأراضي الجزائرية أملاك خاصة بالدولة الفرنسية، ونقلها لتصبح ملكية خاصة للذين يمثلون شرايين الاستيطان، وقد كانت هذه السياسة الفرنسية انعكاسات أحدثت تغيرات على الملكية العقارية في الجزائر وهذا ما أدى إلى تحطيم البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خاصة بعد تحطيم القبيلة التي كانت تشكل وحدة التنظيم الاجتماعي الاساسي للمجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية : المصادرة ، الحجز، السياسية العقارية، المستوطنون، مصادرة الأراضي، التشريعات العقارية، الدومين، العقار.

Summary

Le sujet de notre étude était lié à la « politique de confiscation des terres en Algérie » 1830-1914, qui éclaire une étape considérée comme l'une des plus dangereuses de l'histoire de la présence coloniale en Algérie en raison de l'ampleur de la lois édictées d'une part et leurs résultats d'autre part. Et l'interdépendance des tribus et des trônes algériens, et ils étaient sûrs que le resserrement de l'étau sur le peuple algérien ne se ferait pas sans la désintégration de ces tribus et trônes...., comme ils maîtrisaient l'expropriation et le pillage des terres et le démantèlement de la société algérienne, une campagne de lois et de législations immobilières a été lancée dans l'expropriation des biens des Algériens et une législation immobilière dans l'expropriation des biens des Algériens et les accordant aux Européens, les plus importantes de ces lois, la loi Citaius Consult de 1863 et la loi Warne de 1873, ainsi que certaines lois au

service de l'établissement, dont les plus importantes étaient la loi de 1885 et la loi de 1903, de sorte que le but de promulguer des lois et des décisions est que les terres algériennes deviennent propriété privée de l'État français, et les transfèrent pour devenir propriété privée pour ceux qu'ils représentent les artères de peuplement, et cette politique française a eu des répercussions qui ont entraîné des changements dans propriété foncière en Algérie, ce qui a conduit à la destruction de la structure sociale de la société algérienne, surtout après la destruction de la tribu, qui était l'unité de l'organisation sociale de base de la société algérienne.

Keywords: confiscation, seizure, real estate policy, settlers, land confiscation, real estate legislation, domain, real estate.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-د
مدخل	12-6
الفصل الأول: سياسة مصادرة الأراضي في الجزائر (1830_1914)	
المبحث الأول: أنماط سياسة مصادرة الأراضي	14
1- أراضي البايلك:	14
2- أراضي الميته:	15
3- أراضي الأوقاف أو الحبوس	15
4- أراضي العرش(المشاعة):	16
5- أراضي الملك (الأراضي الخاصة):	16
المبحث الثاني: التشريعات والقوانين المرتبطة بمصادرة الأراضي.	17
1- قرار 8 سبتمبر 1830	18
2- مرسوم 1832 الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة	18
3- القرار المشيخي	20
المبحث الثالث: تطور حركة الاستيطان في الجزائر.	22
1- تطور الحركة الاستيطانية	22
2- سياسة بيجو الاستيطانية	23
3- في عهد الجمهورية الثانية (1848_1851):	24
4- في عهد الجمهورية الثالثة	25
الفصل الثاني: نماذج عن مصادرة الأراضي	

المبحث الأول: الجزائر وضواحيها	28
1- الجزائر العاصمة	28
2- متيجة	29
3- المسيلة	32
المبحث الثاني: الشرق الجزائري	35
1- سطيف	35
2- قسنطينة	36
المبحث الثالث: الغرب الجزائري	38
1- وهران	38
2- سيدي بلعباس	41
3- تيارت	44
4- غليزان	46
المبحث الرابع: الجنوب الجزائري	46
1- واحة الزعاطشة	46
2- وادي ريغ	48
3- الجنوب الغربي الجزائري	49
الفصل الثالث: انعكاسات سياسة مصادرة الأراضي على بنية المجتمع الجزائري وردود الفعل منها	
المبحث الأول: الانعكاسات في المجال الاقتصادي	52
1- فرنسة الأراضي الجزائرية	52
2- نظام الضريبي المجحف في حق الجزائريين	53
3- الدخول في الاقتصاد النقدي:	54
4- تراجع النشاط الفلاحي وتربية الحيوانات:	54
المبحث الثاني: الانعكاسات في المجال الاجتماعي:	56
1- تدهور مستوى المعيشة	56

2- تفكيك بنية ووحدة المجتمع الجزائري	57
3- تفقير المجتمع الجزائري	58
4- انتشار البطالة	60
5- التعدي على الهوية الوطنية	60
6- تراجع عدد سكان الأهالي	61
7- الهجرة إلى الخارج	61
المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية:	63
1- الاعتداء على الحقوق اللغوية والتعليمية	63
2- نشر اللغة الفرنسية	65
المبحث الرابع: رد فعل الجزائريين	66
1- ردود الأفعال السلمية والشعبية	66
ملخص الفصل الثالث	73
الخاتمة	74
الملاحق	77
قائمة المصادر والمراجع	86

مقدمة

مقدمة

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 م، وهي تعمل على ترسيخ دعائم وجودها ؛وذلك من خلال تبني سياسة تسمح لها بالاستحواذ على ثروات وخيرات البلاد، حيث أدركت منذ الوهلة الأولى أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة على الشعب ؛ وبذلك برزت قضية الأرض وملكيتها كميدان للصراع بين مجتمع متمسك بأرضه ومحتل يعمل بكل الأساليب لانتزاعها منه ولقد قامت الادارة الاستعمارية بمختلف عمليات النهب والسلب، وتجريد الجزائريين من أغلى ما يملكون، وهي الأرض باعتبارها مصدر رزق للأهالي ومحاولة سلب هذه القوة منهم يعني الانتصار عليهم، حيث تعرضت الجزائر لاستعمار عسكري استيطاني شجع الاوروبيين على اختلاف أجناسهم على الهجرة نحو الجزائر، وكان معظم هؤلاء من الفئة الغير مرغوب فيها في أوروبا مشجعين من قبل النظام الاستعماري الفرنسي الذي اجتهد في خلق جو قانوني جعل الوافد الجديد سيدا وحولت الجزائريين إلى إنسان مستعبد، ومن أجل كسر شوكتهم مستخدمة في ذلك بقوانين وقرارات مستبدة تسهل لها عملية انتقال الأراضي من أيادي الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين وبذلك أثرت هذه السياسة على الشعب الجزائري في عدة جوانب أفقرته وهمشته، مما انعكس سلبا عللا الفلاح الجزائري.

اتبعت الادارة الفرنسية سياسة تسمح لها بالحصول على هذه الأراضي؛ ألا وهي سياسة مصادرة الأراضي، وهو موضوع دراستنا المعنون ب: سياسة مصادرة الأراضي وأثرها في تفكيك بنية المجتمع الجزائري (1830 1914).

1- أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية موضوعنا في تسليط الضوء على أحد الجوانب التي ظلت غامضة حول الصراع الجزائري الفرنسي ألا وهي سياسة مصادرة الأراضي والغرامات العقابية ومختلف الالتزامات الضريبية التي فرضتها، سلطات الاحتلال الفرنسي على الأهالي، وأيضا يمكن القول أن هذه الاجراءات التي بدأت سلطات الاحتلال بتطبيقها، حيث اكتملت ملامحها وتجلت بوضوح أثارها المدمرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تخدم أهداف المحتل الفرنسي في فرض سيطرته في مختلف المجالات.

2- أسباب اختيار الموضوع:

وقد أدى اختيارنا على هذا الموضوع لجملة من الاسباب، الذاتية منها، والموضوعية:

أ الذاتية: تتمثل في رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ، وأيضا حب المعرفة على الموضوع من جانب الاطلاع.

ب الموضوعية: تتمثل في قلة الدراسات في هذا الموضوع بالخصوص، معظم الدراسات التي تتحدث عن الجزائر معظمها ذو طابع سياسي أو ثوري وقليلا ما يتم التطرق إلى الاوضاع الاقتصادية محاولة إدراك معاناة الجزائريين من جراء هذه السياسة الفرنسية وكذا انعكاسات هذه السياسة على الفرد الجزائري، وعلى الرغم من بعض الدراسات التي مرت علينا، إلا أنها لاتزال بحاجة إلى المزيد من الدراسات والبحث، وعليه يأتي بحثنا هذا مساهمة في تسليط الضوء على بعض هذه الجوانب التي مازالت مجهولة نوعما.

3- إشكالية البحث:

تتمثل الاشكالية الرئيسية لهذا البحث في: ماهي الاساليب المتبعة من طرف الادارة الفرنسية في تطبيق سياسة النهب ومصادرة الاراضي في الجزائر خلال الفترة ما بين(1830 1914)؟

وماهي النتائج التي خلفتها؟ ولدراسة هاته الاشكالية من مختلف جوانبها، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

فيما تتمثل سياسة مصادرة الاراضي التي اتبعتها فرنسا في الجزائر؟

وماهي أبرز القوانين والقرارات التي استخدمتها فرنسا للاستلاء على الارض؟

وماهي أهم المناطق التي طبقت عليها هاته السياسة؟

وماهي انعكاسات سياسة مصادرة الاراضي على الجزائريين؟ وفيما تمثلت ردود أفعال الجزائريين اتجاه هذه السياسة ؟

4- تحديد الاطار الزماني والمكاني:

أما من حيث الفترة الزمنية المعالجة من خلال دراستنا لهذا الموضوع فهي تمتد من (18301914)، وهي تعتبر من أبرز الفترات التي عرفت فرض سلسلة من القوانين والقرارات والمراسيم الصادرة عن الادارة الفرنسية، والتي قامت من خلالها بتجريد الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم.

5- هيكلة البحث:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا على خطة مقسمة إلى مقدمة ومدخل بعنوان الأوضاع العامة للجزائر قبيل الاحتلال ومفهوم الحجز والمصادرة وثلاثة فصول وخاتمة، ففي الفصل الاول تحت عنوان: سياسة مصادرة الاراضي في الجزائر (18301914)، والذي تحدثنا فيه عن أنماط سياسة مصادرة الاراضي والتشريعات والقوانين المرتبطة بمصادرة الاراضي، وأيضا تطور حركة الاستيطان في الجزائر، أما الفصل الثاني: فقد تطرقنا فيه إلى الحديث عن نماذج مصادرة الاراضي، وذلك لإدراك مدى تعسف السياسة الفرنسية والتعرف على مختلف عمليات النهب والسلب والمصادرة التي تعرض لها الجزائريين، أما الفصل الثالث فقد تحدثنا عن انعكاسات سياسة مصادرة الاراضي على الجزائريين وردود الفعل منها.

6- أهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة والقيمة التي ساعدتنا، في اتمام بحثنا هذا، نذكر منها:

- الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830 1962)،ج1،ج2 لعدة بن داهة أفادنا في الفصل الاول والثاني.
- تجريد الفلاحين من أراضيهم (18301962)، لجيلالي صاري ولقد اعتمدنا فيه في الفصل الثاني والثالث.
- الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 1919)،ج1، ج2، لشارل روبير أجيرون ساعدنا هذا الكتاب في أهم القوانين المطبقة على الجزائريين.
- المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (18701900)، لصالح عباد اعتمدنا عليه في الفصل الاول.
- الجزائر بين الحاضر والماضي، إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها لإيف لا كوست وأخرون، اعتمدنا عليه في الفصل الثاني.
- سياسة التسلط الاستعماري، ليحي بوعزيز الذي أفادنا في الفصل الاول والثاني والثالث.

وكذلك مداخلات عن أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال

الفرنسي(1830 1962)، والذي ساعدنا الكثير، وخاصة فيما يخص القوانين المستبدة المفروضة على الجزائريين.

7- منهج البحث:

بالنسبة للمنهج المعتمد في هذه الدراسة، فقد اعتمدنا على مناهج متعددة، وهذا على حسب طبيعة المادة العلمية المتعلقة ومن هذه المناهج؛ المنهج الوصفي، الذي يعتبر ضروري في كل دراسة تاريخية، لأنه يسمح لنا بوصف الوقائع وسرد الاحداث المختلفة من حيث الزمان والمكان واستعراض الوقائع حسب تسلسلها الزمني، وقد استخدمناه في الفصل الاول الذي يتعلق بالقوانين والقرارات وغيرها.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي، لربط الوقائع وتحليل مضامين مختلف النصوص القانونية التي تم التطرق إليها، حيث اعتمدنا عليه في الفصل الثاني والثالث بغرض إبراز النتائج التي خلفتها هذه السياسة على المجتمع الجزائري، وبما أن موضوع دراستنا يعتمد في بعض جوانبه على جداول وأرقام إحصائية، فقد إتاءينا أن المنهج الاحصائي هو المنهج الانسب في الفصل الثاني.

8- الصعوبات:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات، فعند إنجازنا لهذا البحث فقد واجهتنا بعض الصعوبات نذكر منها:

- طول المدة الزمنية لموضوع دراستنا الممتدة من (1830 1914)، والتي عرفت بالكثير من التغيرات.
- صعوبة للوصول إلى الوثائق الأرشيفية التي هي جد مهمة لموضوعنا.
- صعوبة ترجمة المصادر الاجنبية لما تطلبه من مهارة وقت طويل.

ولا يسعنا أن نقدم شكرنا الخاص لمن قدم لنا يد المساعدة، سواء من قريب أو من بعيد، وكذا أقدم شكري الخاص إلى الأستاذ الدكتور عبد الكامل عطية، الذي كان بمثابة المشرف والموجه والمسير لمراحل هذه المذكرة لإخراجها في أحسن حُله.

مدخل

الأوضاع العامة للجزائر قبيل الاحتلال:

إن الأوضاع العامة للجزائر سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية عن ثلاثة قرون من جهة، ومن جهة بشخصيات الحكام الأتراك من جهة أخرى، حيث تميزت هاته الفترة بدأت فيها الجزائر تأخذ منعرجا خطيرا في الفترة الأخيرة من حكم الدايات [1].

1- الأوضاع السياسية:

تميزت هاته الفترة: بعدم الاستقرار السياسي والأمن والتناحر على الحكم والاستبداد والاغتيالات .

كثرة الاضطرابات والتمرد والعصيان من طرف الأهالي بسبب السياسة التي انتهجتها الدايات بإرهاقهم بالضرائب والإتاوات عن الأهالي مواجهة الدايات هذا التمرد بالقوة [2]

نقص الغنائم البحرية في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بسبب فقدانها السيطرة على البحر المتوسط، إقامة الجزائر علاقات سياسية وتجارية مع عدة دول [3].

2- الأوضاع الاجتماعية:

لم تكن الأوضاع على الصعيد الاجتماعي أحسن من غيرها، حيث عرفت الجزائر انتشار الأوبئة والمجاعات خاصة في الفترة التي بلغ فيها مرض الطاعون درجة خطيرة في سنة 1817، ولقد دام أربع سنوات فتسبب في الكثير من الخسائر البشرية، وظهور الطبقة الدخيلة من اليهود، بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية [4].

حيث كان الوضع الاجتماعي مقسم إلى فئات:

1- الطبقة الأرستقراطية التركية: وهي الفئة المسيطرة على الجزائر إلى حتى نهاية الحكم العثماني 1830، يعني أنها فئة قليلة.
2- فئة الكرا غلة: وهي الجماعة التي برزت إلى الوجود بفضل من السكان

[1] حنيفي هلاليلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى،، عين مليلة، 2008، ص ص 13، 17.
[2] جمال قنان. قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات متحف المجاهد، ط1، الجزائر، 1994
[3] نصر الدين سعيدوني واخرون: الجزائر في العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة،ط1، الجزائر، 2008، ص ص14،17
[4] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية، ط1، ش. و. ن.ت، الجزائر، 1972، ص51.

3- فئة اليهود: بالرغم من وجود عدة فئات أجنبية مسيحية فإن الجماعة النشيطة التي ارتفع شأنها في الجزائر هي اليهود.

4- المهاجرين الأندلسيين: كانوا يشكلون قوة تجارية هائلة في الجزائر[1].

3- الأوضاع الاقتصادية:

عرفت الحياة الاقتصادية مكانه لبأس بها لم تكن الصناعة متطورة بالمفهوم الحالي، بل كانت مرتكزة على الصناعات اليدوية مثل صناعة النسيج والأحذية والدباغة والسروج والخشب، ومواد البناء والسفن والخزف والسلاح بالإضافة إلى صيد الأسماك وكانت جل النشاطات متمركزة في المدن الكبرى فلعبت الهجرة الأندلسية دورا إيجابيا في تحريك النمو الاقتصادي فقد جلبوا معهم العديد من الحرف المتطورة.[2]

أما سكان الريف فهم الاغلبية يمثلون 94بالمئة من مجموع السكان يشتغلون بالفلاحة وتربية المواشي، وبعض الأعمال اليدوية، وكانت لأراضي الفلاحية شديدة الخصوبة واعتنوا بالموانئ لتصدير منتوجاتهم الصناعية والفلاحة، وأهم مورد فلاحي للتصدير الحبوب، أما الأراضي التي كانت تنتج الخيرات فكانت مقسمة أراضي العرش وهي ملك للقبيلة أراضي الملك الكبيرة التابعة للإقطاعية البرجوازية، وأراضي فردية للأسر [3].

وتميزت هذه المرحلة أنها أصبحت خزينة الدولة تعاني عجزا ماليا، مما صعب من مهمة الحكام في تسديد رواتب الجنود، وفي هذه الحالة غالبا كان مصيرهم الاغتيال أو العزل.

4- الأوضاع الثقافية:

كانت الحياة الثقافية تتميز بالطابع الإسلامي، وهي ترتبط ربطا متينا محكما بين مختلف أصناف السكان، فكانت تعمل عملها في صهر السكان حتى يشعروا بإنتائهم لبلد واحد، وعندما نتحدث عن الطابع الإسلامي ليس المقصود المحتوى الديني لهذه الثقافة[4].

فقد كان التعليم مقتصرا على تحفيظ القران وقليل من الفقه وكان يتم في المدارس والكتاتيب، وفي الزوايا والمساجد، وكذلك في الحياة الدينية كانت الطرق الصوفية على فهم وممارسة الجزائريين للإسلام، أما من ناحية

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 1997، ص74.

[2] عمار عمورة: موجزفي تاريخ الجزائر،ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص 106.

[3] أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800_1830)، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2010، ص 35

[4] مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائرفي القديم والحديث، ج3، ط1، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص317.

الأوضاع الصحية فكانت متردية نظرا لغياب الوعي الصحي وانعدام المستشفيات ومدارس الطب، وكثرة المستنقعات [1].

مفاهيم لمصطلحات السابقة الذكر:

نجد في محلة الحكم العثماني في الجزائر مسميات على الشخصيات في المرحلة الأخيرة من حكم الدايات سوف نذكرها:

- **الكرا غلة:** كلمة تطلق في الجزائر على المولدين من أباء عثمانيين وأمهات جزائريات.
- **الانكشارية:** كلمة عثمانية مركبة من كلمتين يكيYENI بمعنى جديد، جرى بمعنى العسكر يكي جري CERY العسكر الجديد [2]
- **الخز ناجي:** وهو بمثابة وزير المالية، حيث كان مسؤولا عن الخزينة الدولة ولا يمكن أن تفتح الخزينة إلا بحضوره [3]
- **الأغا:** رئيس الجيوش البحرية.
- **الداي:** هو رئيس الدولة الحاكم العام، هو القائد العام للجيش.
- **البيت المالجي:** وهو المكلف بالمواريث.
- الحكيم باشا: هو رئيس أطباء القصر.
- **جماعة الكراغلة:** وهي الجماعة التي برزت إلى الوجود بفضل من السكان إلى، درجة لأن عددهم بلغ نهاية القرن 18 بمدينة الجزائر حوالي 6.000نسمة[4]
- **وكيل الحرج:** وهو المكلف بالشؤون الخارجية مع الدول الأجنبية وهو كل ماله علاقة بالبواخر والتسليح[5].

كما تقوم الدولة بالحجز والمصادرة سواء كانت منقولة أو غير منقولة وتتمثل فيما يلي:

1- تعريف الحجز:

[1] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر(1830. 1989)، ج1، ط1، الجزائر، 2006، ص32.

[2] قاسم مولود نايت قاسم: المرجع السابق، ص19.

[3] أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، الشركة الوطنية للنشر، ط3، القاهرة، 1976، ص 52..

[4] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص 65..

[5] حمدان بن عثمان خوجة: المراة، تع محمد العربي الزبيري، منشوراتANEP ط1 الجزائر، 2005، ص82..

أ – لغة:.جاء تعريف الحجز لغة في معجم لسان العرب لابن المنظور: حجز، الحجز الفصل بين الشيئين، أي حجز بينهما يحجز حجزا، واسم ما فصل بينهما:الحاجز[1].

حيث جاء في قوله تعالى " وجعل بين البحرين حاجزا" [2]

وكذلك جاء تعريف الحجز في معجم اللغة العربية حَجَزَ على يحجز بالضم ويحجز بالكسر حجزا، فهو حاجزا والمفعول محجوزا حجز الشيء حازه ومنعه عن غيره أبقاه لنفسه حجز مقعدا في طائرة حجز الحائط الضوء [3].

ويعرفه معجم الوسيط حجز بينهما حجزا: فصل والشي ء حازه ومنعه من غيره و–فلانا عن الأمر:

- كفه ومنعه والقاضي على المال منع صاحبه.[4]
- من التصرف فيه حتى يؤدي ما عليه حجز: أصيب في محتجزه.
- حجز حجزا: تقبضت أمعاؤه.
- فمنعه من أن يكثر الطعام والشراب[5]

ب – اصطلاحا: هو وضع المال تحت يد القضاء لمنع صاحبه من أن يقوم بأي عمل قانوني أو مادي من شأنه إخراج هذا المال أو ثماره من ضمان الدائن الحاجز.

والحجز: هو وضع يد الدولة على الملكيات المنقولة وغير المنقولة لشخص أو لجماعة [6]

للحجز هدفان هما:

– الأول: تحديد الأموال التي ستنزع ملكيتها من بين أموال المدين تعد محلا لضمان الدائن ويمكن لهذا التنفيذ عليها فإن نزع الملكية يرد على المال أو أموال معينة

– الثاني: التحفظ على هذه بتقييد سلطات المدين عليها حتى يستطيع الدائن أن يستوفي حقه منه و كذلك يوجد أنواع الحجز، هناك حجز تنفيذي وحجز تحفظي[1].

---

[1] إبن المنظور: لسان العرب، دار الكتاب العلمية، مج 5، ط1، د.د، بيروت، لبنان، 2002،ص 382

[2] القران الكريم: سورة النمل الأية 61

[3] – أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة مج 1، ط1، د. د، القاهرة،2008 ، ص 448.

[4] – أبي بكر محمد بن إبراهيم: المعجم الوسيط، تر : حسن محمد إسماعيل، ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت، 2003،ص 157.

[5] عبد الله مدغث غلاب العازمي: الحجز التنفيذي على العقار" دراسة في التشريع الكويتي رسالة ماجستير في القانون، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، 2012، 2013، ص14.

[6] عثمان زقب: السياسة الفرنسية في الجزائر(1830_1914)، دراسة في أساليب السياسة الإدارية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الأثار، باتنة،2014،2015، ص 63.

1- **الحجز التحفظي:** يعد الحجز التحفظي إجراء ضروريا وهاما بالنسبة لدائن الذي يرغب في تفادي قيام مدينة بإحفاء بعض أمواله من ذمته المالية، لأنه يستطيع توقيع هذا الحجز ولو لم يكن بيده سند تنفيذي[2].

ويعرف الحجز التحفظي أيضا، بأنه ذلك الحجز الذي يكون هدفه الوحيد مجرد وضع الأموال التي يملكها المدين تحت يد القضاة، وذلك لمنعه من التصرف فيها تصرفا يضر بالحاجز.

وهو اداة يستخدمها طال الحجز لوضع أموال مدينة تحت يد القضاء مع منعه في التصرف فيها إضرارية [3].

2- **الحجز التنفيذي:** يقصد بالحجز التنفيذي وضع أموال المدين تحت يد القضاء واستيفاء الدائن الحاجز لحقه من هذه الأموال أو من ثمنها بعد بيعها بواسطة السلطة.[4]

2- تعريف المصادرة:

- **لغة:** يقال صودر: فلان عامل على مال يؤديه أي فورق على مال ضمنه[5].

وهناك تعريف اخر وتعني صادرت الدولة الأموال، أي استولت عليها عقوبة مالكها[6].

ويعرفها معجم اللغة العربية: أن صدر، مفردها مصادرة تعني دفعة مالية منتزعة عن طريق الحكومة وتعني مصادرة أملاك أموال المختلسين تجار.[7]

ويعرفها خليل قنن في مذكرته المصادرة مشتقة من الفعل (صدر) ويتضح من خلال البحث في المعاجم أن كلمة صدر نقيض كلمة (ورد) أي بمعنى خرج أن (الصادر) هو عكس (الوارد) والفعل (صدر) هو على وزن (فعل)، ويعني خرج بمحضي إرادته، أما الفعل (صادر) فهو على وزن (فاعل)، وهو يحمل معنى المفاعلة والمنازعة والإلحاح، وهذا يعني أن المصادرة هي إحراج شيء بالطلب والإلحاح والإصرار.[8]

---

[1] عبد الله مدغث: المرجع السابق، ص ص 14، 15

[2] - أقصاصي عبد القادر: الإطار القانوني في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري،ع.2،مج.18،ط1،مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد دراية،02 جوان 2019، أدرار، ص 61

[3] راضية مشري: الحجز التحفظي على عقار في التشريع الجزائري، ع.2، مج.10، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة 08 ماي 1945،16جوان 2022، قالمة، ص 96.

[4] عبد الله مدغث: المرجع السابق ص 15.

[5] إبن المنظور: المصدر السابق ص 214.

[6] الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن عاصم: معجم الوسيط، تح محمد حسن إسماعيل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ص509.

[7] أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية، ج2، ط1، عالم الكتاب، الجزائر، ص 28.

[8] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر(1830_1954) الثقافي، ج5، ط1، دار الغرب لإسلامي، بيروت لبنان، ص 157.

– **اصطلاحا:** يذهب الكتاب الفرنسيون إلى كلمة (المصادرة) لم ترد في قرار 1830 وإنما وردت كلمة الضم، أما عبارة المصادرة الصريحة فقد وردت في نظرهم في القرار الصادر سنة 1848، ونحن هنا لانفرق بين العبارتين مادام الهدف واحدا وهو الاستلاء والتحكم في مداخيل ومصاريف أملاك الدولة والأوقاف. [5]

- كما يعرفها محمد بن يوسف أن المصادرة تعني "الحراسة القضائية "،التي في الأصل اتفاق بين طرفين أو أكثر يكون بينهم خلاف حول ملكية شيء معين، على وضع هذا الشيء في يد طرف ثالث موثوق به سواء كان بمحض إرادتهما أو بأمر قضائي، وذلك حتى يتم الفصل في صاحب الأحقية في الملكية [1].

فيرى أبو القاسم سعد الله أن الإدارة الفرنسية استعملت ضم بدلا من المصادرة، ففي عهد الجمهورية الثانية المتحمسة للاستعمار والتغلغل في المجتمع الجزائري، والسيطرة على مقدراته صدر قرار خطير يتعلق بضم جميع الأوقاف سواء كانت صغيرة وكبيرة والزوايا[2].

ولكن ما يلاحظ بأن الإدارة الفرنسية كانت تعتقد، أنه فضلا عن إمكانية تطبيق إجراءات مصادرة الداي والأتراك و"رعاياها"، فإن ما نسميه بعملية المصادرة ليست في الحقيقة سواء إعادة استرجاع الدولة لأملاكها وتوقيف الاستغلال الذي منحه للأهالي، وبالتالي فإن نظرية ملكية الحاكم ونفوذه، التي ترجع كل الممتلكات إلى الدولة، التي كانت هي المسيطرة على تصورات الإدارة الاستعمارية حول الملكية العقارية [3].

فقد شعر الغزاة من أول وهلة أنه لو تركت الأملاك الإسلامية والفردية في يد المسلمين، فإنه لا يمكن للمهاجرين[4] الأوربيين الفرنسيين شراء الأملاك والاستقرار في البلاد، ومن جهة اخرى شعروا بأنه بواسطة الأوربيين فقط يمكن إنشاء إدارة الحسابات وتوفير مصاريف الصيانة، وإعطاء الوصولات، ومن ثمة إيجاد العقارات للأوروبيين[5].

[1] – محمد الأمين بن يوسف: ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر (1830_1870)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013، 2014، ص124.

[2]. عرفت فرنسا بفعل تغيير الأنظمة الحاكمة بفعل الحركية السياسية والثورية التي كانت سائدة انذاك، والدليل على ذلك المصادرة الأملاك التي تعرض لها ورثة وأبناء الملك لويس فليب في عهد نابليون الثالث، ينظر إلى محمد 2– الأمين بن يوسف: ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 125، 126.

[3] أبو القاسم سعد الله:تاريخ الجزائر الثقافي (1830_1954)، ج5، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 169.

[4] . محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص 126

[5]. أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1830_1900)، مج.1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005،ص 76

الفصل الأول: سياسة مصادرة الأراضي في الجزائر (1830_1914)

المبحث الأول: أنماط سياسة مصادرة الأراضي

المبحث الثاني: التشريعات والقوانين المرتبطة بمصادرة الأراضي.

المبحث الثالث: تطور حركة الاستيطان في الجزائر.

المبحث الأول: أنماط سياسة مصادرة الأراضي

لمعرفة النظام العقاري قبل الإحتلال حتى يتسنى لنا فهم الأهداف المتوخاة من الإستدمار فيما يتعلق بإحداث تغيرات جذرية في النظام العقاري، والملاحظ في هذا الشأن أنه كان هناك، نظام عقاري يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المحلية، ويتميز بخاصية أساسية وهي غلبة ما يمكن تسميته بالملكية الجماعية للقبيلة ويمكن حصر أنماط الملكية العقارية فيما يلي:

1- أراضي البايلك:

وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة مباشرة، ويحق للحكام التصرف فيها وأغلبها تم إلحاقها بسجلات البايلك عن طريق المصادرة والشراء، وضع اليد في حالة الشغور أو عند ترحيل السكان المقيمين عليها، عند امتناعهم عن المطالب المخزنية أو عصيانهم أوامر القياد ورجال البايلك، وأغلب أراضي البايلك توجد في منطقة دار السرطان وجهات وهران وقسنطينة، ففي أقليم دار السلطان كانت تعرف بأحواش البايلك وتتوزع على ثلاث عشرة مزرعة كبيرة يعمل بها الخماسة أما الخماسة فكانوا يحصلون على أدوات، ووسائل الإنتاج أو المنتوج، فكانت تمنح لهم عصي من الزان تثبت فيها سكة المحراث وتضم كل واحدة عدد من الحيوانات[1].

وتقدر مساحتها بمليون ونصف هكتار وتشكل الأراضي الخصبة المجاورة للمدن[2]، وعددها خمسة الاف ملكية قيمتها تقدر بأربعين ألف فرنك عندئذ وقد تحولت جميعها إلى الدولة الفرنسية بإعتبارها هي التي حلت محل الدولة الجزائرية ويشمل ذلك. بدون شك الثكنات العسكرية والمباني الرسمية وقصور الحكام والوزراء وكبار الموظفين[3] ويلجأ الحاكم عادة إلى كراء أراضي الدولة أو البايلك لسكان القرى والدواوير المجاورة بعد تعذر استغلالها استغلالا مباشرا أو لصعوبة مراقبتها، وأطلق على هذا الكراء اسم الحكور. قسنطينة وقدرت ب 60000 ألف هكتار استغل قسم منها في زراعة الحبوب والقسم الأخر لإنتاج الفواكه[4].

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص51

[2]. عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، ط1، دار دزاير، الجزائر، 2013، ص 543

[3] – أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية (1830_1900)، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص 73.

[4] بولقرون فوزية بودرع ثلجة: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1840_1940)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2020، 2021، ص 09.

2– أراضي الميته:

تطلق هذه التسمية على تلك الأراضي التي لم تخضع لمالكها، وهي تسمية وفقا لشريعة الإسلامية، وتخص الأراضي الغير المنتجة وفهي غالبها تكون بعيدة عن العمران وخالية من السكان[1]، حيث لا ينتفع بها شخص ولا يمتلكها أحدا وهي أراضي شاسعة قدرها "وارني، ب 26 هكتار التي أستغل منها حوالي 3 ملايين هكتار ويمكن تملكها عن طريق الاستصلاح مع احتفاظ حق البايلك[2].

3– أراضي الأوقاف أو الحبوس:

الأوقاف مؤسسة مركزية في البلاد الإسلامية، ولقد لعبت دورا هاما في الحياة الاجتماعية، ونقول أرض الحبس لأنها حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية، والمؤسسات الدينية، وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالقرب من المدن الكبرى حتى أصبحت حسب بعض المصادر التقارير ثلاث أرباع الأراضي الصالحة للزراعة بالمناطق الخاضعة مباشرة للبايلك ونظرا لأحكام الشرعية المتعلقة بها وأنها لم تخضع لأي، ضريبة أو رسم وأنها لم تكن تتعرض لأية مصادرة أو حجز من طرف الحكام، حيث تقدر مساحتها ب 3 ملايين هكتار وهي تشتغل من قبل المؤسسات الدينية كالمساجد، والزوايا وتوجه محاصيل إنتاجها للمنفعة الجماعية[3].

وتشمل سبعة أنواع وهي أضخم وأخطر الأملاك، وأنواعها:

- أوقاف مكة المكرمة والمدينة (أكثرها وأغناها).
- أوقاف المساجد من أعظمها وقف الجامع الكبير.
- أوقاف الزوايا والقباب والأضرحة.
- أوقاف الأندلس، أوقاف الأشراف، أوقاف الانكشارية، أوقاف عيون الماء، أوقاف الطرق العامة[4]

[1] – موسى عاشور: أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830_1962)، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 93.

[2] . ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، ط1، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1984، ص 53

[3] . محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830. 1954)، تر: محمد العرابي،ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 153.

[4] . خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830_1871)، ط1، دار الغرب، الجزائر،1977 ص 24.

4- أراضي العرش(المشاعة):

وهي أراضي يستغلها كامل التنظيم القبلي القائم على الملكية الجماعية للأرض حسب طاقته،. حيث توزع على أفراد العائلة، ولكن الأسبقية تعطى للمعوزين حتى يتخلصوا من الفقر وهي أملاك تابعة للقبائل المختلفة في مختلف مناطق البلاد، حيث تقدر مساحتها ب 5 ملايين هكتار وتستغل من قبل أفراد القبيلة بصفة مشتركة [3]، وقد سعى الفرنسي لبسط نفوذه عليها بحجة أنها تابعة لدولة التركية[1].

وعندما يقوم فرد من القبيلة باستصلاح تلك الأراضي وزراعتها فإنه يصبح الحق عليها، وإذا كان غير قادر على العمل وهؤلاء يملك أية وسائل، فإنه يشترك من غيره أو يطلب معونة من أقربائه الأغنياء حتى لا يضطر إلى الاشتغال لدى مالك من قبيلة أخرى، وكانت الغرامة تدفع نقدا في الغالب بينما اللزمة والمعونة تستخلص من الإنتاج ويضاف إلى مطالبة الحكام مستغلي الأراضي المشاعة التي كانت تعرف بالعوائد مثل ضيفة الدنوش وخيل الرعية وحق البرنوس.

ويلاحظ أن بعض القائل التي كانت تقيم على أراضي العرش الواقعة في المناطق الجبلية أو الجهات الصحراوية ظلت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات، ولهذا التجأ الحكام منذ أواخر القرن 18م إلىشن حملات عسكرية عليها وإلزامها بتقديم الإعلانات والهدايا عن طريق شيوخها. [2]

5- أراضي الملك (الأراضي الخاصة):

سميت اراضي الملك بهذا التسمية لطبيعة حق ملكيتها، فالمالك هو الملكية العادية للقانون، أي يتصرف بها بصفة مطلقة. وهي قليلة ولا تكاد موجودة، الا في ضواحي المدن.

وهي شبه اقطاعية يستأجر المالك فلاحا يدفع عنه ديونه ان كانت له ديون، لكي يصبح من أملاكه وكانت غير كافية فإن الباي يشغل الخماسين وكانوا يتقاضون خس الإنتاج، بعد أن تخصم منه الديون المترتبة عنه[3]

فهذا النوع من الاراضي هي الوحيدة من الملكية الخاصة المدمجة في سوق الا راضي، وهي مجزأة وقابلة لتقسيم، حيث كانت أقلية ووجدت بشكل خاص في المدن وحولت في المناطق الريفية[1]، وتقدر مساحتها ب 3 ملايين

[1] عبد العزيز فيلالي: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة(1830ـ 1850)، ط1، دار الهدى، الجزائر، د.س، ص46.

[2] أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص 381.

[3] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1972،

هكتار، وهي عبارة عن ملكية خاصة لرؤساء القبائل الذين يملكونها بصفة فردية، فهي أملاك التي يملكها سواء كان حاضرين أو غائبين وتتميز أراضي الملك في الجزائر بعدة خصائص منها:

1- امكانية البقاء في حالة الشيوع بين عدة أجيال، مع امكانية تصرف أي مالك في حصص[2]

2- الجزئة الكبيرة للأراضي، وخاصة في منطقة القبائل الكبرى[3]

المبحث الثاني: التشريعات والقوانين المرتبطة بمصادرة الأراضي.

1- قرار 8 سبتمبر 1830:

صدر هذا القرار من السلطات الفرنسية بأمر من الكونت كلوزيل وكان في 08 سبتمبر 1830 [4] الذي كان ينص على إلحاق أملاك البايلك وتلك المصادرة وأراضي[5] الموظفين الأتراك وكذلك أملاك الدولة العثمانية وفي نفس الوقت أصدرت الإدارة قرار يؤمم أملاك الأوقاف الإسلامية والمؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والمدارس [6]. وقد تضمن ثمانية ينود أهمها كل الحوانيت، الدكاكين، الحدائق الساحات... التابعة للداي أو الباي أو الأتراك الذين خرجوا من العاصمة وكذلك الأوقاف مكة والمدينة تصبح تحت إدارة الدومين، يلزم كل أفراد والمؤسسات من ملاك ومستأجرين وغيرهم التقدم في غضون ثلاثة أيام من تاريخ النشر بإثبات أو بيان الملكية وإن تجاوز فإنها تصدر منه [7].

كلوزيل ولد سنة1772 تولى القيادة بعددي بورمون في أوت 1830 وبقي فيها إلى شهر فيفري 1831 عادة مرة ثانية إلى الجزائر كقائد للجيش الفرنسي في جويلية 1835 تم عزل بعد فشله، كما صدر القرار المكمل في 7ديسمبر 1830 وكلاهما الفكرة ونفس الهدف، وذلك جاء لتفقير الجزائريين وإجبارهم عن الهجرة، واستمرت هذه التشريعات[8].لسلب الجزائريين، الوصول على أملاك الأوروبيين بقصد الاستعمار والاستيطان، وأعزتهم

---

[1] حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 154.

[2] عبدالوهاب: المرجع السابق، ص 54.

[3] Bens Lim Abdenour: "Les Sources d des conflits sur la propriete prvee en ALGERIE"، N02، VO08، revene droi et descience politiqe، universite de saida، ALGERIE، 10_ 04_2022،P693

[4] قاصدي محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط1، دار الإرشاد، الجزائر، 2001،ص320.

[5] مجهول المؤلف: العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي(1830- 1962)، ط1، طبعة خاصة، م.و. م، الجزائر، 2007، ص131.

[6] عبد الله مقلاتي: تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1654)، ط1، د. م. ج، الجزائر، 2014،ص

[7] عدة بن داهة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي(1830-1873)، ط1، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر2005، م. و. م ،2007، ص213.

[8] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)، ج5، ط1،، جميع الحقوق محفوظة، طبعة خاصة، الجزائر،2015،ص154.

بمختلف الوسائل لكن الاستيطان لم ينجح، واستناد لقرار الذي أصدره الحاكم العام الفرنسي المارشال كلوزيل يوم 30 سبتمبر 1830 والمعدل بالقرار الذي أصدره خليفته الجنرال برتوزان يوم 10 جوان 1831 الخاص بأملاك الداي والبايات والأتراك الذين عادو البلاد[1].

2– مرسوم 1832 الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة [2].

1– **مرسوم 22 جويلية 1834**: الذي ينص على الاحتفاظ بالجزائر وذلك بناء على توصيات اللجنة الإفريقية التي خلصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي إلى القول «لقد جمعنا إلى جانبه الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية فحجزنا ممتلكات طبقة من السكان وعدناهم بالاحترام، وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها» وخلصت اللجنة ليس فقط إلى المطالبة بالاحتلال العسكري لنقاط معينة أو إنشاء محطات تجارية في الجزائر وإنما خلق مستعمرة لعمال أحرار من أصل فرنسي وأوروبي ورسمت خطة لاجتذابهم عن طريق منحهم حيازات أرضية، مثل هذه القرارات والمراسيم هي التي هيأت لعملية اغتصاب الأراضي[3] وخلال هذه الفترة عين كلوزيل حاكما عاما (1835–1836) على الجزائر الذي نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي فحول سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين بعد طرد السكان وإرغاهم على الهجرة. وتداعمت هذه السياسة بمرسوم 1839 الذي نص على مصادرة الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر في ثورته، وفي نفس السنة حصل تعديل في مفهوم الملكية وقسمت أملاك الدولة إلى ثلاث أقسام: الدومين، الوطن، الدومين الكولونيالي، والأملاك المصادرة وقد أدخل القانون أملاك الأوقاف في القسم الثاني[4].

2– **مرسوم 1 أكتوبر 1844**: نظرا للحركة الاستيطانية العنيفة التي عرفتها الأراضي الجزائرية الموضوعة آنذاك تحت تصرف الدومان والتي تدخل في إطار أراضي البايلك وأن هذا المرسوم صدر بأنه يقضي بإلغاء منع حق التصرف في أراضي الحبس ووزعت شبه منها على الوافدين الجدد من الأوروبيين لقد تدعم هذا الإجراء بأمر آخر الصادر بشأنها قرارات التي سبق وأن تعرضنا إليها من حيث صنفت بموجبها

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية(1830– 1954)، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009،ص08.

[2] نصر الدين بن داور: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الإستطانية، أعمال الملتقي الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي(1830–1962)، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص52)

[3] مجهول المؤلف: العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي، مرجع سابق، ص131.

[4] رتبة لخضاري: السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري(1830–1914)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، المسيلة، 2014، ص34.

كأراضي تابعة للدومان على هذا الأساس أدرجت ضمن المخصصة للاستبطان[1]. وعلى هذا الأساس جاءت المراسيم الصادرة في 1844-1846 والتي كانت تصادر الأراضي بدعوة أنها متروكة بورا وبدون زراعة. وقد تم تخصيص هذين المرسومين للقضاء على الأراضي الخاصة وأراضي العرش إضافة إلى محاولة ضبط الملكيات نتيجة المضاربات العقارية التي عرفتها الجزائر سابقا بسبب عمليات الشراء غير مضبوطة تنتج منه أن الحكومة الفرنسية أرادت وضع حد للفوضى العقارية بالجزائر كما ألغي قرار 1844 بصفة رسمية حق التصرف في أملاك الوقف [2].

المرسوم الملكي: صدر هذا القانون وكان أحد القوانين الأساسية الهامة في التاريخ الجزائري [3]، وكان صدور هذا المرسوم الصادر في 15 أفريل 1845، وكان يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها الجاليات الأوروبية بكثرة كما تقرر بإنشاء ثلاثة مقاطعات بالجزائر، وهران، قسنطينة، وفي كل مقاطعة أراضي خاضعة للحكم العسكري وأراضي مختلطة ويكمله أخرى فإن هذا التنظيم قد جاء لوضع السلطة في يد المعمرين الأوروبين بدلا من ضباط الجيش الذين يرفضون تقاسم السلطة مع المدنيين [4].

1- قانون 21 جويلية 1846: فرض هذا القانون على كل مواطن إثبات سندات الملكية وعمل على تحديد شروط تقسيم الملكيات الريفية لأصحابها الأنديجان التي تقع محيط المناطق المستعمرة وتفوض وزير الحرب مسؤولية رسم حدود المساحات المساعدة على إنجاح المخطط التوسيعي للاستعمار المدني، كما تنتزع الأمرية نفسها من القبائل الأراضي غير مستصلحة زراعيا تنتهزه الإدارة الاستعمارية هذه الفرصة لتجعل منها حجة خادعة للإعلان عن شفورها قبل إلحاقها بأملاك الدولة [5- 4]

2- مرسوم 16 جوان 1851: إن التدفق الكبير للمهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر بعد 1848، خاصة من الألزاس واللورين، هو ما دفع بالسلطة الاستعمارية إلى التفكير في كيفية الحصول على أراضي جديدة لتوطين هؤلاء المهاجرين، فأصدر مرسوم 1851 الذي حول الإدارة الاستعمارية الحصول على الأراضي العرش [6].

[1] شارل روبيل أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ط1، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص134..

[2] جمال قنان ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ط1، م. م. م، الجزائر، 1994،ص119.

[3] جلال يحي: السياسة الفرنسية في الجزائر(1830-1960)، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1999،ص 221.

[4] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص132.

[5] جمال خرشي: الإستعمار وسياسة الاستعاب في الجزائر (1830- 1962)،ط1، دار القصبة، الجزائر، دس، ص ص 146-147.

[6] رواحنة عبد الحكيم: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر(1870- 1930)، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص24.

للسلطة العامة للدولة، حق ملكية الرقبة على الأراضي الجماعية يستند هذا القانون إلى الفكرة القائلة بانه ليس للقبائل حق ملكية الأراضي التي تشتغلها[1]، بل لها فقط حق الانتفاع بها بينما للدولة حق الملكية جميع أراضي العرش هكذا اعتبرت الضريبة على الأرض التي كانت تدفعها القبائل بمثابة بدل إجار للأرض، أتاحت هذه النظرية إقامة القبائل في كنوتات بعد أن منتحها الدولة مجانا، حيث زعزع قانون 16 جوان 1851 توازن المجتمع بشكل خطير بدأت الأراضي المخصصة لنظام استراحة الأرض وللرعي والتي كانت واسعة كفاية قبل تطبيق هذا القانون[2]، وقد وصف بقانون تأسيس الملكية العقارية في الجزائر بالميثاق العقاري أو الصرح التشريعي العقاري الاستعماري، وهو أول أهم التشريعات العقارية في الجزائر وهو صادق عليه الجمعية الوطنية بعد ما تم التداول حوله في 9و 25 أبريل و16 جوان 1851 عنوان تأسيس الملكية العقارية في الجزائر [3].

3– القرار المشيخي:

كان بتاريخ 22 أبريل 1863 صدر هذا القانون [4]: الحاوي على تأسيس الملكية العقارية، والذي يقرر توزيع أراضي العرش بين الدواوير بعد تحديد معالم حدودها بتقسيم تلك الأراضي على الأفراد، في شكل ملكية فردية وهذه العملية أيضا تسمح باكتشاف الأراضي الشاغرة للاستيلاء عليها من جهة ومحاولة لتفكيك صفوف المالكين من الفلاحين لإضعافهم من جهة أخرى، إن الإدارة الفرنسية تعي جيدا أن إمكانيات الجزائريين المحدودة لخدمة الأرض تجرهم حتما إلى التعاون واستخدام الإمكانيات بصفة جماعية كذلك طبيعة السكان المنحدرين من عائلة واحدة لذا فإن الوسيلة الوحيدة للقضاء على هذا التضامن والتآزر هو تقسيم الملكية.

لإضعافهم [5]، وهذا القانون يؤكد أن الملكية «حقوق الملكية وحقوق التمتع العائدة للأفراد والعشائر وبطون العشائر هذه الحقوق معترف بها قطعا على ما هي عليه أثناء حرب الإتحاد أو بعد إتهائها... [6] ولكن لم تمضى

---

[1] بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر(1830–1962)،ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، مسيلة، 1962،ص359.

[2] الهواري عدي:الاستعمار الفرنسي في الجزائري سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830–1960)، تر: جوزيف بن ع الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 66.

[3] مجهول المؤلف: التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائر خلال القرن 9م، ط1، م. م. و للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2016، ص ص 35–36.

[4] MOSTEFAL Ache raf: l'ALGERiENATiONE Société، EDITION COSBAA، OP، CIT، Alger، 2006،P55

[5] عزيزي صباح: " الملكية وقانون مصادرة الأراضي في الجزائر (1830– 1873)"، 13692 /http: hdl. Hamdle.net/123456789، 2022، يوم08مارس2023، 21:28ليلا.

[6] مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، ط1، دار القصبة، 2007، الجزائر،ص14.

بضع سنوات على صدور هذا القانون حتى إتخذ قرار تعسفي بحصر الأراضي وتحديدها وذلك من أجل تلبية متطلبات التوسع في الإستعمار البلاد [1].

وكذلك يعد من صدور هذا القانون أنها صنعت المساحات الغابية تلقائيا ضمن أملاك الدولة.

وبالرغم من المحاولات والإجراءات القمعية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية بسب تمسك الفلاحين الجزائريين بأراضيهم ورفضهم للاستجابة إلى كل القوانين التي سنتها فرنسا.

على الرغم من جذريته لم يوفر كثيرا من الأراضي للمستعمرين، ولم يكن فعالا إلا حيث كانت قد طبقت العملية الأولى والثانية من قرار مجلس الأعيان، فهل كان الأمر يستلزم العودة إلى هذا القرار.

وقد نص هذا القانون أيضا على أن الأراضي التي تثبت فيها الملكية الجماعية لصالح قبيلة تؤسس الملكية الفردية بمنح قطعة أو عدة قطع أرضية لذوي الحقوق ويستلزم سندات طبقا للمادة 20 من نفس القانون.

ونثبت الملكية للشخص الذي يحوز الأرض ويستغلها وماعدا ذلك فإن الأرض تصبح ملك الدولة عن طريق السفور.

وقد لجأت فرنسا إلى استعمال وسائل تعجيزية من أجل تحويل الأراضي ووضعها تحت الحراسة في إنتظار تحويلها إلى أملاك الدولة أو البلديات[2].

1- **قانون وارني (Warnier1873)**: عرف بقانون المستوطنين وقد صدر يوم 26 جويلية 1873، وقد فتح مجال لهم للدخول إلى أراضي العرش[3]، ونص خاصة على إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي، وإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية [4]، وإقامة الملكيات الفردية، داخل الملكيات الجماعية للقبائل، وهو ما أدى إلى تسليم أراضي الجزائريين إلى السوق الفرنسية حيث حدد ملكيتهم بثلاث هكتارات، وأتاح للإدارة الفرنسية فرصة سحب المساحات المتبقية وإعادة توزيعها على المعمرين، ما فتح المجال لشراء وبيع أراضي الجزائريين بين الفرنسين أكانت أراضي الدولة والأوقاف، أو مصادرة من الأهالي، وقد وسع ذلك من قبضته المعمرين وجعلها تشتد على الأراضي

[1] المجلة التاريخية الغايات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين(1830-1930)، ع01، 2022، مج06، ط1، 06-10-2021، ص853.
[2] عدة الهواري: الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي (1830-1960)، تر: جوزيف بن عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1963، ص66.
[3] صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ط1، د. م. ج، الجزائر،1984، ص77.
[4] رابح لونيسي وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص89.

الجزائرية بعد تلك الفترة بشكل وخيم حيث وضعت الإدارة الفرنسية يدها على مساحات واسعة بين أراضي البور والرعي والغابات متجاهلة حقوق الجزائريين فيها فقد سلمت بين صدور هذا القانون نحو 400 هكتار للمعمرين وتوسيع 264 مركز إستطاني[1]. فلم توفر أراضي الحبوس فضلا عن ذلك بيد أن قانون 1873.

المبحث الثالث: تطور حركة الاستيطان في الجزائر.

1- تطور الحركة الاستيطانية:

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها من صيف 1830 أعتبر الضباط الفرنسيين هذه البلاد أرضا محتلة أخضعوها للحكم العسكري، ولكنهم واجهوا صعوبات جمة [2] بين أتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة إلى أتباع سياسة الاحتلال المحدود، والإدارة الغير مباشرة ولكنهم أخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة [3].

ويعتبر كلوزيل* أكثر الضباط تحمسا للسياسة الاستعمارية والاستيطان* الأوروبي بالجزائر، ولذلك أصدرت السلطات الاستعمارية يوم 08 سبتمبر 1830 أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف[4] الإسلامية، ففتحت بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر أغرقهم بمختلف الوسائل.

بعد أن وصلت إلى الجزائر أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832 ثم بدأت تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، حيث كانت أول قرية سنة 1836 شجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح المستوطنين، بلغ عددهم في سنة 1839 حوالي 25000 [5].

وكان المارشال كلوزيل هو الاستيطاني العنيف، وهو القدوة في ذلك فحصل بسعر رخيص على أملاك واسعة وحاول أن يجعل من متيجا مستقرا لتسول في أوروبا.[6]

---

[1] مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: القوانين والتحفيزات الفرنسية ودورها في تطور الإستطان في الجزائر وفلسطين 1850، ع،30،2021، مج14،ط1،ص350

[2] قاصري محمد السعيد: المرجع السابق، ص319

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 07

[4] نفسه، ص 07

[5] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 109.

[6] شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، م.ع، بيروت، 1982.

*الاستيطان: لغة اتخاذ المكان وطنا له، يقال: وطن بالمكان أ وبلد أو وطن إستوطنه، أما اصطلاحا: هو السعي للإقامة بالمكان الصالح للمعيشة.

2- سياسة بيجو الاستيطانية:

فمنذ سنة 1840 بدأت الهجرات الواسعة للمعمرين بتشجيع من الجنرال بيجو* وفقا لشعاره "السيف المحراث" وشعار" الجندي الفلاح"، أي أن يحول الضابط والجنود إلى فلاحين مزارعين على أساس أن الجندي الحياة أقدر على الحياة الجماعية والدفاع على مزرعته، وهذا دليل على طموحه الكبير لتهجير أكبر عدد من المستوطنين، ولتحقيق هذا الجانب في توسيع دائرة الاستيطان صرح بيجو بأنه يريد الحصول على أراضي الجزائريين الخصبة [1]، حيث قال في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840 أننا بحاجة إلى أكبر عدد من المستوطنين الفرنسيين الأوروبيين ولكي تجلبهم أن تعطيهم أخصب الأراضي [2].

أدت هذه الحركة الاستيطانية النشيطة إلى نفاذ الأراضي فلجأت الإدارة الفرنسية إلى استصدار قرارين في سنتي (1844_1846)، يقضيان بمصادرة الأراضي الجزائرية الغير مزروعة والأراضي التي لا يملك أصحابها وثائق تثبت الحيازة وأحصي في نهاية عهد بيجو تواجد 100 ألف مستوطن أوروبي موزعين حسب الجنسيات الأتية (43.5 فرنسيين، 28 بالمئة إسباني، 8 بالمئة مالطيين، 8بالمئة إيطاليين، والباقي من جنسيات مختلفة[3].

ويمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية في الأمور التالية:

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.
- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة
- وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين.
- تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم

وعندما رحل بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر 1847 خلف وراءه 109400 مستوطنا أوروبيا بينهم 150000 شخصا من المستوطنات الريفية الداخلية 47247 من أصل فرنسي ينادون ويصيحون بضرورة إنها وصاية المعسكرين [4]

[1] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر في عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين، ط1، دار العلوم، عنابة، 2002، ص 212.

[2] عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2001، ص 118

[3] خلاف أسماء حمبلي مريم: الحركة الاستيطانية في الجزائر وأثارها الاقتصادية والاجتماعية (1830_1870)، مذكرة لنيل الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قالمة، 2020، ص 29.

[4] -يحي بوعزيز: المرجع السابق ص10

3- في عهد الجمهورية الثانية (1848_1851):

وفي عهد الجمهورية الثانية بعد سقوط لويس فليب، وعزله وتغيير الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري (الجمهورية الثانية)، وبدأت فرنسا في سياسة دمج الجزائريين[1]، حيث أتاحت الجمهورية الفرنسية بإقامة نظام الاقتراع العام إرسال أربعة نواب إلى الجمعية التأسيسية وثلاثة إلى الجمعية التشريعية، وأعطتهم الحق في الانتخاب مستشارين بلديين غير أن الأجانب والمسلمين في البدايات الفرنسية حصلوا أيضا على تمثيل بلدي منتخب يمكن أن يبلغ ثلث المجلس، وقد ألغي هذا القانون سنة 1850 بطلب من المدنيين في الجزائر الذين كانوا يرون أن السكان الأصليون يطالبون بنظام استثنائي [2].

وقد قسمت الجزائر إلي الجزائر الجنوبية، الجزائر الشمالية فقسم شماله إلى ثلاثة عمالات وهي: الجزائر وهران قسنطينة، أما الصحراء فخضعت للقوانين العسكرية وقسمت كل ولاية إلى نوعين منى البلديات: البلديات المختلطة وتضم أغلبية جزائرية وأقلية أوروبية يحكمها إداري فرنسي، وأسست بلديات أوروبية يسكنها المعمرون الأوروبيون تخضع للنظم والقوانين المطبقة في فرنسا [3].

حيث قال رئيس الجمهورية لويس نابليون إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا، صحيا وسهولا شاسعة وأرضا خاما خصبة ملكا لكم، رغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب 80 ألف ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي مماأدى إلى عدم نجاحهم:

- كونهم عمالا وتجارا لايفقهون في أمور الفلاحة.
- عجزهم عن التأقلم في حياة الريف والعمل الفلاحي[4].

[1] *الجنرال بيجو توماس روبار بيجو دولا بيكونري ولد في شهر أكتوبر 1784 بمدينة ليموج ينحدر من أسرة ذات أصول إيرلندية درس التاريخ وحفظ الكثير من الشعر إلتحق بالتكوين العسكري إنظم إلى صفوف الحرس الإمبراطوري، ينظر إلى أعمال الملتقى الأول إبان الإحتلال الفرنسي (1830_1962)، ص 56..

1 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 10، 11

[2] شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص ص 46، 47

[3] عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 128.

[4] ساعد جهاد: السياسة الاستيطانية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري (1830_1900)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، بسكرة، 2012،2013، ص 27.

4- في عهد الجمهورية الثالثة:

الاستيطان في عهد الامبراطور نابليون الثالث*، حظي الاستيطان الرسمي والحر بدعم راندون* (randon) الحاكم العام للجزائر، حيث مكنت اللجان الخاصة بتسوية الصفقات الكولون* من الحصول على الأراضي الضرورية لإنشاء مستعمراتهم الزراعية [1] .

الأمر الذي أدى بإرادة الاحتلال أن تقتطع للكولون 2.652 هكتار من ضمن مساحة تقدر 4066 هكتار، وللعلم فقد كلف الاستيطان الرسمي الجزائريين في عهد نابليون الثالث خسارة 500.000 هكتار من الأراضي التي انتقلت للكولون [2] .

فكانت احتجاجات الجزائريين التي بلغت نابليون الثالث أقدم هذا الأخير على التخفيف من أعبائهم بالتراجع عن سياسته، وفي رسالة قد بعث بها إلى المارشال "بليسي" (Pélissier) بتاريخ 06 فيفري 1863 كشف الإمبراطور الفرنسي على نيته قائلا بأن " الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى الدقيق....." [3].

فقد واصلت الجمهورية الثالثة بسياسة التعمير خطى شاسعة وطوت فيها مراحل طيا، في سنة 1876 كان عدد الأوروبيين يبلغ 344ألف منهم 189فرنسي و155ألف أجنبي ونظيف إلى هؤلاء اليهود الجزائريين الذين أصبحوا بفضل مرسوم كريميو (cremieux) فرنسيون يتمتعون بجميع الحقوق [4].

.ففي الفترة الممتدة من (1881_1900) أن النواب فقد نشط من أجل الحصول على الأموال والأراضي مدعمين أن الاستيطان لم يكلف حتى سنة 1881 سوى 5و16 مليون فرنك وطالبوا فرنسا بالمزيد من الأموال ففي سنة 1885 أقترح السيد دواسون فيلم تسليم مليون هكتار من أراضي الدومين للاستيطان عن طريق البيع ب50 فرنك للهكتار الواحد، الشيء الذي يسمح باستغلال ال 50 مليون فرنك [5].

---

[1] ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة، الإسكندرية، 2011، ص 35.

[2] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 115.

*نابليون الثالث: هو المارشال لويس نابليون (1808_1873) هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية 20 ديسمبر 1870 وثالث إمبراطور فرنسي (1852_1870)، شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم، وحملة المكسيك، وهزم الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا 1870 ووقوعه في عهده بثلاث مرات، ينظر إلى عدة بن داهة: الصراع والاستيطان حولة الملكية، ج2، المرجع السابق، ص 504.

*الكولون: هي طبقة جديدة خلفها المستعمر بدافع النزعة الاستعمارية والنزعة الصليبية المقيتة فاجتمعت لديها كل عقد النقص التي تفسر سلوك الاستعمار الفرنسي المقيت

[3] عدة بن داهة:نفسه، ص 117.

[4] فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، ط1، منشوراتanep، 2005، ص ص 84، 85.

[5] – صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870_1900)، ط1، م.ج، ط1، الجزائر، 1984، ص 92

ومن الملاحظ أن القوانين العقارية التي وضعت في 1851، 1863، 1873، 1887، 1897 بقصد تدعيم النظام الاستيطاني عن طريق البديل الزراعي والمعماري، ومن ثمة تمكين النظام الرأسمالي من إيجاد النمو والتطور في ظل الظروف والعوامل الجديدة التي هيأتها وأعدتها الجمهورية الثالثة قد فتحت ثغرات كبرى في ممتلكات الخواص وممتلكات العامة.....[1].

ومن هنا نستنتج أنه لم يرتبط نجاح المشروع الاستيطاني بالاعتماد فقط على العامل الديمغرافي بتشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر لأن بدون احتياجات عقارية لن يجدي نفعا، وقد كان التركيز الفرنسي يتجه نحو تحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطانية على تهيئة الوضع التي تتم فيه عملية التوطين فكانت الأرض المسألة الأولى التي مسها وهددها الاستيطان الفرنسي والأرض قضية كل فرد وجماعة، فهي مسألة حياة أو موت لأنها مصدر العيش والبقاء ولطالما حافظ الشعب الجزائري على أرضه ورد الخطر عنها من كل عدو محتل أراد أن يغتصبها منه على مدى التاريخ وأثبتت حبه وتمسكه بها [2].

نستنج في ختام هذا الفصل أن الادارة الاستعمارية لجأت إلى استخدام كل الوسائل التي تسمح لها بفرض هيمنتها على البلاد حيث عملت على تبني سياسة تسمح لها بتحويل هذه الممتلكات لصالحها، ومحاولة في كل مرة تبرير هذه الممارسات بادعاءاته وهمية منها بأن الاراضي الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي كانت شاغرة لا مالك لها.

كما أن الادارة الاستعمارية عملت أيضا على تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكونه، من أراضي وأوقاف وكل الممتلكات الاخرى، حيث قامت بوضع يدها عليها وحولتها لمصلحتها، وبذلك تكون قد سهلت عملية انتقال الممتلكات من أيدي الجزائريين إلى المستوطنين الاوربيين، وذلك من خلال طرد ملاك الاراضي، أو إجبارهم على العمل فيها كخماسيين لدى المعمرين بأبخس الأثمان.

[1] عميرا وي حميدة، وأخرون: أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830_1954)، ط1، و. م ج، طبعة خاصة د.د، الجزائر، 2007، ص 87.
[2] قنون حياة: الاستيطان ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19م، مجلة التاريخ المتوسطي، ع.1، د.مج، 2012، ص ص 12،31..

الفصل الثاني: نماذج عن مصادرة الأراضي

المبحث الأول: الجزائر وضواحيها

المبحث الثاني: الشرق الجزائري

المبحث الثالث: الغرب الجزائري

المبحث الرابع: الجنوب الجزائري

إن المتتبع لعملية الحجز والمصادرة في الجزائر، سيلاحظ بأن فرنسا قد اعتمدت على العديد من الوسائل لتجسيد سياستها حيث طبقتها على أرض الواقع من نهب ثروات وغيرها وتحويلها إلى أملاكها الخاصة وفي هذا الفصل تناولنا بعض من نماذج هذه السياسة المطبقة في مختلف المناطق الجزائرية نذكر منها:

المبحث الأول: الجزائر وضواحيها

1- الجزائر العاصمة:

قامت السلطات الفرنسية خلال السنوات الأولى لاحتلال الجزائر العاصمة منذ سنة 1837م باغتصاب ومصادرة متتالية لأراضي الفلاحين الجزائريين والحدائق ووكل المنازل والمخازن والمتاجر، حيث حولت كل هذه المصادرات إلى الدومين* العام [1] حيث بدأت بعمليات الحجز والمصادرة الأولى في مدينة الجزائر العاصمة، فقد سيطرت السلطات الاستعمارية على الأراضي والأملاك الخاصة للأشخاص الذين فروا من الاحتلال، وهم حوالي 15ألف نسمة، وكانت ذريعة إدارة الاحتلال في ذلك الوق اعتبرت تلك الممتلكات بمثابة أملاك شاغرة[2]، وقد كانت عمليات الاستحواذ شاملة اذ استهدف هذا المخطط – كما هو معلوم – الريف الجزائري نظرا لسهوله الخصبة[3] حيث قامت السلطات الاستعمارية بتشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى الجزائر سوى منح الأراضي مجانا وبناء مساكن وقرى زراعية مدعمة ببناء تحتي، الأمر الذي نتج عنه اتساع للمساحات الزراعية للكولون وانكماش للمساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين ومن الأمثلة النموذجية على ذلك استيلائها على أراضي زراعية تقدر بآلاف الهكتارات منها في:

- عامر العين: 23كلم غرب البليدة ب 2،000هكتار ل 55 عائلة أوروبية.
- بورقيقة:31 كلم غرب البليدة ب1،886هكتار ل 51 عائلة أوروبية.
- سيدي عبد القادر وبومدفع: 38كلم غرب البليدة ب 1،213هكتار ل 24عائلة أوروبية.
- عين البنيان: 19كلم شمال غرب مليانة ب 1،323هكتار ل 59 عائلة أوروبية [4].

* الدومين: في المعنى العام، له دلالة على التملك وحيازة الملكية، وهذه الكلمة مشتقة من كلمة " دومنيوس Dominus " اللاتينية، والتي تعني السيد أو المالك، وكلمة دومينيوم Dominuim " و" دوميناندو Dominando "التي تعني الممارسة والتحكم والسيطرة. ينظر إلى محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر (1830- 1870) مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر، إشراف موفقس محمد جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ 2013- 2014 ص 63.

[1] محمد الأمين: المرجع السابق، ص ص 130- 131

[2] زقب عثمان: المرجع السابق، ص 67

[3] عثمان فكار: الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري، مقاربة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق، مج 29، العددين 3 - 4 و2014، ص 589

[4] عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962) ،ج 1، ط1، و.م ، 2008، ص ص 143- 144.

- عين السلطان: 16كلم شمال شرق مليانة ب 304،1 هكتار ل 48 عائلة أوروبية .

وقد سعت الإدارة الفرنسية إلى تقسيم المساحات الشاسعة مستعملة في ذلك كل الوسائل الممكنة للاستيلاء على أكبر قسط من الأراضي [1].

2- متيجة:

جرت الفترة الأولى من الاستعمار عمليات متعددة كانت تشير بوضوح إلى التخطيط الشامل للاستحواذ على المجال الوطني على المديين المتوسط والبعيد، هذا التخطيط استهدف - كما هو معلوم – الريف الجزائري بدءا بسهوله الخصبة كما هو الحال بمنطقة متيجة[2]، حيث فقد الفلاحون أزيد من 90000هكتار من أراضيهم وبالتحديد 94796هكتار ألحقت بأراضي الدولة ولم يعد للعائلات إلى معدل 12 هكتار وهي مساحة غير عادلة لتربية الماشية والزراعات الكبرى[3]

تمثل الأرض بالنسبة للجزائريين مجالا شاملا تعبر عن هويتهم وذاتيهم وخصوصيتهم خاصة حينما يتعلق الأمر بالجهاد لأنهم يمتلكونها بطريقة جماعية مكنتهم من تشكيل نفوذا اجتماعي وحضاري وتاريخي فتمثل الملكية الروح الجماعية للجزائريين في كل الميادين[4] .نشطت حركة الاستيطان بشكل واسع ومكثف فقد اتجهت نية الإدارة الاستعمارية نحو غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها وتقديم الأراضي له مجانا بشرط الإقامة الجبرية فيها [5].

اعتمدت الإدارة الفرنسية في أغلب قوانينها محاولة القضاء على القبيلة التي تمثل الإطار الجماعي والسياسي والتي يجمعها العامل الديني والأرض، وهو الأمر الذي دفعها إلى البحث عن أحسن السبل لتفكيك اللّحمة التي تجمع بين الجزائريين وذلك بتفكيك القبيلة وتقسيمها إلى دواوير لتتمكن من الوصول إلى الملكية الفردية ومن ثمة تحويلها إلى المعمرين [6].

بدأت الإدارة الاستعمارية في تفكيك الأرض بمصادرة أملاك سكان شرشال والمنطقة الدفاعية المحيطة بها، وذلك بمقتضى القرار الصادر عن" الكونت فالي " في سبتمبر 1840 إضافة إلى أنه يؤسس مركزا استيطانيا في

[1] محمد الأمين بن يوسف، نفسه ، ص 131.

[2] عثمان فكار: الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري، مقاربة سوسيو تاريخية، المرجع السابق، ص 589

[3] ايف لاكوست ،آخرون:. الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها، تع: رابح إسنطبولي آخرون، ط1، د. م. ج، د.د، باريس، 1960، ص 334.

[4] نادية زروق: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا الجزائر نموذجا 1870- 1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر بجامعة الجزائر، 2011، ص 106

[5] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830- 1954)، ط1، دار البصائر، د. م. ج، 2007 ،ص 31.

[6] احميدة عميراوي آخرون: آثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)، ط1،مشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ، ص 40.

هذه المدينة يتسع لمائة عائلة حيث يمنح لكل منها مسكن وعشرة هكتار، بالإضافة إلى منحهم إعفاءات ضريبة لمدة عشرة سنوات.

ويلاحظ أن ممتلكات سكان مدينة البليدة قد لقيت نفس الإجراءات من خلال القرار الصادر في 1 أكتوبر 1844م [1] أن هذه الإجراءات التعسفية قد أدت إلى تفكك النظام الاجتماعي الاقتصادي للجزائر وضواحيها من خلال مصادرة أراضي وتشريد السكان منها إسكان المستوطنين الأوروبيين بدلا منهم وبذلك بنى الاحتلال أسس اقتصادية ومجتمع غربي على أنقاض مجتمع تقليدي إسلامي مكث في أرض أجداده آلاف السنين، إذ لم يترك الاحتلال الفرنسي فرصة للذين طردوا من أراضيهم بل، لحقوا إلى المناطق التي رحلوا إليها مجبرين [2].

ومن بين الملاحظات التي يمكن الخروج بها هي تمركز الاستيطان في المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر في المناطق السهلية – الخصبة– الساحلية وشبه الساحلية ولعل هذا يعود لأسباب طبيعية أمنية، أما الملاحظة الثانية فتتمثل في ارتباط إقامة المستوطنات الزراعية بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، ومن الأمثلة على مصادرة 2.000 هكتار ليقام عليها مركز عامر العين الاستيطاني ليثبت فيه 55عائلة من أوروبا[3] وعلى غرار مدينة البليدة فإن مدينة القليعة قد لقيت ممتلكات سكانها وأراضيها أملاك البايلك فيها نفس المصير بإصدار قرار 1أكتوبر 1844، وتم فيها تأسيس مستوطنة عسكرية مكونة من 300عسكري، بإضافة إلى عدد من الأوروبيين حيث استفادة كل واحد منهم من منزل ومساحة يمكن أن تصل إلى عشرة هكتار ومعونات من الآلات الزراعية المختلفة [4].

نظرا للحركة الاستيطانية العنيفة التي عرفتها الأراضي الجزائرية الموضوعة آنذاك تحت تصرف الدومين، والتي تدخل في إطار أراضي البايلك والحبوس منذ 1841م،وقبلها إلى غاية 1844م، وبناء على مسوم أكتوبر من

[1] أحمد سيساوي: البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1838– 1871)، إشراف: كمال فيلالي رسالة دكتوراه في تاريخ الحديث المعاصر، جامعة قسنطينة 2، 3013– 2014، ص ص 45– 46.

[2] حمد الأمين بن يوسف، المرجع السابق، ص 142.

[3] أحمد سيساوي: البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1838– 1871)، إشراف: كمال فيلالي رسالة دكتوراه في تاريخ الحديث المعاصر، جامعة قسنطينة 2، 3013– 2014، ص ص 45– 46.

* الكونت فالي: ولد في 17 ديسمبر 1773م، ببريان لوشاتو Brienne le château بباريس حينما تقاعد من الجيش كان يحمل رتبة مارشال فرنسا، وزوال حياته المهنية على الربط بين الوظيفتين العسكرية والسياسية، وفي الحملة الفرنسية الثانية على قسنطينة سنة 1837م كلف بقيادة سلاح المدفعية والهندسة وبعد مقتل دامريمون خلفه فالي في القيادة العامة توفي في 16 أوت 1846م. ينظر إلى: ،أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص ص 45– 46.

* مرسوم 1أكتوبر 1844م: جاء في هذا القرار تطبيقا للمواد 80، 82، 81، 83، 91، 92 من قرار أكتوبر 1844م القاضية بتحديد الأراضي الزراعية المحيطة بكل قرية ومركز استيطاني أو مدينة موجودة أو منشأة حديثا أنه يتعين على كل مالك إظهار عقود ملكية الأرض المزروعة وغير المزروعة في حدود ثلاثة أشهر إلى مديرية المالية كما جاء فيه أيضا تفاصيل عن حالات نزع الملكية أو استرجاعها والشروط الواجب توفرها في هذه الحالات والمهلة القانونية لكل حالة ينظر إلى: أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص 142.

[4] سلوان رشيد رمضان الجوعاني: مؤيد محمود حمد المشهواني: الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830– 1781)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 10، العدد 2، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم التاريخ، ص 266.

نفس السنة الأراضي التي تستغل في هذا الجانب بالجزائر، بسبب ارتفاع الطلب التي كانت موضوعة تحت تصرف مديرية الاستيطان بسهل متيجة لتوزيعها على المستوطنين[1] وبناء القرى الاستيطانية مع تزايد الطلب على الأراضي بالسهل، فعلى سبيل المثال للحصر تم تسجيل 318 طلبا خلال 1844م بالفندق و254طلبا خلال نفس السنة دائما بالأربعاء جاء فيه أيضا أن الأراضي غير الصالحة للزراعة المحددة الساحة والتي لم تبرر ملكيتها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر ستعتبر شاغرة وبإمكان الإدارة التصرف فيها [2].

والجدول التالي يعطينا لمحة عن مدينة الجزائر وضواحيها خلال السنوات الأولى من الاحتلال:

الحالة الرقمية للملكيات الريفية المصادرة لمدينة الجزائر وضواحيها 1أوت 1833م [3]

المنطقة	الاراضي	مزارع	مزارع	ملحقات منازل
الجزائر	8	3	2	38

من خلال الجدول نلاحظ أن المصادرة مست 51 ملكية ريفية، ويمكن إرجاع ذلك حسب التحليل إلى عدم توسع الاحتلال في المناطق الريفية المجاورة فضلا عن أن هذه الملكيات ت تعود في الأساس إلى الأتراك الموظفين

السابقين، الذين كانت ممتلكاتهم الواقعة بالمدينة وفحوصها كما أن الدوافع الأساسية وراء المصادرة هي إيجاد مقرات للجيش الفرنسي [4].

فقد جعل المارشال كلوزيل الاستيطاني العنيف من سهل متيجة مستقرا للمتسولين الأوروبيين، جلبهم من اسبانيا وجزر البليار ومالطة وايطاليا، وكانت القوارب العديدة، عبر البحر الأبيض المتوسط، تحمل سيلا عارما من الفقراء والصعاليك من فرنسا وألمانيا وسويسرا، بحيث بلغ السكان الأوروبيين في الجزائر عام 1839 م أي بعد تسع سنوات من الاحتلال نحو 25000 ألف نسمة من بينهم 11ألف فرنسي.

فانقضوا على البلاد الآلاف من البشر المتوحشين، استولوا على المباني والأراضي، وأخذوا يكسبون بالمتاجرة في أبنية المدن واحتكار الأراضي وقطع الغابات، وأصبح ساحا الجزائر الغني بالممتلكات والعمران ميدانا خاليا، استقر فيه الصعاليك من المستوطنين، بتشجيع من الدولة الفرنسية ومن الماريشال كلوزيل خاصة.

[1] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 145.

[2] محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص ص 142- 143

[3] حسيني عائشة: الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة (1830- 1870)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعلام بلقاسمي، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية.، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2012- 2013، ص 253.

[4] محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص 134.

إن انتهاك الحرمات والاعتداء على الممتلكات ونهب الأراضي تورطت فيه الدولة الفرنسية ودخلت في لعبة التشريع، وتطويع القوانين لاستخدامه كالسلاح في نهب الأراضي الجزائرية، رغم تعهدها باحترام ممتلكات الأهالي فأعلنت عن تكوين " قطاع أملاك الدولة Domaine " ضمت إليها أراضي الحكام العثمانيون من الدايات والباشوات والبايات والكراغلة، ثم أمتد بصرها إلى اراضي الحبوس وأراضي الخواص من الأهالي، بعد طردهم وتهجيرهم فاستولت في ظرف قصير على ما يزيد عن 5 ملايين هكتار من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة فضلا عن الغابات والعقارات الأخرى [1].

3- المسيلة:

تعرض ملكية الجزائريين الجماعية للأرض إلى التفتي والتقسيم بهدف إنشاء الملكية الفردية حتى يسهل للمعمرين افتكاكها من أصحابها بوسائل شتى كالحجز الفردي والجماعي، وتطبيق قانون المسؤولية الجماعية، ورفع ضريبة الأرض والحرب، وبحجة تطبيق المشاريع العمومية شق الطرقات، بناء المدارس والحدائق...[2]، حيث شهدت منطقة المسيلة* حملات علمية واستكشافية للاطلاع على مدى حيوية المنطقة الاقتصادية رغبة منها في تشجيع الهجرة الأوروبية نحو المنطقة، والدليل على ذلك توافد عدة بعثات من أجل استكشاف ثرواتها السطحية والتنقيب عن المياه وحفر الآبار ونظم السقي والي تحولت إلى دراسات لقادة وضباط عسكريين[3].

ولم تعمل سلطة الاحتلال ما بين 1830- 1884 على أية مبادرة من شأنها إدخال تحسين على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي للسكان أو على نمط حياتهم وبل تضافرت سياستها الاستغلالية والاستعمارية مع عوامل الطبيعة من جفاف وانتشار الجراد وحدوث الزلازل بين سنتي 1863- 1885، على مضاعفة حالة البؤس والحرمان وانتشار الأمراض الخطيرة كالكوليرا والتفيس ومما أدى إلى تقليص نمو السكان، كما تسبب في ذلك الثورات والانتفاضات والوضع الصحي الذي ساد آنذاك [4].

---

[1] الصادق دهاش: الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19، ط1، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 104.

[2] * المسيلة: تتوسط منطقة المسيلة إقليمين جغرافيين متمايزين وهما التل في الشمال والصحراء في الجنوب وتمتد بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، ينظر: كمال بيرم، المرجع السابق، ص 09.

[3] كمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1844- 1945، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط إشراف مصطفى حداد، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005- 2006 ص 09. 5- نفسه، ص 78.

[4] فليب لوكا جون كلود فاتان: جزائر الإنثروبولوجين: نقد السوسيولوجيا الكولونيالية، ط1 ، منشورات الذكرى 40 الإستقلال، 2002، ص141.

* (warnier) وارني: ولد سنة 1810 طبيب جراح ألحق بالقنصلية الفرنسية لدى الأمير عبد القادر بمعسكر مديرا للشؤون المدنية في عمالة وهران، مقرر لدى المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1894 بعد التقاعد تفرغ لنشر الكتب التي تدافع عن مصالح المعمرين في الجزائر وهو من أشد المعمرين تطرفا، ينظر: ابراهيم لونيسي المرجع السابق، ص 107.

وقد تضاعفت حالة البؤس هذه قرارات الاحتلال بمصادرة أملاك الأهالي من الأراضي الزراعية الخصبة بتسهيل رخص عقود الملكية الي بادر بها وارني (warnier)* منذ 1857 م، وأدت بالمعمرين إلى الاستحواذ على أجود الأراضي ومنابع المياه والتصرف فيها،وتكونت نواة مركز الاستيطان بالمسيلة في الجهة الغربية من المدينة في الأراضي التي تم مصادرتها وبدأ المعمرون الجدد الذين تحولوا إلى قابضي ضرائب بدعم من الإدارة الاستعمارية وقد مست هذه الوضعية الجديدة أراضي واسعة اعرش المسيلة والمطارفة وبئر العانات[1].

إن مصادرة الأرض تعنى كسب الشرعية لضمان البقاء في الجزائر ومن وسائل الاستيطان هي ممارسة العنف والإكراه والإغراء والشراء وفرض معاهدات واتفاقيات مع أصحاب الأرض جاعلين من الأرض قاعدة شرعية لهم وأصحاب الأرض كعمال مسخرين لخدمة المعمرين،كل هذا ضمن السعي للقضاء على الشعب الجزائري وثقافته العربية والإسلامية ونشر الثقافة الأوروبية استغلالا لخدمة الاستعمار الاستيطاني[2].

تعتبر ثورة المقراني* والحداد الشعبية سنة 1871م، أعنف ثورة أكثرها اتساعا وشمولية وتأثيرا بعد مقاومة عبد القادر المنظمة، ورغم ارتباطها بعائلة المقراني إلا أن أحداثها تعدتها لتشمل معظم السكان الجزائريين في الجزائر الوسطى والشرقية الذين نالهم من التعسف الاستعماري وانعكست على الفرد والجماعة معا، كما ترتب عن فشلها آثار اجتماعية واقتصادية جسيمة[3].ومن انعكاسات ثورة المقراني وتأثيراتها السلبية على منطقة المسيلة هي عمليات مصادرة الأراضي والأملاك حيث تنوعت هذه الأخيرة إلى نوعين:

1- مصادرة شخصية لأملاك الأفراد الذين شاركوا في الثورة إلى جانب المقرانيين أو وقفوا معهم.

2- مصادرة جماعية لسكان العروش والدواوير الذين أرغموا على دفع أراضيهم الجيدة لسلطة الاحتلال من جهة ودفع ضريبة حربية جماعية بصفة إلزامية.

وتعرضت منطقة المسيلة ككل إلى عمليات واسعة شملت معظم العروش والأفراد امتاز بطابعها القهري الجماعي الذي لم يستثني حتى الأشخاص والجماعات التي وقفت محايدة من الانتفاضة، وفرضت فرنسا غرامات مالية تم تسديدها بالمسيلة منذ سنة 1874م.وقد صدر في حق مدينة المسيلة قرار مصادرة للأملاك والأراضي التي

[1] كمال بيرم: المرجع السابق، ص 79.

[2] احميدة عميراوي: من تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الهدى، الجزائر ، دس، ص 73..

[3] * المقراني: تنتسب عائلة المقراني إلى أحمد بن عبد الرحمان المقراني الذي انتقل من جبال المعاضيد شمال المسيلة إلى منطقة مجانة أسس قبيل دخول الأتراك الجزائر إمارة القلعة بن عباس (القرن 16) وساهم في توطيد السلطة التركية بمنطقة المسيلة واستمر تأثير العائلة إلى حين اندلاع الثورة بها 1871م. ينظر إلى: * وارني:

مساحتها 1200هكتار وغرامة مالية قدرت ب 38980فرنك بعد أن كانت في البداية 41934 فرنك وهي غرامات يسددها أهل المدينة مقابل عملية استرجاع أملاكهم المحجوزة[1]، وحتى الأشخاص العاجزين عن دفعها تتكفل الجماعة عنهم بتسديدها، مع عدم استثناء حتى الأشخاص الذين وقفوا إلى جانب فرنسا بسبب وجود أراضيهم ضمن محيط الأراضي المصادرة جماعيا، على أنه تم تعويضهم بأراضي رديئة خارج المنطقة [2] .

وبعد مصادرة أراضي وخيرات الجزائر وضواحيها شجع الجنرال بيجو فكرة المشروع الاستيطاني حيث دعا بقوة الفرنسيين خاصة والأوروبيين بصفة عامة للهجرة باتجاه الجزائر العاصمة وضواحيها، أين سيجدون فرص أوفر للعيش وتحقيق النجاح، ومنح المستوطنين حق الإقامة في مختلف المناطق الي سبق ذكرها (الجزائر) العاصمة، شرشال، البليدة، القليعة، المسيلة) ومنحهم الأراضي ذات التربة الخصبة والمياه الكافية دون شرط إذ عمل على إنشاء 35مركزا استيطانيا، ومنح 105000هكتار من الأراضي الخصبة ما بين 1842م – 1854م وبهذه الطريقة المتبعة استطاع الجنرال بيجو جلب المستوطنين، حيث وصل عدد المتوافدين والمهاجرين إلى الجزائر 1845م إلى 46180شخص [3]، وازداد العدد ذا سنة 1848إلى أكثر من 110000 من بينهم 52000 فرنسي، وتدعم هذا الاستيطان سلسلة من القوانين والقرارات التي يسرت للمعمرين الاستيلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي منها قانون 1845 الذي صادر أملاك القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين تحت رقابة السلطة العسكرية [4]، وفي هذا الأمر نلاحظ تفشي ظاهرة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر والشكل التالي يوضح ذلك:

دائرة نسبية تمثل زيادة عدد الأوروبيين المهاجرين بين سنتي (1851- 1863)

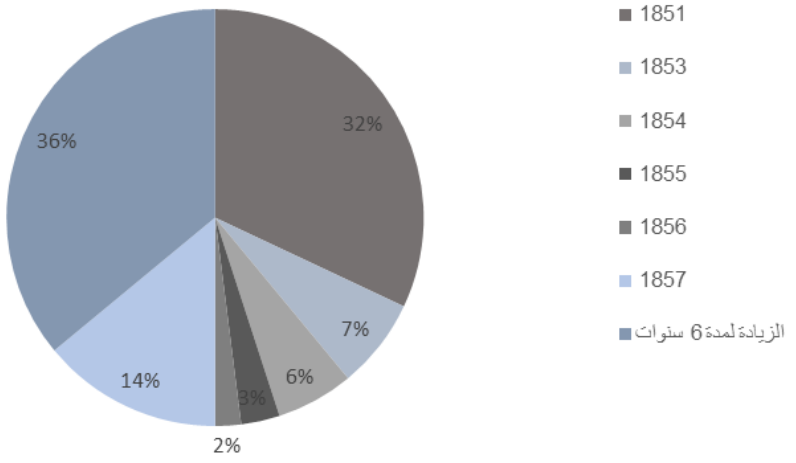

[1] أحمد توفيق المدني:هذه هي الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 2001

[2] كمال بيرم: المرجع السابق، ص 59.

[3] غربي الغالي وآخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، ط1، دار هومة، الجزائر ، ص ص 194- 195.

[4] احميدة عميراوي: من تاريخ الجزائر الحديث، ص ص 45- 46.

المرجع: اندري نوشي وأخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص353.

نلاحظ من خلال الدائرة النسبية أن عدد الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر خلال سنتي 1851- 1853م حيث وصل إلى نسبة 68% وذلك لأن الإدارة الاستعمارية هيئة كل الظروف الملائمة للإقامة في الجزائر[1].

وقد أصرت فرنسا على إقامة الاستعمار الرسمي، حيث عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين، وكذا من صغار المعمرين الذين قدموا إلى الجزائر [2].

المبحث الثاني: الشرق الجزائري:

1- سطيف:

لم تكن بمنطقة سطيف في الشرق في الجزائري تجمعات سكانية ولتكن هناك مباني إنما خيم لقبائل منها المتحركة ومنها المستقرة ومع استقرار القوة العسكرية منذ 1840م بدأت السلطة العسكرية في توسعة حركة البناء والسكن للجيش ثم المعمرين الجدد، كانت بلدة سطيف التي بدا بنائها محاذات جدار المركز العسكري وضمت ما يقارب 50 دار كانت السلطات السياسية والعسكرية تمهد من خلال توسع حركة الاحتلال تهيئة الظروف لقدوم المعمرين الأوروبيين بسطيف، وحسب إحصاء الفرنسيين فإن مجموع الفرنسيين بالشرق الجزائري قد بلغ في 30 سبتمبر 1843 ما يقارب 10216 نسمة موزعة كالتالي: بجاية 495 وجيجل 198 وسكيكدة 3265 وعنابة والقالة 179 وقسنطينة 800 وسطيف 133 وقالمة 195، ولم يكن هؤلاء المعمرون الجدد بالشرق الجزائري أو سطيف عمال زراعين بل تجار وصناعيين، وقد تطور عدد المعمرين بمدينة سطيف إلى 199 معمر بتاريخ 31 ديسمبر 1842 م ثم 232 في ديسمبر 1844، وأقام المعمرون الجدد بسطيف مباني وعمران قدر قيمته الفرنسيين 1842 م ب 120000 فرنك فرنسي . ثم ارتفعت سنة 1843 م إلى 275000فرنك فرنسي[3]، ثم إلى 475000 سنة 1844 م. إلا أن هذا التطور في انجازات المعمرين اهتموا بالنشاط التجاري الغير مرتبط بالأرض، وهذا ما دفع السلطات الفرنسية إلى البحث على وسائل تدعيم القطاع الفلاحي من خلال إنشاء شبكة من الطرق الرابطة لسطيف، واهتم بالتخطيط لتأسيس مدينة أوروبية، وخلال سنة 1844 م أقامت مصنع لطحن الحبوب ومشتلة غرب الحصن العسكري لسطيف لغرس 30000 شجرة بمساحة 5 هكتارات، وظهر أول

[1] أندري نوشي آخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص 353.

[2] أندري نوشي آخرون: المرجع السابق، ص 353.

[3] بيرم كمال آخرون: احتلال منطقة سطيف وتطور حركة الاستيطان الأوروبي بها بين سنتي 1838- 1900، ع1، د مج، ط1، أفريل 2017، المسيلة، ص 63

مسكن بسطيف في 1844 م خاص بالعمال والحراس، وقارب عدد المساكن نهاية 1844م خمسون منزل أغلبها للجنود لحماية المركز العسكري.

في سنة 1849 م قام الجنرال بارال Baral ثم الجنرال قورمال Gourmal بتدشين مشروع الطريق بين بجلية وسطيف وثم إنشاء ثلاثة أبواب لسور المدينة وهم باب بسكرة وباب قسنطينة وباب الجزائر.مدينة سطيف مدينة كولونيا لية من حيث طبيعة سكانها المعمرين، فقد أنشئ أول مركز سكني مدني بقرار11 فيفري 1847 م، ووصل عدد سكانها سنة 1851 م وكلهم أوروبيون 727 نسمة، وقد حدد مرسوم المجلس المشيخي Senatus Consulte لعام 1863 م مساحتها ب 20ألف هكتار حيث شهدت مدينة سطيف عودة محسوسة للأهالي كعمال مزارعين حيث بلغ عددهم سنة 1861 م حوالي 6310 نسمة.

ساهمت السياسة الاستيطانية في احتلال الأراضي من خلال القرار الخاص بنزع الملكية لصالح المعمرين الجدد الذي نزع في 1853/08/23م ما يزيد عن 20 ألف هكتار[1] .

2- قسنطينة:

بلغت عمليات المصادرة أوجها مع ثورة المقراني التي عمت أغلب مناطق الشرق الجزائري، لذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأرض قدرت ب: 4953،20 هكتار، ومنها 121827 هكتار بقسنطينة*[2].حيث تم سليم أغلبية أراضي الدولة إلى الإدارة الاستعمارية عن طريق الامتياز والحيازة في المزاد العاني، ولقد كانت أراضي قسنطينة من أخصب الأراضي، ومزادها خصوبة زفرة المياه التي تأتيها من وادي الرمال وواد بومرزوق [3].كما قام الاستعمار في مقاطعة قسنطينة بحيازة حوالي 200 مزرعة، بلغ مجموعها 200000هكتار[4]، 20 وحدة منها لمساحات تتراوح 100 و400 هكتار والأكثر اتساعا تصل إلى 1000 هكتار، أما في منطقة عنابة تم تسجيل ملكيتين مساحتهما أكثر من 1000 هكتار من 500 هكتار، والبقية

[1] المرجع السابق، ص64.

[2] خديجة بورملة: قسنطينة في جغرافية ورحلة الحسن الوزان ،مجلة العصور الجديدة، ع 18، أوت، 2015، ص 45

* قسنطينة: يشير الحسن الوزان في بداية تعريفه لمدينة قسنطينة أنها مدينة يعود بناءها إلى الفترة الرومانية، وقد كانت المدينة تمتاز بحصانة طبيعية حيث تقع في أعلى الجبل، النهر محيط بها، وهو ما يصعب دخولها والوصول إليها. ينظر إلى خديجة بورملة، المرجع السابق، ص 45

[3] توفيق صالحي: المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1858- 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، بجامعة منتوري، قسنطينة، 2008- 2009، ص 176.

[4] جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830- 1962)، ط1،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص ص 21- 22

تتمثل في وحدات مساحتها أقل من 100 هكتار. تم مصادرة جميع أراضي قبيلة أولاد دهان في قالمة، التابعة إداريا لدائرة عنابة عمالة قسنطينة بسبب مشاركتهم في الانتفاضة التي شهدتها المنطقة وذلك وفق القرار الصادر في 23 أكتوبر 1852م[1]، حيث مكن المهاجرون الوافدون من الألزاس واللورين من الحصول على 10000هكتار من بعد أن تم توزيعهم على 24قرية منها 10 قرى في القطاع القسنطيني و8 في القطاع الأوسط و6 في غرب البلاد، والفترة التي اعقبت ثورة 1871م حتى غاية 31 ديسمبر 1884 مكنت الكولون من الاستفادة من 501،793 هكتار، منها 358،445 هكتار منحت للكولون في شكل امتيازات[2]. ونجد أنه بعد مضي وقت من احتلال قسنطينة، تم بعدها تخصيص إقليم خصب بموجب مرسوم وزاري الصادر في 22 مارس 1844م، حيث تقدر مساحته ب: 1600 هكتار، كما خصصت 160،000 هكتار على بعد من قسنطينة ب 30 أو 40 كلم، حيث تقدر أراضيها من النوع الأول وكما خصص جزء منها للمروج الطبيعية، حيث قدر ب 688 هكتار و282 هكتار خصصت للحبوب[3]. ومن بين الأراضي الخصبة أيضا إقليم التل الذي يقع في الجهة الشمالية من المدينة، حيث ما زاد من أهمية هذا الإقليم فلاحيا هو كمية التساقط من الأمطار، بالإضافة إلى خصوبة التربة، وهو ما جعل هذا الإقليم يعد من أهم مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر، كما ينتج أيضا الخضر والفواكه في المناطق التي تتوفر على فيها المجاري المائية والأودية ومنابع المياه، إضافة إلى الجهة الجنوبية والي تسمى بالسهول القسنطينية العليا والتي تمتد من غرب مدينة سطيف إلى جبال شرق سوق أهراس شرقا، هي الأخرى تضم أراضي خصبة وتعد أهم المناطق المنتجة للحبوب في الجزائر[4]..

وتعد منطقة قالمة أيضا منطقة فلاحية بامتياز، حيث تتوفر على أراضي خصبة، والمعروفة بإنتاج القمح الجيد، كما توجد مساحات على سفوح الجبال وبين التلال تستغل في زراعة الحبوب أشجار الزيتون وبعض الخضر والفواكه [5].

[1] محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص 148.

[2] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 442 .

[3] صالح فركوس : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1925)، ط1،مديرية النشر الجامعية، قالمة، الجزائر، 2010، ص 101.

[4] حورية طبعة: الساسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870- 1954 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أدرار، 2019 – 2020، ص 56.

[5] السبتي بن شعبان: الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919- 2020، رسالة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر ،جامعة قسنطينة، 2010 – 2011، ص 57.

المبحث الثالث: الغرب الجزائري:

1- وهران:

شهدت فرنسا خلال الفترة الممتدة من 1847م إلى 1848 م أزمة اقتصادية، اجتماعية وسياسية أفرزت جملة من الانعكاسات تمثلت في حالة الركود الاقتصادي، ارتفاع نسبة البطالة، ناهيك عن انتشار أوبئة خطيرة وبروز حالة التذمر والسخط الكبير من قبل المجتمع الفرنسي حيال سياسات الحكومة الفرنسية [1]،حيث تزامن تجسيد سياسة الاستيطان سياسة الاستيطان الريفي جاءت مع صدور قانون 19 سبتمبر 1848م والذي جاء في مادته الأولى منح اعتماد مالي قدره 500مليون فرنك لتغطية تكاليف الاستيطان الريفي خلال ثلاث سنوات " 1848- 1851 " والخاصة بإنشاء مستوطنات فلاحية بالغرب الجزائري ومختلف الخدمات التي تخلق الرفاهية للمستوطنين[2]، وبهاته الطريقة راهنت القيادة الفرنسية على ما يسمى بالاستيطان الريفي لتخليص العاصمة الفرنسية من العناصر التي أضحت تشكل خطرا اجتماعيا عليها باستئصالها والدفع بها إلى الجزائر[3]، حيث وجد الفرنسيون في هذه العملية الطريقة المثلى للقضاء على البنية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر لإنهاء المقاومة وتوطيد أركان الاحتلال الفرنسي، وبذلك كانت أملاك الوقف أولى الأملاك التي تعرضت للمصادرة، حيث أن كلوزيل Clauzel * أصدر قرار في 07ديسمبر 1830 م، يقضي بضم جميع أملاك الوقف والبايلك إلى خزينة الدولة الفرنسية، ثم بعد ذلك أصدر مرسوم 22 جويلية 1834م والذي أكد على أن الجزائر من الممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا، وبناءا على هذه القرارات تمت مصادرة جميع الأملاك التي كانت تابعة لسلطات البايلك سابقا[4].

قدرت أراضي البايلك في الغرب الجزائري بحوالي 250،11 هكتار وقد كانت منتشرة بالسهول القريبة من المدن كسهل وهران وتلمسان وغريس والشلف وسيرات، وبذلك أصبحت هذه الأراضي وجميع أملاك السلطات

[1] جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار 1827- 1871 ج 1-2 ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 342.

[2] وليد صفراوي: الحركة الاستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان وضواحيها 1842- 1919، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ص 84

[3] شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919 ، تر: حاج مسعود ج2، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 49

*كلوزيل Comte Clauzel،Bertrand : ولد في سنة 1772 بمدينة أرياج الفرنسية، تولى عدة مناصب في السفارات الفرنسية كملحق عسكري، وفي 12 أوت 1830 عين على رأس قوات الحملة الفرنسية على الجزائر إلى غاية 21 فيفري 1831، ليصبح في 8 جويلية 1835 حاكما عاما للممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا إلى غاية 12 جانفي 1837، وقد توفي في 21 أفريل 1842 ينظر إلى: الاستيطان الأوروبي في الغرب الجزائري 1831- 1847، مج 8، ع1، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 2022، ص 37.

[4] العيد فارسي: الاستيطان الأوروبي في الغرب الجزائري (1831- 1847)، ع 1، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 2022، ص 37

العثمانية سابقا تحت يد السلطات الفرنسية[1]، ففي تقرير إحصائي أعده بلومنديل Bloumendeal مدير الموارد المالية، في 30 نوفمبر 1842م،عن الأوقاف المستعلة من قبل السلطات الفرنسية في كامل القطر الجزائري، إلى أن الأوقاف المثمرة بوهران * قد بلغ 23 وقفا[2]، كما كان توسع الاحتلال الفرنسي مصحوبا بعمليات مصادرة أوقاف الزوايا، ومن ذلك أن الفرنسيين قاموا بمصادرة جميع أملاك الزاوية القادرية بعد أسر الأمير عبد القادر في أواخر ديسمبر 1847م وهو ما يبين أن استهداف السلطات الفرنسية للأملاك الوقفية كان غرضه بالأساس إضعاف المقاومة بتجفيف مصادر تموينها، والقضاء على الزاوية كقوة روحية داعمة للجهاد ضد المستعمر.

بالإضافة إلى الاستيلاء على أملاك البايلك والوقف قامت السلطات الفرنسية بمصادرة أملاك عدد كبير من الجزائريين سواء في المدن أو في الأرياف، ولكي تسهل السلطات الفرنسية عمليات المصادرة، قامت بإصدار مجموعة من المراسيم والقرارات، كقرار النظام العام للمصادرة المؤرخ في 1 ديسمبر 1840م، والموقع من قبل الجنرال فالي Valee، وقرار 27 يناير 1841م الخاص بالتصريح للإدارة بالمصادرة، ومرسوم 1 نوفمبر 1844م الذي صادق على تثبيت ملكية الكولون، وضمان الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين، ومرسوم 21 جويلية 1846م الذي نص على ضم كل الاراضي التي ليس لها سند ملكية إلى الدولة، وبذلك كان لهذان المرسومان دور في إرساء قواعد الاحتلال العقاري في الجزائر على نطاق واسع، كما نص 21 جويلية 1945م على السماح للجيش بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث نشاط عدائي ضد الوجود الفرنسي، ونص كذلك على مصادرة أملاك الجزائريين الذين اقترفوا أعمال عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة لهم، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو قاموا اتصالات معهم، وكل الذين أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار وحتى غادروا منازلهم امدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الفرنسية، وبالتالي فقد وفرت هذه المنظومة القانونية ذرائع متعددة لمصادرة الأراضي وهو ما يعكس حجم المساحات الشاسعة التي صادرتها السلطات الفرنسية خلال هذه الفترة.

[1] ناصرالدين سعيدوني، والمهدي البوعبدلي الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 52.

* وهران: تقع مدينة وهران شمال غرب الجزائر على ساحل البحر المتوسط، تأسست عام 209هـ / 903م من طرف بحارة أندلسيين، وقد شهدت تطورا وازدهارا معتبرا كغيرها من مدن الجزائر الواقعة على الساحل. ينظر إلى: علي بوتشيشة، مدينة وهران من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة والمؤرخين، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 19، جانفي، 2018م ص 208.

[2] – محمد البشير الهاشمي: المغلي، التكوين الاقتصادي النظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة الصادر، د.مج، ع 06، 2006، ص 173.

وحتى الأراضي الغابية لم تسلم من قرارات ومراسيم المصادرة، فقرار 2 أفريل 1833م على منع استغلال الأراضي التي تجاوزت مساحتها هكتارين من تلك التي تكسوها الأحراش ونباتات العوسج، وحذر بمعاقبة الذين يشعلون النار في أحشابها، ونص قرار 8أفريل 1844م على منع نقل أخشاب الزيتون أو بيعها. بهدف إكراه الفلاحين على عدم تقليم أشجارهم يتجدد نشاطها، وبذلك أضحى حصول الجزائريين على مصادر رزق حتى من الأراضي الغابية في غاية الصعوبة. كانت مصادرة الأراضي الهدف الأول لسلطات الاحتلال الفرنسي لتدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، ولتوفير أراضي للمعمرين الأوروبيين من أجل الاستيطان ووفي إطار ذلك قامت السلطات الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين 1831م و1840م بمصادرة حوالي 108 هكتارات في ضواحي مستغانم.

أما تلمسان فلقد تعرت حوالي 24 عائلة لعمليات نزع الأراضي، ونفس الشيء حدث للعديد من العائلات في معسكر وسعيدة، وبعد هذه العمليات الأولى في الغرب الجزائري قامت السلطات الفرنسية بإصدار عدة قرارات لإنشاء عدة مراكز استيطانية على مساحات واسعة من الأراضي التي صودرت لذلك الغرض، ومن ذلك قرار 1844م الذي بنص على إنشاء مركز السانيا على مساحة تقدر حوالي 635 هكتارا، وقرار 25 نوفمبر 1844م لإنشاء مركز مسرغين على مساحة 44،10 هكتارا، بالإضافة إلى قرار 14 ديسمبر 1846م الذي ينص على إقامة ثمانية مراكز.

استيطانية منها المقموم الذي خصصت له مساحة قدرن ب 600 هكتار وستيدية على مساحة 2000 هكتار، والغزوات على مساحة 500 هكتار، والكرمة 469 هكتار، وبذلك يمكن القول أن الاستيطان مس في البداية أراضي فلاحية جد خصبة وفي مواقع استراتيجية ضمنت للكولون وسلطة الاحتلال مصادرة ثروة ومراكز سيطرة على السكان المحليين.

سمح للكولون في إطار الاستيطان الحر من الحصول عل أكثر من 400000 هكتار أكثر من 687000 هكتار في إطار مدير الاستيطان في الحكومة العامة أنه ما بين 1875- 1895 م، بلغ متوسط امتلاك الأرض الاستيطان الرسمي إلى أن ذلك لم يسد جشع المهاجرين والكولون للمزيد من الأراضي وفي هذا السياق الأراضي الزراعية بالنسبة للفلاح الأهلي 2،34 هكتار بينما للمستوطن 2،15 هكتار لكن القارئ حين يتطلع لهذه الأرقام يعتقد أن الأهلي حافظ على ملكيته مساحة ونوعية بل الأمر عكس ذلك تماما .

كما أدى قدوم الأعداد المتزايدة من الأوروبيين إلى مصادرة أملاك الأهالي، ما فتح الطريق لتضييق مساحاتهم، ففي سنة 1850م تقلصت أراضي الغرابة* بالجنوب الغربي الوهراني من 400،72 إلى 000،25 هكتار .

تمت أيضا مصادرة أملاك وخيرات العديد من القبائل التي تقطن في وهران* بحجة أنها تخلت عنها وهاجرت إلى المغرب وذلك تطبيقا للقرار الصادر في 18 أفريل، حيث تضمن هذا القرار مواد تنص على مصادرة أملاك القبائل التي هاجرت في الماضي. وضمها إلى الدومين العام، وتعتبر قرارات الاستيلاء على الأملاك بكل أنواعها قد استمرت في الظهور بيت 1830 – 1837م، وازدادت تضيقا وجورا في القرارات 1839م، 1842م، 1848م، من أجل الحصول على الأملاك للأوروبيين (منحة وبيعا)الواردين على الجزائر بقصد الاستيطان والاستعمار[1]

2- سيدي بلعباس:

شهدت منطقة سيدي بلعباس حركة استيطانية واسعة نتج عنها توظيف عدد كبير من الأوروبيين، حيث أخذ عدد المعمرين يتزايد بشكل ملحوظ، ومنحت لهم كل التسهيلات الخاصة بالأرض التي تمت مصادرتها من قبائل المنطقة، حيث أقيمت مراكز على أجود الأراضي التي كانت أصلا ملكا للقبائل، وحتى تدفع السلطات الاستعمارية سياسة الاستيطان إلى الأمام، قامت بالاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي لتحقيق مشاريعها الاستيطانية، ومن أبرز الوسائل التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية لتحقيق ذلك استغلال عجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي [2].

كما صادرت السلطات الاستعمارية في الجزائر أراضي قبائل بني عامر التي كانت تقيم بسهول سيدي بلعباس وعين تيموشنت بحكم أنهم ساندوا ودعموا مقاومة الأمير عبد القادر، وبعد أن بدأت المقاومة تتراجع في سنة 1843- 1844م، هاجرت هذه القبائل من الجزائر المغرب الأقصى تاركة أراضيها الخصبة التي كانت تملكها.

في سيدي بلعباس، حيث تمكنت السلطات الاستعمارية في الفترة ما بين 1845- 1853م، من وضع يدها على حوالي 6661 هكتار من هذه الأراضي[3]. كما سلب المزيد من أراضي الجزائريين في منطقة سيدي بلعباس

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900)، مج 1، ط2، دار الغرب الاسلامي ، بيروت، ، 2005، ص ص 77- 78

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الرائد للكتاب والجزائر، 2010، ص 66.

[3] إبراهيم لونيسي: الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، ط1، منطقة سيدي بلعباس نموذجا، ع 6-7، جوان- ديسمبر، 2005م / ذو القعدة، سيدي بلعباس، ص 69

وغيرها أثناء تنفيذ ما يعرف بإسم قانون سيناتوس كونسيلت الصادر بتاريخ 22 أفريل 1863م، ومن أبرز الأراضي التي تعرضت إلى التفكيك والتفتيت في منطقة سيدي بلعباس، هي أراضي أولاد سليمان وأولاد إبراهيم والحساسنة. كما أن الأراضي القريبة من التجمعات الاستيطانية أو القريبة من الغابات كانت تمنح لها الأفضلية في عملية التفكيك والتفتيت، وهذا بهدف إضعاف سكان تلك المناطق وبالتالي يصبحوا مسالمين، ولا يشكلون أي خطر على المعمرين[1].

لم تنتهي عملية نزع الملكية من قبائل بني عامر عند هذا الحد، بل استمرت مع صدور وتطبيق القوانين الجائرة الخاصة بموضوع العقار، حيث نجم عن سلسلة التشريعات العقارية تفكيك البنية الاجتماعية لقبائل بني عامر بمصادرة أراضيها[2]، فأصبحت ملكيتها تتقلص مع مرور الزمن، حيث نرى بأن قبيلة أولاد إبراهيم التي كانت بحوزتها 76683 هكتار سنة 1845م، وأصبحت لديها سنة 1849م ما يقارب 46091 هكتار فقط أي 60% من أراضيها . ونتيجة لكل هذا أخذ عدد المعمرين في التزايد في منطقة سيدي بلعباس بشكل ملحوظ، وذلك من خلال الجدول التالي: الوحدة: نسمة

السنة	عدد المعمرين
1849 م	516
1851 م	1234
1852 م	1728
1862 م	5101

بإضافة إلى معاقبة قبيلة أولاد بالغ بسبب الحريق الذي اندلع سنة 1892م بغرامة مالية قدرت ب: 99،12659 فرنك بالإضافة إلى الأعمال الشاقة اليومية المسلطة على أفراد سكانها[3] .

[1] – المرجع السابق، ص 69

[2] محمد مجاود: الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19 م، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر إبان الا خلال الفرنسي للجزائر (1830– 1962م)، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص 186.

[3] إبراهيم لونيسي: الاستعمار الاستيطاني، المرجع السابق ، ص 70.

بنهاية مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1847م فتح المجال للإدارة الفرنسية بالتصرف المطلق في الأرض، فأولت أهمية قسوة لتسهيل تمركز المستوطنين الأوروبيين في منطقة سيدي بلعباس وهذا بداية من سنة 1848م، فسعت جاهدة منذ البداية إلى محاولة تغليب العنصر الأوروبي على العنصر الجزائري ليكون نوات الحكومة الاستعمارية بأرض الجزائر المسلمة. ويقول أحد الجنرالات الفرنسيين في أولى زياراته لمدينة سيدي بلعباس مخاطبا فرقة اللفيف الأجنبي <<قد حولتم هذه المدينة الجديدة من حامية عسكرية إلى مدينة مزدهرة ومثمرة والتي تعد نموذجا لفرنسا >> ونجد أن أغلب جنرالات فرنسا كانوا يتبعون سياسة الجنرال بيجو الذي يعد من أنصار.

الاستيطان الرسمي والذي اعتمد طيلة فترة حكمه على السيف والمحراث باعتبار أن الجند هو أقدر الناس على القتال الدفاع عم ممتلكاته[1] .

قامت السلطات الفرنسية بالعديد من المصادرات في سنة 1834م كانت في الجزائر لأنه كانت بها أولى عمليات الحجز والمصادرة في ما يخص الملكيات العقارية في السنوات الأولى من الاحتلال والشكل الموالي يوضح ذلك:

القيمة العقارية للملكيات المصادرة بالمدن الرئيسية 1834

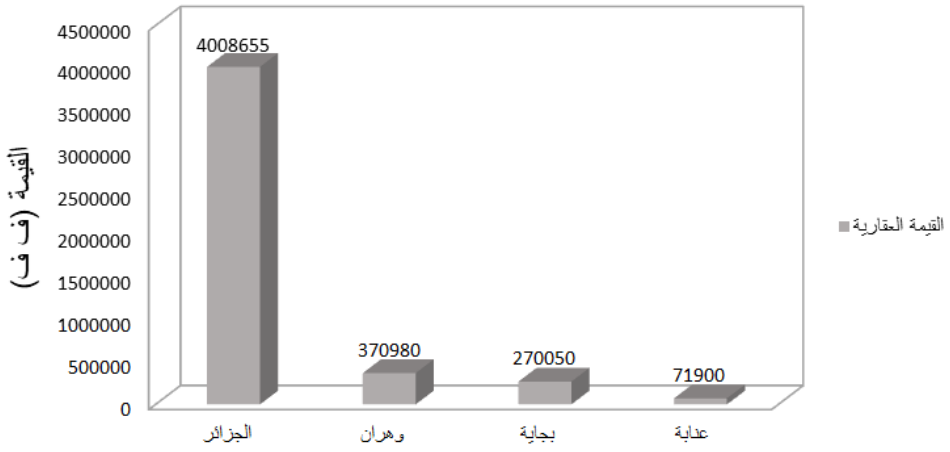

المرجع: ابراهيم لونيسي: بحوث في تاريخ السياسي للجزائر المعاصر ،ط 1، دار هومة، الجزائر، د س، ص 107.

[1] محمد مجاود: الاستيطان ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19م: المرجع السابق، ص ص 182- 184.

نلاحظ من خلال الشكل أن الملكيات المصادرة في سنة 1834م كانت في الجزائر لأنه كانت بها أولى عمليات الحجز والمصادرة ضف إلى ذلك أن الجزائر العاصمة كانت تحتوي على مجموعة كبيرة من الموظفين الأتراك والداي أتباعه الذين كانت لهم العديد من الممتلكات، ثم تلتها وهران، عنابة وبجاية [1].

3- تيارت:

تم توفير جميع الامكانيات لبداية بناء المستوطنة الجديدة تيارت فبدأت مصلحة الهندسة المدنية بوضع المخططات لها في نفس الاحتلال، حيث تم بناء ثكنة تتسع ل 84 جندي وستة ضباط ومستشفى ب 80 سرير وتوسعت سنة 1844م لتحوي 638 جندي، وبهذا ستصبح مدينة استراتيجية بالهضاب العليا يسكنها المستوطنون الاوروبيون ولذلك فالحكومة العامة في الجزائر سعت لتأسيس البلديات كاملة الصلاحيات والمختلطة والأهلية ذات الطابع العسكري[2] .

ومن أسباب الاهتمام بالمنطقة أنها كانت ضمن نفوذ الامير عبد القادر ما بين 1832- 1847م، كما أن فرنسا وضعت نصب أعينها المناطق الداخلية لبناء امبراطورية فرنسية كبيرة في اطار سياسة التنافس الاستعماري بالقارة الافريقية، كما اعتبرت المنطقة ميدانا جديدا للفلاحة الواسعة بفضل جودة أراضيها، حيث دعمت بملايين الفرنكات لبناء قرة استيطانية وتشجيع زراعات جديدة وذلك لجعل المنطقة مخزونا للقمح وفيما بعد تم توسيع محيط المدينة بمد الطرقات وربطها بغليزان ومعسكر ومستغانم والثنية وعمي موسى[3] تعرضت منطقة تيارت لعملية احتلال بشعة بفرض قوانين جائرة لمصادرة الأراضي وتوفير الأمن للمستوطنين الأوروبيين[4].

جدول يوضح: بناء العديد من المراكز الاستيطانية من أجل امتصاص المهاجرين الأوروبيين وهذه احصائيات تمثل عدد الأراضي المستولى عليها ومنحها للمستوطنين على مر ثماني سنوات[5].

01	التجمع السكاني للوريعة	23- 04-1853	- لاستقبال 11 عائلة أوروبية استفادت 512 هكتار
02	عين كيال وهران	22- 12- 1855	- لاستقبال 68 عائلة أوروبية استفادت من 3133 هكتار
03	العامرية	15-01-1857	- لاستقبال 70 عائلة أوروبية استفادت من 3684 هكتار

[1] العيد فارسي: المرجع سابق، ص 37.

[2] محمد بليل: التوسع الاستعماري الفرنسي في المناطق الداخلية والهضاب العليا الغربية وانعكاساته على الجزائريين ما بين سنتي 1840- 1900، منطقة تيارت نموذجا، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة ابن خلدون ،تيارت ، ع خ، 2002 ص 11.

[3] المرجع: نفسه، ص 11.

[4] عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962)، ص ص 123- 124

[5] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 437

04	غليزان	1858-01-24	- لإنشاء مركز استيطاني ضمن مساحة تقدر ب 4000 هكتار
05	تنيرة	25- 01 -1858	- لاستقبال 40 عائلة أوروبية تستفيد من 2785 هكتار
06	بني شقران	12- 05 -1858	- لاستقبال 60 عائلة أوروبية تستفيد من 2100 هكتار
07	مليانة	29- 07 -1858	- لاستقبال 60 عائلة أوروبية تستفيد من 1000 هكتار
08	المحمدية	29- 07 – 1858	- لاستقبال 128[1] عائلة أوروبية تستقيد من 2265 هكتار
09	عين الاربعاء	29- 07 -1858	-لاستقبال 44 عائلة أوروبية تستفيد من 3427 هكتار
10	قرية أولاد ميمون	13- 10 - 1859	- لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1051 هكتار
11	يلل	18-01- 1859	- لاستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 1051 هكتار
12	قرية عمي موسى	14-01- 1858	- لاستقبال 38 عائلة أوروبية تستفيد من 1050 هكتار

4- غليزان:

تتميز غليزان بتنوع العروش فيها نذكر مثلا: عرش أولاد علي، عرش أولاد معلة ،عرش أولاد سويد، عرش أولاد دفلتن، خضعت هذه العروش للقوانين التعسفية الصادرة عن الإدارة الفرنسية ونخص بالذكر ما تعرض له عرش أولاد معلة وهذا العرش يتشكل من دوار واحد يحافظ على اسمه (أولاد معلة) لذا شكل الدومين احتجاج واجد حول أرض الحبوس بساحة 3 هكتار و15 آر و10 سنتيار وعليه فإن الأملاك المشتركة تشمل المقابر والقبب بمساحة 15 هكتار و2 آر في حين المشاتي عددها 28 تشغل مساحة 40 هكتار و60 آر، وقد خضع إقليم أولاد معلة للتجديد كليا والتوزيع وقسم كالتالي:

- الملكية الخاصة: 8304 هكتار و29 آر و50 سنتيار.
- الأملاك المشتركة: المقابر والمشاتي 55 هكتار و60 آر.
- أملاك الدومين: 3 هكتار و15 آر و10 سنتيار.
- الدومين العام: 308 هكتار و93 آر و40 سنتيار .
- المجموع: 8672 هكتار[1].

[1] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 437- 439

المبحث الرابع: الجنوب الجزائري

1- واحة الزعاطشة:

في تاريخ الصحراء الجزائرية أحداث كثيرة بكثرة رمالها. ومن أهم مراحل هذا التاريخ مرحلة التوسع الاستعماري الفرنسي، لأن الساسة الفرنسية في الصحراء منذ بدايتها إلى نهايتها كانت تهدف إلى فصل الجنوب الجزائري عن الشمال، وإخضاعه إلى نظام إداري عسكري متميز بهدف التوسع في افريقيا جنوبا، ومنافسة الدول الأوروبية بتكوين مواطن نفوذ لها، حيث لجأت السلطات الفرنسية إلى طرق أخرى عن طريق نهب المجيد من الأراضي كالإيجار أو البيع الصوري* حيث يقول أحدهم: " عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم كنا نطاردهم، فإن قاومونا بالسلاح، فإن ذخيرة الجنود كانت أقوى من أوراق القانونية، وهذا هو حق الغزو[2] وكان اهتمام الفرنسيين بالصحراء ضمن الاهتمام الأوروبي بها، ويعتبر سقوط واحة الزعاطشة في يد السلطة الفرنسية اثر الحملة العسكرية يوم 24 سبتمبر 1849م بداية الدخول الفرنسي القوي إلى الصحراء، بعد احتلال باتنة وبسكرة عام 1844 [3].

وبجانب هذه الحملات العسكرية كان الاهتمام العلمي الاستكشافي الفرنسي هو الآخر كبيرا بالصحراء. والسؤال الذي يمكن طرحه هو ماهي أبعاد الاستعمار الأوروبي في الجزائر عامة، وفي الجنوب خاصة ؟

ومن المعروف أن للاستعمار أشكالا جرت العادة على تصنيف بعضها بالاستعمار التقليدي الذي قام على استغلال الثروة المعدنية والبشرية والاستيلاء على الأرض، والاستعمار الاستيطاني الذي قام على استغلال الأرض وعلى تحقيق ثلاثة أمور هي:

- تكريس نفوذ الدولة الأم المستعمرة.
- الاحتلال العسكري الواسع في البلاد التي تم احتلالها[4].
- الهجرة الاستيطانية الأوروبية إلى البلاد التي تم احتلالها .

---

[1] ليلى بلقاسم: المراكز الاستيطانية ونطورها في منطقة غليزان (1850 – 1900)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد موفقس، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2012- 2013، ص ص 172- 173

[2] ليلى بلقاسم: المراكز الاستيطانية ونطورها في منطقة غليزان (1850 – 1900)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد موفقس، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2012- 2013، ص ص 172- 173

[3] د. عميرا وي احميدة، أ. زاوية سليم، أ. قاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 27.

[4] عميراوي احميدة: المرجع السابق، ص 27.

*واحة الزعاطشة: واحة كبيرة تقع على بعد 35 كلم جنوب غرب مدينة بسكرة، محاطة بأسوار مشيدة من الطوب، وبداخلها بساتين النخيل والأشجار المثمرة، وفي وسطها زاوية الشيخ بوزيان، ينظر إلى: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 222.

قامت سلطات الاحتلال بمصادرة ممتلكات واحة الزعاطشة* بمقتضى القرار الصادر في 26 فيفري 1852م وذلك بسبب مشاركتهم الفعالة في ثورة الزيبان [1].

تعتبر انتفاضة واحة الزعاطشة بالزيبان من أشهر الثورات بعد مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي، حيث اندلعت في ظروف حاسمة وشملت مناطق واسعة، حيث شكلت هاجسا مقلقا للسلطات الفرنسية، وهذا بسبب انتزاع ممتلكات القبيلة والإستحواذ على الأراضي، فبعد محاولة الغزاة الفرنسيين اقتحام الواحة، واجهتهم مقاومة عنيفة حيث لم يتمكنوا من القضاء عليها إلا بالقصف المكثف، حيث قطعت 10،000 نخلة بالإضافة إلى إفساد منابع المياه، وإحلال القرية بالكامل [2].

وترتب من جراء اقتحام الواحة العديد من النتائج، من بينها تدمير الواحة عن آخرها بالإضافة إلى شك السلطات الفرنسية في ولاء عائلتي بوعكاز بقيادة ابن شنوف من أولاد صولة، وعائلة ابن قانة بقيادة شيخ العرب محمد الصغير بن قانة، على إضعافها بتقسيم فرنسا لمناطق نفوذهما [3].

وقد عمل الاحتلال الفرنسي إلى حلب بعض آلات الحفر والتنقيب عن مياه السقي ومن بعض هذه المناطق نذكر:

2- وادي ريغ:

كانت منطقة وادي ريغ في بداية الاحتلال تضم مجموعة من الآبار لا يتجاوز عددها 200 بئر وقد تصاعد هذا العدد سنت 1913 إلى 800 بئر بأعماق تراوحت بين 8850 متر، والإنتاج وصل 400000 لتر في الدقيقة الواحدة بذلك تكاثر عدد أشجار النخيل، إذ تشير الإحصائيات إلى أنه في سنة 1856م لم يكن وادي ريغ يحتوي سوى 339000 نخلة وصل سنة 11913م إلى 1500 نخلة كما عرف هذا الإقليم تزايد كبيرا في عدد السكان بقرابة 4 مرات وفي إطار الاهتمام الفرنسي بالنخيل عمات الإدارة الفرنسية على الاستحواذ على بساتين النخيل وإعطائها للمعمرين، حيث تعاظمت الإقطاعية المبنية على الاستغلال والقهر وتوسعت أملاك المعمرين الأوروبيين على حساب الأهالي الذين

[1] محمد الأمين بن يوسف: المرجع السابق، ص 148.
[2] بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج 1، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 126.
[3] احميدة عميراوي، سليم زاوي، محمد السعيد قاصري: المرجع السابق، ص 42.

يمثلون الأغلبية [1]، حيث ساعد هذا الوضع على نمو طبقة اليهود الذين سيطروا على التجارة في كل إقليم وأصبحوا يتحكمون في الرقاب بواسطة الربا والجشع الذي فرضوه على المنطقة، وانقلب الإنسان من ملاك إلى عامل ريفي بسيط ثم عاد عبد فقير خادم في حقل سيده المعمر الأوروبي، كما استغلت الثروة المعدنية والباطنية،[2]

كذلك تم حجز أملاك سليمان بن جلاب شيخ تقرت لاعتباره قائد ثورة خلال سنوات 1852- 1854 بشكل صريح ضد فرنسا وذلك بفتحه لأسواق تقرت في وجه العصاة الخارجين عن طاعة فرنسا .

إن الاستعمار قد غير كثيرا وذلك بتطبيقه لسياسة الحجز والمصادرة من نمط البداوة بالإقليم الجنوبي بعد إدخاله العديد من التعديلات التي لم يتأقلم معها سكان الجزائر كلها، فقد ارتكز تغلغل الاستعمار في الإقليم الصحراوي كغيره من المناطق الشمالية في الجزائر على أساس تحقيق استيطان بشري أوروبي مافتىء يتسع مداه تدريجيا وبصورة متزامنة مع اتساع المناطق التي سقطت في يد الاحتلال، والاحتلال الشامل لا يكتمل إلا بالسيطرة على العديد من الأراضي بالإقليم الصحراوي بغية إضعاف وإرباك القبائل المتلاحمة وللوصول إلى هذه النتائج طبقت السلطات الاستعمارية ترسانة من القوانين والتشريعات العقارية التي أصدرتها، وفي ما يخص المناطق الجنوبية فإن الأمر يختلف بشكل واضح حيث أن القرار المشيخي لم يطبق إلا استثنائيا في الإقليم العسكري الصحراوي، والهدف منه ترسيم جدود الدواوير والأراضي الحكومية من طرف القبائل وتحويلها إلى ملكيات فردية في الإقليم، لأن الأراضي كانت رعوية وقد أدى تقسيمها على القبائل إلى نزاعات قبلية مستمرة[3].

3- الجنوب الغربي الجزائري:

استخدم أيضا أسلوب على نطاق واسع، وبالخصوص إثر ثورة المقراني 1871م حيث تعتبر أشهر عملية حجز جماعي طبقت في الجزائر، وكان ذلك من خلال أمرية 15 جويلية 1871م، والتي فرضت عقب تمرد القبائل كما تراه الإدارة الاستعمارية حيث مست ما يقارب 2589608 هكتار [4].

وقد تم مصادرة أملاك المقراني أفراد عائلته بعد 10 أيام من قيام الثورة ففي 25 مارس 1871م أصدرت الإدارة الفرنسية قرارا جاء فيه: " إن ما ارتكبه الحاج المقراني باش آغا مجانة سابقا في ولاية قسنطينة من العداوة

[1] كلثوم قسوم: السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الشرقي الجزائري – منطقة وادي ريغ نموذجا – مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية ، 2014- 2015، ص ص 68- 69

[2] عدة بن داهة: المرجع السابق ص 409.

[3] حمزة بن قيطون: المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882- 1914 ،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد دادة، جامعة وهران، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، ص ص 63- 64.

[4] عثمان زقب: المرجع السابق، ص 67.

البينة والفتنة الثابتة ضد الجمهورية الفرنسية، أمرنا بما سياتي ذكره مفصلا: الاستيلاء على جميع ممتلكات الحاج باش آغا، ووضعنا الحراسة عليها سواء كانت منقولات أو غير منقولات مما ثبت وجوده في أوطان ولاية الجزائر، والاستيلاء أيضا على أنواع أملاك الأعراش والعرب الذين خرجوا عم الطاعة مع المقراني، ومن سيخرج، ووضعنا عليها يد الحيازة سواء كانت شخصية أو مشاعة ".

إستنادا إلى القرار صدر يوم 05 أفريل 1871م القرار الذي ينص على مصادرة إحدى ملكيات المقراني تدعى " جنان بوطالب " والتي توجد في قرية بن عكنون ببلدية الأبيار في أحواز مدينة الجزائر العاصمة ؛وهنا نجد أن أملاك المقراني كانت كبيرة جدا حيث امتدت من الجزائر العاصمة حتى الجنوب الغربي،والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 16 هكتار و45 آر و65 سنتيار والتي كان بها برجين وحديقة وقطعتي أرض لزراعة الخضار والأشجار الثمرة ومقهى عربي وإسطبل وبئر ونفورا مياه [1].

حاولت سياسة الإدارة الفرنسية في إثارة التفرقة والخلاف بين الجزائرية، خاصة بين المقراني وأبناء عمومته أولاد عبد السلام، وبين عائلة ابن الشريف وعائلة الحداد وبهذا تستطيع نهب الممتلكات [2] دون وجود صعوبة .

ستسبب في تدهور الأوضاع في منطقة القبائل لمدة طويلة إفقار الأهالي الأهالي الذين مسهم الإجراء، وهذا القرار محدد بأمر صدر في 15 جويلية 1871م، ويمكن القول تطبيقه على مجمل الأملاك بحوزة قبيلة أو قرية أو عائلة، وقد صادرت فرنسا العديد من المناطق بعد انتفاضة 1871م [3].

وما يمكن أن نستخلصه من خلال ما تم استعراضه لنماذج الحجز والمصادرة والتي كانت في مناطق مختلفة من الجزائر أن الجزائريين قد عانوا إلى حد بعيد جراء السياسة التعسفية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية اتجاههم فيما يخص الجانب السياسي قد استخدمت مختلف الأساليب كأسلوب الإغراء خاصة، إضافة إلى أقصى القوانين وذلك من خلال إحكام السيطرة وبسط نفوذها على الشعب الجزائري من خلال تكثيف عمليات سلب الأراضي واستخدمها لصالح المعمرين، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين، إضافة إلى إقامة الملكية الفردية والتي تهدف من خلالها إلى تفتيت البنية الاجتماعية وهي القبيلة، كذلك يمكن القول حسب ملاحظاتنا بأن الإدارة الفرنسية كانت ترتكز على الجزائر وضواحيها في مصادرة الأراضي والممتلكات ونهب الثروات وكذلك في الغرب

[1] بسام العسلي: محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، ط3 دار النفائس، لبنان، 1990م، ص ص 194-195

[2] عبدالله مقلاتي: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830- 1962)، ط1، دس، الجزائر، ص 81.

[3] عثمان زقب، المرجع السابق، ص 66.

*- ينظر للملحق : 04

الجزائري، وقد كانت تسيطر على الأراضي لأنها تعلم بأن المجتمع الجزائري مرتبط بالأرض. أيضا قامت بمصادرة كل أملاك المقراني وحولتها لمصلحتها الشخصية وذلك بعد انتفاضة 1871م.

الفصل الثالث: انعكاسات سياسة مصادرة الأراضي على بنية المجتمع الجزائري وردود الفعل منها

المبحث الأول: الانعكاسات في المجال الاقتصادي

المبحث الثاني: الانعكاسات في المجال الاجتماعي

المبحث الثالث: الانعكاسات في المجال الثقافي

المبحث الرابع: رد فعل الجزائريين

المبحث الأول: الانعكاسات في المجال الاقتصادي:

لقد انعكست سياسة الاستيطان على الأهالي الجزائريين في جميع الجوانب من سياسية، ثقافية، اجتماعية... بل مست حتى الجانب الاقتصادي حيث لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورا حاسما في هدم التوازن الاقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الاحتلال[1].

1- فرنسة الأراضي الجزائرية:

إن الهدف الأساسي من القوانين العقارية الفرنسية هو فرنسة الأراضي أي اخضاعها، للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية[2].

حيث يظهر من خلال قول إلكيسي دول طو كفيل "الوقت الذي يكون فيه الذين يصلون فيه إلى الاختلاط بالأوروبيين المدنيين ويجدون أنفسهم كليا أو جزئيا خاضعين لموظفينا ولقوانيننا" .

ونجد التشريعات القانونية التي أصدرتها الادارة الفرنسية الحاكمة في انتزاع أملاك الجزائريين، ومصادرتها منها نجد أمرتي 1851،1863[3]، وأيضا قانون الصادر سنة 1873، كانت هذي القرارات لها تأثير على المجال الاقتصادي، فقانون وارني، warnier والذي عرف بقانون المستوطنين، ويعد من اخطر القوانين التي أصدرها الاستعمار في حق الجزائريين[4].

والذي استهدف للقضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش لأنه مكن من تغيير وجه الريف الجزائري تغييرا جذريا، وفتح مجال.أمام المضاربين من الأوروبيين[5].

ولم يكن هذا القانون سوى انعكاسا تنظيمي ألي لقانون أعم وأشمل منه صدر عام 1863 يعرف بقانون مجلس الشيوخ حيث كان هدف هذه التشريعات الاستيلاء على الأراضي الخصبة التي كانت في حوزة الجزائريين

[1] خلاف أسماء: المرجع السابق، ص

[2] ألكيسي دوطوكفيل: نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، د.م.ج، ط1، الجزائر، 2008، ص 130.

[3] مصطفى عبيد: الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (1833_1870)، ط1، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013، ص83.

[4] حميدة اعميراوي: أثار السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص82.

[5] صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر: المرجع السابق، ص 122

الريفيين الذين طردوا من السهول متيجة إلى الهضاب الجافة وهذا يندرج ضمن مسعى تفكيك البنية الاجتماعية[1].

2- نظام الضريبي المجحف في حق الجزائريين:

تعد الضرائب من أحطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي، ذلك لأن الشعب الجزائري خضع لتشريع ضرائبي خاص دون أن يكون له مقابل يستفيد منه، وكان يدفع الضرائب بشكل عشوائيا باستثناء بعض الضرائب، وكان هذا الاستقطاع الضريبي متناسب مع إنتاج القبائل إلى هذا في سنة 1845 وجب دفعها نقدا بموجب استيدالية يحددها حاكموا المنطقة[2].

حيث أجبرت بذلك القبائل على تسويق قسم من انتاجها لدفع الضريبة وأصبحت الضرائب أكثر وطأة على السكان الأهالي، حيث حطمت فيه القوانين العقارية[3].

حيث صدر مرسوم يوم 17 جانفي 1845 تم وضع فيه مجموعة من الضرائب القاسية على الأهالي أهمها:

- ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة (أراضي العزل).
- ضريبة الزكاة وتدفع على الحيوانات.
- ضريبة العشور التي كانت تمثل 14% من أجر الدخول السنوي للفلاح، وفي سنة 1858 أحدثت الإدارة الاستعمارية ضريبة أخرى هي ضريبة اللازمة* التي صنفت تصنيفا جهويا، فهناك لازمة ناحية قسنطينة والقبائل والجنوب الخاص بالنخيل، وفي 13 جويلية 1874 أقرت الإدارة ضريبة أخرى لزيادة مداخيل الخزينة الفرنسيبة عرفت بالضريبة العربية يدفعها الجزائريين إضافة إلى الضريبة الفرنسية المباشرة ومعنى ذلك إن الجزائريين كانوا يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعه المستوطنون الأغنياء، ففي عام 1870 دفعوا مقدار 14 مليون فرنك ضريبة عربية و22 مليون فرنك كضريبة أخرى، فمنذ سنة 1860 دفع سكان قسنطينة أكثر من 29 مليون فرنك[4].

[1] ا حميدة اعميراوي: المرجع السابق، ص83
[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 110
[3] المرجع نفسه، ص111
[4] احميدة عميراوي: المرجع السابق، ص ص56، 57

وكانت مدينة قسنطينة أنها كانت 16 قبيلة من الذين قسمت أراضيهم لم يحافظ أهلها إلا على 282024 هكتار بينما مساحة أراضيهم الكلية قبل العمليات كانت تزيد عن 343387 هكتار، حيث كل فلاح سلبت أرضه لم يبقى سواء 5 هكتارات وأحيانا أقل[1].

3- الدخول في الاقتصاد النقدي:

كان الاقتصاد في إطار القبيلة، اقتصاد الاستهلاك الذاتي، وكانت بعض المبادلات تتم مع المقايضة، لم يكن الذهب والفضة سوى كانوا منتجين لتبادل، فكان استعمالهما استثنائيا.فلم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد، لأن الانتاج لم يكن موجها نحو الخارج، بل كان الاستهلاك نحو الداخل، وبالمقابل كانت التبعية ضعيفة لأن القبائل كانت تكفي ذاتها بذاتها حيث كانت تدفع الضرائب عينا ليس نقدا لكن بعد الاحتلال الفرنسي نجد أن الاقتصاد الجزائري احتك بالاقتصاد الاستعماري، وهو نوع ليبرالي ورأسمالي، وهذا ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار حيث أن الفلاح لم يستفد منه، حيث أن الفلاح وجد نفسه مرغما على الدخول في دائرة الانتاج الموجه لتبادل[2]

كما طال احتلال قبائل جديدة كلما تعمم تبادل القمح بالنقد، فكانت الضرائب تدفع علدة في جني المحصول، وهذا ما يزيد من عرض القمح في وقت واحد ومن هنا انخفاض اسعار الحبوب، فلم تكن أسعار الحبوب متدنية كثيرا لتسمح للفلاح بتحزين احياطي للقمح، ويعد اقتصاد الاستهلاك الذاتي قابلا لاستمرار مع التجزئ الفردي للأراضي لم يعد بوسع الفلاح مهما كان مستواه، لذلك حاول الدخول بإمكانياته الضعيفة في الدائرة النقدية[3].

4- تراجع النشاط الفلاحي وتربية الحيوانات:

لم يكن نشاط تربية الحيوانات مجرد نشاط ثانوي بالنسبة للاقتصاد الجزائر قبل الاحتلال، بل كان أساسيا، كان المجتمع الجزائري ريفي يعتمد أساسا على نشاطين زراعة، والرعي؛ فهما حرفتان متلازمتين مع بعضهما البعض،

[1] جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم ظ01830_1962)، تر: قندوز عباد فوزية، م.م.و لدراسات والبحث في الح، ووثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، الجزائر، 2010، ص 38.

[2] عدي الهواري: المرجع السابق، ص 70

[3] المرجع نفسه، 71.

حيث نجد في بعض المناطق حسب الظروف الطبيعية والتضارسية مثل الشمال، أما تربية المواشي على العموم تكون في المناطق الصحراوية[1].

كانت الثروة الحيوانية معتبرة جدا في الفترة العثمانية من كل الأنواع؛ (أغنام، ماعز، بقر، خيل، بغال، حمير) بل أشار شارل إلى وجود الجمل ذي السنامين *في هذه الفترة، حيث كانت تربية الحيوانات تكملة لنشاط الزراعي؛ ويعد هذا النشاط مصدر عيش رئيسي في بعض المناطق لاسيما المناطق السهبية، كمنطقة النمامشة مثلا تتربع على مساحة رعوية تقدر بنحو مليوني هكتار[2].

لكن هذا النشاط تراجع وبصفة ملحوظة مع الاحتلال الفرنسي للأرضية الجزائرية ستكون القوانين الفرنسية الخاصة بالأهالي وممتلكاتهم هي السبب الرئيسي في ذلك.

حيث اعتمدت إدارة الاحتلال مع أساليب من شأنها إنجاح الاستيطان الأوروبي في الجزائر دون مراعات خصوصيات مستقبل سكانها الأصليين[3].

تبقى تربية الحيوانات مساحات شاسعة إلى مساحات شاسعة من الأراضي لتوفير المأكل، لكن هذا لم يعد يتوفر إلا بعد مصادرة الأراضي[4].

إن تراجع حرفه الرعي في الجزائر، هو نتيجة حتمية لمختلف الأساليب القانونية والغير القانونية التي انتهجتها الادارة الاستعمارية في الجزائر، وبسبب هذه الممارسات أدت إلى حرمان الجزائريين من المراعي التي ظلوا يستغلونها من عهود، مما أدى إلى إلى نقص أغذية الحيوانات من جهة وارتفاع كراء الأراضي الرعوية من جهة أخرى[5].

[1] رضوان شافو، عمر: نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر العثمانية،مجلة قبس لدراسات الانسانية والاجتماعية، ع.1،مج.1، الوادي، 2012، ص67.

[2] رضوان شافوا: المرجع السابق، ص88

[3] بن اشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830_1962)، ط1، تر: عبد السلام شحاذة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 2012،ص 83.

[4] ناهد إبراهيم: المرجع السابق، ص30

[5] صغير بلقاسم، بلعباس ثامر: الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائر (1830_1962)،مذكرة لنيل شهادة ماستر، تاريخ معاصر، جامعة بوضياف المسيلة، 2017، ص 51.

المبحث الثاني: الانعكاسات في المجال الاجتماعي:

خلفت سياسة الحجز والمصادرة التي اتبعتها فرنسا اتجاه الأراضي الجزائرية وأملاكهم عدة آثار مختلفة غيرت مجرى المجتمع الجزائري خاصة فيما يتعلق باستهداف ممتلكاتهم وقدرتهم المالية، والتي جعلته يعيش ظروف جد قاسية، وقد تمثلت هذه الانعكاسات في:

1- تدهور مستوى المعيشة:

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية للأهالي أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة لاسيما في المواسم التي يكون فيها المردود الزراعي سيء، وقد عاشت الجزائر أزمات حادة في الفترة الممتدة من 1860- 1870م، حيث تواصل الجفاف والقحط وزحف الجراد على البلاد[1]، ففي عام 1866م عبرت أفواج من الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى الشمال، والتهمت كل ما وجدته أمامها من خضار وثمار، فقد الانتاج الزراعي وتعرض الناس لضائقة مالية[2] مما خلف في أحيان كثيرة مجاعات كبيرة على غرار ما حصل في 1867- 1866م[3]، حيث نجد من آثار هذه المجاعة نجد أنه في سنة 1877-1878م إلتجأ السكان إلى أكل عسقول النباتات البرية ،وهو ما أدى إلى بؤس الفلاحين مما أدى بيهم إلى العمل كعمال موسميين، وتارة أخرى عبيد دائمين على أراضيهم المسلوبة[4]، كذلك انتشرت الكوليرا والتيفوس وغيرها من الأمراض الوبائية مما أدى إلى ضياع الثروات بيع الأهالي العقارات والأراضي، بعد مجاعة قسنطينة التي سماها صالح العنتري " بالمجاعة السوداء " فعلى إثر ذلك كان معظم ملاكي العقارات والأراضي الفلاحية سنة 1870م مدينين متضايقين من مصير أملاكهم[5] .

أصيب المجتمع الجزائري بالركود والخمول وتدهورت حالة السكان وانتشر في أوساطهم الفقر والجهل حيث أصبحت مئات الآلاف من العائلات تسترزق من أراضي غير خصبة وتعيش في حالة مأسوية، حيث أصبحت لا تكفي لسد حاجيات كل السكان من الإنتاج الزراعي الأمر الذي جعل المجاعة تفتك بالمعوزين غير القادرين على توفير قوتهم اليومي بعد السيطرة ومصادرة الأراضي الزراعية التي يملكونها[6] .

---

[1] عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق، ص ص 150- 151

[2] يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال وثائق، ط1، الجزائر، 1986، ص 63

[3] كمال كاتب: أوروبيون – أهالي ويهود بالجزائر (1830-1962)، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 66.

[4] محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830- 1954)، تر: محمد المعراجي، ط1، منشورات Anep،2008 ، ص ص 228- 229.

[5] صالح العنتري: مجاعات قسنطينة تح:تق رابح بونار، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 19.

[6] سلوان رشيد رمضان، ومؤيد محمود حمد الشهداني: المرجع السابق، ص ص 292- 293

2- تفكيك بنية ووحدة المجتمع الجزائري:

من المعروف أن المجتمع الجزائري يشكل وحدة متماسكة ويظهر ذلك من خلال العديد من التشكيلات الاجتماعية التي يتكون منها، وهو عبارة عن قبائل كثيرة ومنتشرة عبر أقاليم الجزائر، حيث عملت السلطات الفرنسية على تفكيك التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري القائم على القبيلة والعشيرة، وذلك من خلال إصدار لقانون سيتانوس كونسيلت 1863م، الذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين التي تبعته إلى إحداث تغيرات جذرية على بنية القبائل ثم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة وهي الدواوير، والذي كان من ضمن أهدافه الأساسية إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدفا أسمى للقرار المشيخي، لأنه عن طريقها يتم وضع حد[1].

جذرية على بنية القبائل ثم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة وهي الدواوير[2]، والذي كان من ضمن أهدافه الأساسية إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدفا أسمى للقرار المشيخي، لأنه عن طريقها يتم وضع حد للملكية المشاعة غير القابلة للتقسيم، حيث يتم تحديدها بدقة وتثبيتها بسندات غير قابلة للطعن، ومن ثم تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وصولا في النهاية إلى تفكيك القبيلة[3]، حيث تم تنظيم السكان فيما بعد تفكيك القبائل وتأسيس الملكية الفردية للأراضي، وبهذا أجبر الجزائريون على الإقامة المحصورة وتنظيمها حياته لم يكن متعود عليها، وذلك بمراقبة السلطات الفرنسية، مما أدى إلى تقليص نشاطه ولم يعد بإمكان الفرد الجزائري الذي كان متعود على العمل في أرضه أن يجد أنشطة مناسبة لعمله[4]، اتخذت السلطات الفرسية من سياسة السلب والنهب والتفقير أداة دائمة بين يديها لإرهاق الشعب، والحط من شأنه والنزول به إلى مرتبة الحيوان لولا عقيدته وثقافته التي حمته من هذا المصير المؤلم[5].

كما بحثت فرنسا عن أحسن السبل التي تفك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين ومن هذا نجدها توجه ضغطها نحو المجتمع الريفي، عن طريق سن قوانين عقارية تكسبها شرعية انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها، وهكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل كما ساهمت في تعطيل توقيف مسار الحركات

---

[1] فوزية بولقرون، ثلجة بودرع: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1840- 1940)، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف: ياسر فركوس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020-2021م، ص 93.

[2] فؤاد عزوز: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني (1870- 1900)، مدارات تاريخية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، عدد خاص، أفريل 2019 ص ص 148- 149.

[3] عدة بن داهة: الاستيطان والصراع خول ملكية الأرض، ج1، المرجع السابق، ص 346

[4] عثمان فكار: الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري، مقاربة سوسيو تاريخية، المرجع السابق، ص 556.

[5] سعيدة بن عون: السياسة الاستعمارية والاقتصادية في الجزائر مصادرة الأراضي أنموذجا، مذكرة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2012- 2013، ص 58.

العصيانية للقبائل وتمرداتها ضد الاحتلال[1]، ومن أمثلة ذلك نجد تفكيك القبائل التي ساندت المقاومين وتفتيت أوطانها، وذلك من أجل عدم ترك فرص للانتفاضات مماثلة مثل: قبائل الحشم*، كذلك الانتقام من القبائل التي ساندت المقراني بالحضنة، وذلك بتفتيتها وتهجيرها ومصادرة أراضيها، بالإضافة إلى إقامة مناطق الاستيطان للأوروبيين، بالإضافة أيضا إلى التحكم والسيطرة على القبائل في إطار تنظيم جديد ضمن حكم مدني، والقضاء على التنظيمات القيادية للمجتمع الريفي الجزائري[2].

3- تفقير المجتمع الجزائري:

أدت السياسة الفرنسية من بينها سياسة مصادرة الاراضي إلى فصل الفلاح الجزائري عن أرضه وتحويله من مالك إلى خماس في أراضي غيره[3]، حيث امتدت ساعات العمل من الرابعة صباحا إلى الثامنة مساءا، بأجر زهيد، بعدما فقد أخصب أراضيه الزراعية، وهذا ما أدى إلى انهيار مستوى دخل العائلة الجزائرية إلى أدنى مستوى فلم يتجاوز أجر العامل اليومي 4 فرنكات عام 1، ونتيجة التشريد الذي عرفه الجزائريون وعملية المصادرة للأراضي وقعت بالبلاد الجزائرية مجاعة فادحة عام 1864م التي ادت إلى هلاك نصف مليون.

من المسلمين وأفقرت جماعات كثيرة من البلاد الجزائرية[4]، حيث أصيب المجتمع الجزائري بالفقر وذلك عن طريق استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية، وانخفاض إنتاج الحبوب ب 20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الأوروبي، وإفساح المجال لتوزيع المساحات لزراعة الكروم وزراعة الحبوب[5] .

كما نتج أيضا عن سياسة مصادرة الأراضي تزايد تدخل السلطة الاستعمارية في توجيه الإنتاج الزراعي من خلال التخصص في إنتاج المزروعات التجارية على عكس الزراعات المعاشية التي يعتمد عليها الجزائريين[6] .

---

[1] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 15.* قبائل الحشم: لفظ الحشم مأخوذ من الحشمة وهي الحياء أو الغضب، هي قبيلة من بني عامر غرب الجزائر، كان يستعين بها العثمانيون لصد هجمات الإسبان بوهران على المناطق المجاورة لها. ينظر إلى: كاميلية دغموش: قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509- 1792)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013- 2014م

[2] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840- 1954م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010- 2011م، ص 67.

[3] نادية طرشون آخرون: الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي وأثناء الاحتلال ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 151.

[4] أحمد توفيق المدني:هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 111.

[5] عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، ج2، ط1، منشورات وزراة المجاهدين، 2008، ص 13.

[6] – نادية طرشون وآخرون، المرجع السابق، ص13.

في الوقت الذي كان فيه يموت الجزائريون واصلت اللجان المكلفة بتطبيق عمليات الاستيلاء على الأراضي والملكيات بعمليات الحرائق التي كانت تشعلها السلطات الفرنسية إلى نقص العلف وضياع المراعي مما أدى إلى هلاك الماشية وإفلاس المربيين، لأنه يعد لديهم حق في استخدام الغابات والأراضي الغير مزروعة، مما أدى إلى افقار المجتمع من كل الجوانب، لم تترك لهم المجال لتحقيق سبلهم، كما منعت عليهم المساحات الرعوية بسبب عملية مسح الأراضي التي اعتبرتها غير مستغلة[1]، فالمجاعة التي عرفها الجزائريون جعلتهم يتفرقون في المدن والقرى بحثا عن الأكل، فكانوا يتغذون على الضفادع والسلاحف وأوراق الأشجار وغيرها كما قاموا ببيع ما يملكون من عقار، والأشياء المنزلية بأثمان زهيدة بعد أن أجهدهم الجوع ونال منهم، أصبحوا حتى بعد الأكل يموتون، فانتشرت جثثهم في كل مكان[2] .

وقد وصفت الكتابات الفرنسية الحالة الاجتماعية التي وصل إليها الجزائريون، ومن بينهم " لا فيجري " الذي وصف حالتهم لسنة 1867م فيقول: << منذ عدة أشهر والعرب لا يجدون ما يقتاتون منه إلا الأعشاب في الحقول أوراق الشجر، فهم يرعون مثل الحيوانات، والآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم، فماتوا جوعا، فهم عراة يرتدون ملابس رثة ويتسكعون ضالين في الطريق، وحول المدن التي أخرجوا منها،... فهم ينتظرون جمع النفايات والفواضل للصراع حولها... ويحفرون الأرض للقوت من الحيوانات والجيفة يقومون بسرقة حيوانات المعمرين >>[3] .

كما عبر أيضا " قوبر" رئيس بلدية وهران عن حالة الجزائريين فقال:<<توجد قبائل بأكملها من البائسين، لم يعد لهم شيئا، فهم يسدون الرمق بثمار التين الهندي، مادامت متوفرة حيث لم تبقى لهم وسيلة للعيش إلا السرقة[4]>>، فالمجتمع الريفي عاش فترات صعبة في ظل السياسة الفرنسية المجحفة، فبعد أن تعود الفلاحون على عدم بيع محصولهم إلا ما كان لازما لدفع الضريبة أو تلبية حاجاتهم، فقد كانوا يستهلكون الجزء الأساسي من انتاجهم في حين يخزنون الفائض ليكون لهم احتياطا ثمينا في السنوات العجاف يعشون عليه دون الحاجة، لكن الأوروبيون الذين استولوا على الاراضي أجبروا الجزائريين على بيع حصولهم، فأصبح معظم الفلاحين لا يخزنون،

[1] مصطفى خياطي: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي،ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص 223

[2] ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، تراجع المؤرخين ورحالة وجغرافيين، دارالبصائر، الجزائر، دس، ص 395.

[3] أندري بيرنياروآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور ،د. م .ج ، الجزائر، 1984، ص 341.

[4] شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، المرجع السابق، ص 385.

ويبيعون محاصيلهم فور حصادها بأسعار زهيدة، وقد عبر " وارني " عن ذلك في قوله: << لا يمكن أن يحافظ مجتمع على وجوده في مثل هذه الظروف >

4- انتشار البطالة:

تفشي وانتشار البطالة وتفتت الأسر الجزائرية وتراخي الروابط العائلية أدى بعد كبير من الجزائريين باللجوء إما للجبال وإما للمدن حيث البطالة والبؤس الاجتماعي، ولدفع خطر البطالة كانوا يختارون بين العمل في مزارع المستوطنين أو في بيوتهم بأجر زهيد وبين الهجرة الخارجية[1]،حيث بلغ عددهم حسب بعض التحقيقات حوالي 580000 شخص وهناك تحقيقات ترفع عددهم إلى أزيد من مليون بطال[2]، وفي هذا الوضع المزري استغلت فرنسا الوضع حيث عملت على تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوافر فيهم بعض الشروط النادرة، كالخدمة في جيش الفرنسي أو المجالس المنتخبة أو الإدارة[3]،إضافة إلى القراءة والكتابة باللغة الفرنسية، مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، والهدف من هذا كله هو القضاء على الجنسية الجزائرية، وبعد مجيء بيجو صرح أمام مجلس النواب الفرنسي بقوله: << يجب أن نطيح بالجنسية العربية... وإلا فلن تنالوا من الجزائر شيئا>>[4].

5- التعدي على الهوية الوطنية:

كانت الألقاب الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي ثلاثية التركيب (الابن والأب والجد)، وفي حالات أخرى خماسية التركيب، بحيث تضاف لها المهنة والمنطقة. أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في 23 مارس 1882م قانون الحالة المدنية أو قانون الألقاب الذي ينص على استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب[5] وسبق صدور هذا القانون محاولات متواصلة لطمس الهوية الجزائرية، أهم ملامحها إجبار الأهالي – وهو التعبير الشائع لتوصيف الفرنسية الجزائريين – على تسجيل المواليد الجدد وعقود الزواج لدى مصلحة الحالة المدنية الفرنسية، بعد ما كانوا يقصدون القاضي الشرعي أو شيخ الجماعة[6]، والغاية من استبدال ألقاب الجزائريين

[1] فوزية فرابن، ذهبية قشيش: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي(1830 - 1870)، مذكرة ماستر في التاريخ تخصص حديث ومعاصر، إشراف: عبد القادر فلوح، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2014-2015، ص ص 82- 83

[2] عبد الجميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، ج 7، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2010، ص 325.

[3] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص 157

[4] – مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 316

[5] نورالدين بلعربي: الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830/ 1962، مجلة العصور، مج 18، العدد 2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ديسمبر 2019، ص 138.

[6] عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007، ص 73.

الثلاثية وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب هو تفكيك نظام القبيلة لتسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي، وإبراز الفرد كعنصر معزول، وتغيير أساس الملكية إلى الأساس الفردي بدلا من أساس القبلية، وطمس الهوية العربية والإسلامية من خلال تغيير الأسماء ذات الدلالة الدينية وتعويضها بهوية هجينة، وإحلال الفرد في المعاملات الإدارية والوثائق مكان الجماعة، وأخيرا تطبيق النمط الفرنسي الذي يخاطب الشخص بلقبه وليس باسمه[1] .

6- تراجع عدد سكان الأهالي:

تراجع بشكل كبير عدد الأهالي مع بداية الاحتلال الفرنسي، وهذه الظاهرة مما لاشك فيها قد ارتبطت بأسباب متعددة من بينها استشهاد مئات الآلاف من أبناء الأسر الجزائرية خلال حروب الإبادة التي تفنن فيها الفرنسيون ومعازك المقاومة، إضافة إلى أعداد هائلة التي ذهبت ضحية الأوبئة والمجاعات[2]، إن نصف سكان الجزائر سنة 1852م قد قتلوا أو أخرجوا من ديارهم أراضيهم بفعل سياسة الحجز والمصادرة[3] .

7- الهجرة إلى الخارج:

بعد دخول فرنسا إلى الجزائر واستحواذها على أجود الأراضي حيث وزعت أخصب الأراضي على المعمرين الأوروبيين، وقد استعملت هذه الأراضي المسلوبة في انتاج محاصيل تجارية استهلاكية تخدم حاجيات الأوروبيين بالدرجة الأولى، وفي المقابل أراضي الأهالي الجزائريين غلب عليها القحط والجفاف وتفتت الملكية وضعف مردودها الزراعي مما دفع بالجزائريين إلى الهجرة نحو بلاد الشرق أوروبا[4]، فبعد تجريدهم من أراضيهم وتفريقهم وجدو أنفسهم أمام أوضاع مزرية فاضطروا للهجرة وترك أراضيهم لأن السهول الخصبة الغنية التي استولى عليها المستعمر، فالهجرة الريفية للفلاحين الذين صودرت أراضيهم تتزايد مما أدى إلى انصراف جماعة كبيرة من سكان الريف إلى المدينة ليبقوا بدون عمل[5] .

والهجرة كانت لها عدة أسباب نذكر منها:

[1] نورالدين بلعربي: المرجع السابق، ص 138.
[2] فوزية فرابن، ذهبية قشيش: المرجع السابق، ص 84.
[3] فرحات عباس: المصدر السابق، ص 36.
[4] احميدة عميراوي: المرجع السابق، ص 50
[5] جيلالي صاري: المرجع السابق، ص ص 174- 15

* خوف الجزائريين من نشأة أبنائهم في وسط استعماري حيث أغلب الأهالي كانوا يحرصون كل الحرص على نشأة أبنائهم نشأة إسلامية عربية المنهج.

* الإرهاب والقمع الذي واجهه الجزائريون مباشرة حيث قامت الإدارة الفرنسية بشن حملات عسكرية أخذت شكل حرب انتقامية شملت كل مناطق البلاد، حيث قامت الحكومة الفرنسية بسن قوانين استيطانية لتمكن المستوطن الفرنسي والأوروبي من الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وما نتج عن هذه السياسة من أساليب قمعية، فأحس الجزائريين بفقدان السيادة وعدم وجود سياسة تجمع الجزائريين مما دفعهم بالهجرة بحثا عن مكان آمن يسمح لهم بالاستقرار والحفاظ على كيانهم ومميزاتهم، وهنا نستنتج أن أهم دافع للهجرة هو تردي الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري بسبب سياسة حجز ومصادرة الأراضي والممتلكات المطبقة عليهم وكانت هجرتهم بطريقة مباشرة وأحيانا أخرى بطريقة غير مباشرة[1] .

كانت القبلة الأولى للهجرة الجزائرية هي البلاد العربية والإسلامية مثل تونس[2] والمغرب الأقصى ومصر والشام والحجاز، وذلك بحكم الرابط الديني واللغة المشتركة التي تجمع هذه الشعوب إضافة إلى معرفة الجزائريين بهذه المناطق بحكم التجارة بينهم، فأول هجرة بدأت عقب الاحتلال الفرنسي اتجهت أول دفعة من المهاجرين[3].

إلى تونس والمغرب . ففي سنة 1869م نزحت أكثر من 200 عائلة من بلاد القبائل إلى سوريا من بينها 60 عائلة من أولاد الشرفة وقد واصلت الجماعات الدينية تشجيعها لهجرة الأهالي إلى المشرق خاصة الحجاز التي تعتبر مكانا مقدسا لدى المسلمين، وكانت هذه الهجرة أكثر من60 ألف جزائري في ظرف قصير جدا فمثلا خلال ثورة.

المقراني هاجر نحو 16ألف جزائري إلى سوريا و17 ألف منهم فقط من منطقة القبائل وحدها وتليها منطقة سطيف حيث اتجهوا نحو الجنوب التونسي، ومن ضمنهم قبلية المقراني التي جردت من أملاكها[4] .

[1] صالح لميش: الدعم السوري للثورة التحريرية (1954- 1962)، دار بهاء الدين، الجزائر، 2013، ص 60

[2] عبد القادر عزام عوادي: هجرة بني ميزاب إلى تونس ودورهم في الحياة الثقافية والسياسية التونسية خلال الفترة 1881- 1956، ط1، دار نزهة الألباب ، 2018، ص ص 90- 99.

[3] عزالدين بحة ويوسف نصرات: انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر من 1830- 1900، مذكرة ليسانس في التاريخ، إشراف: ناصر بلحاج، جامعة الوادي، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، ص ص 75- 76

[4] - عزالدين بحة ويوسف نصرات: المرجع السابق، ص ص 75- 76

كذلك سيطرة الشركات الكبرى على الأراضي الجزائرية على الإنتاج بالإضافة إلى إصدار السلطات الفرنسية لقوانين الغابات التي منعت الجزائريين حتى من الاقتراب من الغابات، جعلتهم يعيشون في ضيق بعد تراجع ثروتهم الحيوانية وتراجع في الحبوب في حين عدد السكان في تزايد كبيرا، ودفع ذلك الجزائريين للهجرة، لأن الانتاج الزراعي المحلي أصبح عاجز عن اطعام كل السكان، بالإضافة إلى المرافق التي كانت بإمكانها استيعاب اليد العاملة الجزائرية وأصبحت في خدمة الأوروبيين[1] .

المبحث الثالث: الانعكاسات الثقافية:

1- الاعتداء على الحقوق اللغوية والتعليمية:

لم تخلف السياسة الفرنسية ألا وهي سياسة مصادرة الأراضي آثار على المجالين الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدت ذلك إلى المجال الثقافي الذي كان أشد خطورة على المجتمع الجزائري، فسياسة مصادرة الأراضي كانت تهدف إلى ضرب المجتمع في مقوماته الأساسية، وقد برزت ذلك من خلال جملة من الإجراءات التي قامت بها السلطات الاستعمارية عند احتلالها للجزائر، فقد كانت ترى بأن الأوقاف تعرقل نشاطها الاستعماري كون هذه الأخيرة هي الممول الأساسي للنشاطات الدينية والتعليمية، فحسب رأي بعض الكتاب الفرنسيين أن: <<... الأوقاف تتعارض مع السياسة الفرنسية...>>، لذلك سعت إلى مصادرة أملاك الأحباس من مساجد وزوايا، حيث كان عددها سنة 1830م حوالي 13 مسجدا كبيرا و108 مسجدا صغير و32 جامعا و12 زاوية في مدينة الجزائر، وعند دخول الاستعمار الفرنسي، قامت بغلقها وتحويلها إلى كنائس واسطبلات ومراقد للجنود[2] .

حيث كان التعليم يعطى في هذه المساجد التي تعتبر مراكز للتربية والتعليم والتي كانت عادة تحت سلطة الجمعيات الدينية، إضافة إلى المدارس الثانوية والابتدائية الرسمية والخاصة التي تمول الأوقاف، لكن بمصادرة هذه الأخيرة جرد التعليم من أهم مورد له، بالإضافة إلى ذلك تراجع اللغة العربية[3]، كما قامت بطرد الأئمة والمدرسين الذين أجبروا على الهجرة بعد عمليات المصادرة الوقفية، إضافة إلى ذلك تراجع عدد المدارس، ففي مدينة قسنطينة وحدها كان عدد الدارس 90 مدرسة ابتدائية سنة 1837 حيث تراجعت إلى 30 مدرسة سنة 1850م،

[1] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919- 1939)، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 38.
[2] عمار عمورة: موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 124.
[3] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 61.

بالمقابل تراجع في عدد التلاميذ إلى 350 تلميذ فقط بعدما كان 1300 إلى 1400 قبل الاحتلال، كما انخفض عدد الطلاب من 700 إلى 60 طالب[1] .

تراجع أيضا عدد المؤسسات الدينية التعليمية: ففي عنابة مثلا: من مجموع 39 مدرسة و37 مسجدا وزاويتان، كانت موجودة قبل الاحتلال، لم يبق منها سوى 03 مدارس و15 مسجد فقط[2]؛أما عدد الكتاتيب في الريف الجزائري قد انخفض من 2000 كتاب سنة 1863م إلى 750 سنة 1870م. أما سنة 1878م فلم يبق بالأراضي الخاضعة للسلطة العسكرية سوى 225 كتاب فقط[3]، كذلك انحطاط النشاط الثقافي في الجزائر، وإبتداء من 1846م فإن جيلا كاملا قد فاته التعليم[4] .

وقد كان كثير من التلاميذ في العديد من المناطق الجزائرية يصرون على دراسة علوم الفقه والشريعة ويتحصلون على لقب علماء، لكن بعد الاحتلال ونتيجة عمليات المصادرة التي شردت الجزائريين، لم يعد هناك دروس في الفقه وغيرها[5]

والجدول التالي يمثل الإحصاءات في تراجع عدد التلاميذ :

السنوات	عدد التلاميذ
1870	1300
1880	1150
1889	81
1914	263،47

كما نتج عن الحروب المتواصلة والهجرة الجماعية للعلماء والأعيان، الاستيلاء المنظم على الأوقاف، وموارد الحياة العلمية كالمكتبات والوثائق، إلى جمود في التعليم العربي نتيجة تعرض المؤسسات التعليمية والدينية للتخريب

[1] بشير بلاح: المرجع السابق، ص 150

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 62- 63.

[3] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 230.

[4] المرجع نفسه: ص 240.

[5] شارل روبير آجيرون: المرجع السابق، ص 65.

بدعوى السقوط أو تحويل إلى كنائس ومصحات أو توسيع المساحات العامة وبذلك توقف التعليم العربي لسنوات طويلة[1] .

2- نشر اللغة الفرنسية:

لا شك أن فرنسا كانت في بداية عهدها في الجزائر تسعى إلى نشر اللغة الفرنسية كبديل اللغة العربية الواسعة الانتشار في البلاد، فبقاء اللغة العربية لا يمكنه ألا يثبت شرائح المجتمع المختلفة على مطالبة بجلاء المحتل أو محاربته حتى يغادر، خاصة إنها لغة القرآن الذي يشكل الجهاد ضد الظالمين أساسا مهما في تعليمه السمحة لكن فرنسة المجتمع الجزائري أيضا طرح فيه خطر على فرنسا، لأن خلق مجتمع متعلم أو مثقف في البلاد لا يضمن أن يكون مواليا لفرنسا، لهذا تفطن بعض المفكرين الفرنسيين إلى ذلك وماسوا نوعا من التمييز حتى في التعليم بالفرنسية لأبناء الشعب الجزائري، إن من منطلقات عنصرية، أو منطلق من المستقبل[2].

كانت أوضاع الجزائريين الاقتصادية السيئة، بالإضافة إلى إهمال الفرنسيين المتعمد لتعليم وتثقيف الأجيال الجزائرية، وخاصة بعدما أغلقت المؤسسات التعليمية العربية، وحرم الجزائريون من متابعة تعليمهم في المدرسة الفرنسية، ولما سمح لهم في مطلع القرن العشرين بدخولها كان ذلك بنسبة ضئيلة وقد خلف هذا التجاهل التعليمي للإنسان الجزائري، مليوني طفل جزائري لم يستطيعوا أن يجدوا مدارس تتعداهم. ضف إلى ذلك التمييز العنصري، والاضطهاد غير الأخلاقي الذي تعرض له الجزائريون، حتى أولئك الذين صدقوه في بداية الأمر عن حسن نية، وأرسلوا أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، ولعل الكاتب الفرنسي أوغست برنارد كان قد أوضح عندما أبان عن الهدف الحقيقي للاستعمار الفرنسي في الجزائر إذ يقول " أننا لم نحضر إلى الجزائر لإقرار الأمن، بل للنشر الحضارة واللغة والأفكار الفرنسية.. وليست الجزائر مستعمرة كالهند الصينية.. ولكنها جزء من فرنسا كما كانت أيام روما.. إننا نريد أن نجعل هناك جنسا يندمج فينا عن طريق اللغة والعادات... وسيتم هذا بعد نشر لغة فيكتور هوغو " هذا القول وغيره في الواقع. يكشف عن حقيقة معالم الثقافة الجزائرية من خلال محاربة مقومات الشخصية المحلة، بأبعادها المختلفة[3].

[1] أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير (1830- 1962)، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص 82

[2] الدين بلعربي: المرجع السابق، ص 144.

[3] صلاح العقاد: المغرب العربي، ط1، د.د، القاهرة، 1980، ص 159.

المبحث الرابع: رد فعل الجزائريين:

1- ردود الأفعال السلمية:

هدفت سياسة مصادرة الأراضي منذ الوهلة الأولى إلى تغير جذري في حياة الجزائريين وذلك من خلال انتهاجها لسياسة الاستيطان وإبادة العنصر الجزائري عن طريق القتل والاضطهاد ونهب ممتلكات الشعب الجزائري وذلك من خلال قوانينها التشريعية الغير شرعية وفتح المجال للمستوطنين لبناء جزائر فرنسية[1]، ولهذا عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة اتبعت سياسات متعددة من أجل تحقيق أهدافها ضاربة عرض الحائط بالوعود والتعهدات المعلنة رسميا والممضاة من طرف دوبورمون، ولقد أحدثت هذه السياسة تغيرات[2] على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري حيث عانى الجزائريون من الجوع والفقر والمرض بعدما فقدوا مصدر رزقهم، وبالتالي ترتب على هذه السياسة التعسفية ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة منها:

1-1:العرائض والاحتجاجات:

جاءت ردود الأفعال الأولية على جرائم الاحتلال الفرنسي على شكل عرائض* واحتجاجات ورسائل عن طريق جماعة اختارت الجوار مع المستعمر[3]، وكان أول احتكاك حصل بين الاستعمار والمجتمع الجزائري، حيث وصلت رسائل مختلفة إلى السلطات الفرنسية سواء من المدينة أو من الريف بسبب المعاهدة الممضاة من قبل الداي حسين ودي بورمون في 05 جويلية 1830 م بسبب الوعود التي لم تعد محترمة بمجرد دخول الجيش الفرنسي أرض الجزائر، وظهرت الاعتداءات والتعسفات التي قامت بها السلطات الفرنسية إدارة وجيشا والتي رد عليها الجزائريين بطبيعة الحال باستنكارات واحتجاجات وباعتراضات .

[1] فتيحة سيفو: الكتابات الاحتجاجات الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830-1914، مجلة العصور، ع 16 وجامعة وهران، جوان، ديسمبر، 2010، ص ص 56-57.

[2] فتيحة سيفو: الساسة العقارية الاستعمارية، الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية سيدي بلعباس يوم 20- 21 ملي 2006، ص 178.

* العرائض: هي كل وثيقة أو بلاغ أو بيان يتقدم به أعيان البلاد ووجهائها لإدارة الاحتلال، وأحيانا يتقدم به العامة لمعارضة قانون ما قصد إصلاحه أو تغييره. ينظر إلى: (أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 1990م، ص ص 12- 13).

[3] أحمد حسين السليماني: المرجع السابق، ص 116.

ومن أهم العرائض الخاصة بهذه الفترة تلك التي نددت بعمليات مصادرة الأراضي وضمنها لأملاك الدومين، والتي نص عليها القرار الصادر عن حكومة الاحتلال في 08 سبتمبر 1830م، القاضي بمصادرة أملاك البايلك أرض الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر، فاحتج الجزائريون على هذا[1].

وتعتبر العرائض بمثابة زد فعل سلمي، حيث تمثلت في إصطدام ثقافي بين الجنرال بيجو وأعيان البلاد، فقد قاوموا مصادرة الأوقاف الذي أصدره بيجو في 23 مارس 1884م، وقد اعتمد هذا الرد المتمثل في شكل عريضة ركيزتين أساسيتين:

الأولى: أن القرار كان ضد مبادئ الدين الإسلامي الذي يجعل حرمة حاصة للوقف.

الثانية: أن القرار كان يشكل انتهاكا لمعاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م، الي التزم بها الفرنسيين بعدم المس بمقدسات الدين الإسلامي، ولاشك أن القرار كان يمس أيضا باستقلال العلماء ورجال الدين وحرية آرائهم، وبالرغم من هذه العريضة التي وجهت لبيجو إلا أنه لم يوقف من ضم الاوقاف إلى أملاك الدولة، بل تجاوز ذلك إلى محاولة فرض اللغة الفرنسية على الصبيان في المدارس القرآنية، إلا أن الجزائريين وقفوا مجددا ضد هذا القرار الأخير لأنه يمس مقدساتهم الدينية، وشخصيتهم الوطنية لأن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة في نظرهم الي يتعلم بها الصبي القرآن في هذه المرحلة[2] .

وفي 31 جويلية 1873 تقدم قرية زموري الذي طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالته المأساوية، بحيث لم تبق لهم السلطات الاستعمارية سوى من مساحات بعض أشجار التين وبعض البساتين ويناشدونه التدخل حتى يسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية وأبلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم الي ولدوا فيها، كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية ب 570،2 هكتار تمت مصادرتها[3]. وأيضا بعث فلاحو " تروا مرابو" (سيدي بن عدة حاليا) وفلاحو " غيار" (عين الطلبة حاليا) بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877م، إلا أن سلطات الاحتلال اكتفت بالرد بأن الأراضي التي صودرت منهم سيعوضونهم عنها بأراضي أخرى. وهناك عريضة تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجة ببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيه أن السلطات الاستعمارية

[1] فتيحة سيفو: المرجع السابق، ص 58.

[2] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 12- 13.

[3] – عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 83- 86.

قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضا عن أراضيهم تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبعد عشرين سنة طردتهم منها[1]. وابتداء من 1880م أصبحت الكتابة واجبا وإلزاما فمقالات المثقفين الجزائريين كشفت عن ذهنية جديدة وأثرت في المجتمع كافة أدت إلى تزايد الاحتجاجات والعرائض، وكانت هذه الاحتجاجات في البداية تكتب بصورة عفوية وتلقائية باللغة العربية ولكن تحتم الأمر فيما بعد لأن تعرض مطالب الجزائريين باللغة الفرنسية، لأنها أصبحت أداة هذا المستعمر نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الشعب الجزائري.

1-2: الشكاوي:

إضافة للعرائض كانت هناك كذلك ردود أفعال سلمية أخرى تمثلت في الشكاوي التي رفعها الأهالي إلى الإدارة الفرنسية[2] *، حيث كانت الشكاية ضد الظلم والتجاوزات هي أول صيغة للتعبير من قبل الأعيان، وتدققت بطلب المساواة[3]،وقد أدت هذه الشكايات التي تقدم بها الفلاحون إلى البرلمان الفرنسي (1892- 1894)، إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية نحت رئاسة جول فيري، وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن الحالة العامة لدى الجزائريين بسبب سياسة الانتقام والتجويع والتفقير وخاصة سياسة الاندماج، فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود لجنة فيري أو لجنة الثمانية عشر بينهم سنة 1892م وتقدموا إليها بمطالبهم لأن مهمة هذه اللجنة كانت البحث في مطالب الشعب الجزائري والتعرف على أسباب القلق العظيم الذي ساوره[4]، وقد تمكن هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثيرا بالقانون الغابي وقوانين الأنديجينا وإجراءات القمع المسلطة على السكان من قبل الموظفين الإداريين عديمي الشفقة من جميع شهادات الفلاحين وتوصلت إلى كشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين وبؤسهم منها والتكاليف الجبائية ونتائج التشريعات العقارية[5]

وظلت الشكاوي حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تبعا على سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الفترة (1830- 1914) ومثلت هذه المذكرات مظهرا بارزا لشكاوي الفلاحين واعتبرت من أهم الوسائل

1عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 88

2 * ينظر الملحق: 04

3 محفوظ قداش: المرجع السابق، ص 236.

4 عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920- 1936، ج1، ط3، منشورات السائحين، الجزائر، 2010، ص ص 20-21.

5 أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 80.

القانونية لتحقيق هدف الفلاحين في استعادة أراضيهم أداة ناجعة للتعبير عن موقفهم، ورفضهم لإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم.

ورغم هذا الاسلوب الديبلوماسي المرن الذي طبع الرسائل الاحتجاجية الجزائرية ظلت نداءات الجزائريين بدون صدى، فانتهجت هذه الحركة الاحتجاجية استراتيجية مغايرة حيث تبنت شيئا فشيئا طابعها ثوريا تمثل في المقاومات [1]

1-3: المقاومة الشعبية المسلحة:

مقاومة المقراني والحداد: اندلعت ثورة المقراني* في 14 مارس 1871 بمنطقة برج بوعريريج، امتدت مختلف مناطق الوطن، حيث شملت مدينة مجانه[2]، وشرشال وجيجل والقل وبوسعادة والمسيلة وتوقرت وبسكرة، ودامت عاما كاملا إلى غاية 1872 ومن أسباب هذه المقاومة.

- السياسة الفرنسية التي انتهجتها ضد اسرة المقراني وبالأخص باشاغا، أدت إلى مصادرة الأراضي ومواشيهم وتهجيرهم وتفقيرهم وتجويعهم[3].
- اصدار قانون كريميو الذي رفع من شأن اليهود امام المسلمين على الصعيد السياسي والقانوني...مما أثار سخط المقراني وغيره من الجزائريين فقال عبارته الشهيرة "إنني مستعد لوضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي " اجتياح كوارث كبرى من البلاد تمثلت في زحف الجراد 1864، 1866، والجفاف 1870، 1866، وزلزال منطقة البليدة[4].

كما قرر المقراني الأخذ الاستدانة من بنك الجزائر ومن اليهود ما يعادل 850 ألف فرنك لصالح المجاعة حتى يتمكنوا من شراء البذور بكفالة الحاكم العام ماكماهون، حيث تم الاتفاق أن يسدد ديونهم وفي حالة عجزهم عن ذلك تخصم الحكومة تلك المبالغ من حصة الجزائريين من الميزانية[5].

كل هذه الاسباب وغيرها ادت بالشيخ المقراني الى اعلان الثورة على حكومة الاستعمار الفرنسي[1] .

[1] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 80.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920- 1936، ج1، ط3، منشورات السائحين، الجزائر، 2010، ص ص 20-21.

[3] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 80

[4] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 80.

[5] – العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية،ط1، دار المعرفة، ط1، الجزائر، 2006، ص 217.

وفي 14 مارس 1871 ما أن لاحظ الجزائريون اضطراب وضع الادارة الاستعمارية هزيمة فرنسا امام بروسيا وسقوط الامبراطورية الثانية حتى شرعوا بتنظيم الشرطة الوطنية والاستعداد للثورة، وقد تم الاعلان عن انطلاقها بموجب اجتماع من المقراني ورجال عائلته وكبار القادة في 13 مارس 1871وتم تحديد اندلاعها 14 مارس 1871[2]. وفي 16 مارس 1871 توجه المقراني بقواته الى مدينة الرج وانظم اليه الجزائريون[3].

الا أن السلطة الفرنسية احبطت المحاولة، بعد فشل المقراني في الدخول الى المدينة سعى الى استمالة رؤساء القبائل للانضمام إليه إلا انه لم يستجب اليه احد ماعدا الشيخ الحداد الذي التحق به 8 أفريل1871 اسرعوا بحماس لحمل السلاح فانظم اتبع الطريقة الرحمانية الى صفوف الثورة وكان لهم دورا كبيرا في انتشار الثورة في ارجاء البلاد[4].

ففي جويلية 1871 جانفي 1872 شددت فرنسا الحصار على الثورة وعلى من دعمها، فطلبت من الفرنسيين الامان فخمدت الثورة في معظم بلاد القبائل في سبتمبر 1871، واصل المقراني مقاومته الى أن استشهد بوادي السفلاط بين البويرة وعين بسام في 5 ماي 1871، وقد خلفه أحمد بومزراق، وواصل الجهاد بمساندة الشيخ الحداد وأولاده الا ان الخلافات التي ظهرت في صفوف الثوار اضعفت من قوة الثورة ونشاطها مما جعل الحداد يستسلم 24 جوان 1871 لقوات جنرال " لامان" وحكم عليه بالسجن 5سنوات ونظرا لكبر سنه توفي هناك أواخر أفريل 1873[5] .

وكانت أبرز نتائجها:

- مصادرة ممتلكاتهم اذ كان أو ما قامت به السلطة الفرنسية وهو مصادرة أملاك كل من كانت له صلة بالمقاومة اذا انتزعت منهم أراضيهم بالجملة.

[1] يحي بوعزيز: ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، عالم المعرفة، ط1، الجزائر، 2009، ص 102.
[2] يحي بوعزيز: ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، عالم المعرفة، ط1، الجزائر، 2009، ص 102.
[3] بسام العسلي: محمد المقراني وثورة 1871، ط1، دار النفائس، بيروت لبنان، 1982، ص 127.
[4] علي بطاش: لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871،ط3، دار الامل، الجزائر، د س ن، ص 129
[5] – بشير بلاح: المرجع السابق، ص 298

- أما بالنسبة لشيخ الحداد فهو الاخر ثم مصادرة أملاكه بالرغم من أنها كانت محدودة تقتصر على الأوقاف المحبوسة والتبرعات الاخوان، اذ تم مصادرة الاملاك المنقولة والغير منقولة للشيخ الحداد واولاده وقدرت مساحته 5 الالف وهذا ما تسبب في تشريد العائلتين[1].

[1] - علي بطاش: المرجع السابق، ص 169.

ملخص الفصل الثالث:

نستنتج في الاخير ان الحركة الاستعمارية فقد اتبعت سياسة تعسفية من اجل الاستحواذ على الاراضي وممتلكات الاهالي ومنحها للمعمرين، وهو ما ادى بذلك إلى انعكاسات وحيمة ووحشية تمثلت في هدم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري من خلال حجز ومصادرة الاراضي والعقارات، ضف إلى ذلك تدهور البنية الاجتماعية والثقافية نتيجة البطالة والفقر وسوء المعيشة وزيادة عن ذلك انحطاط المستوى التعليمي والثقافي المتمثل في انتشار الامية والجهل.

ولكن رغم كل هذه المعاناة والظلم، إلا أنه كانت هناك ردود أفعال وطنية اتخذت أشكال وطرق عديدة من أجل التصدي لسياسة النهب والاستغلال منه: المقاومة السلمية والتي كانت من خلال كتابة العرائض والاحتجاجات والشكاوى للتعبير عن رفضهم واستيائهم من الوجود الاستعماري، وهناك ايضا المقاومة المسلحة والتي تمت من خلال القيام بالعديد من الثورات والانتفاضات من اجل استرجاع كل الحقوق والدفاع عن الوطن.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما قمنا به في دراستنا الاكاديمية تحت عنوان سياسة مصادرة الاراضي وأثرها في تفكيك بنية المجتمع الجزائري (1830 1914)، توصلنا إلى مجموعة من النتائج الهامة التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

كانت ملكية الاراضي الفلاحية في الجزائر قبل الاحتلال مقسمة إلى خمسة ملكيات جماعية (أراضي البايلك، أراضي الميته، أراضي الاوقاف أو الحبوس، أراضي العرش أو المشاعة)، حيث كانت هذه الملكيات هي الدعائم التي يقوم عليها اقتصاد السكان بالرغم أن استغلالها كان بدائيا إلا أنها كانت تحقق إكتفاء ذاتيا في الزراعات المعاشية.

قامت الادارة الفرنسية بانتهاج سياسة تسمح لها بتحويل ممتلكات، الجزائريين لصالحها، حيث قامت بسلب الجزائريين ونهبهم بما كانوا يملكون وجردتهم من كل شيء، سواء سواء من مصادرة أملاك البايلك والاتراك، ومصادرة الاراضي التي تعتبر الثروة الحقيقية للفرد الجزائري، دون أن ننسى أيضا مصادرة الاوقاف، التي ركزت عليها الادارة الاستعمارية.

أصدرت فرنسا مجموعة من المراسيم والقوانين والقرارات التي اتخذت منها أداة للسلب والنهب، حيث عملت على تجريد الجزائريين من أغلى ما يملكون؛ ألا وهي الارض منتهكة بذلك بنود معاهدة الاستسلام التي تتضمن عدم المساس بممتلكات الاهالي.

يعتبر قانون سيناتوس كونسيت المعروف بالقرار المشيخي 22 أفريل 1863 عند الاهالي بمثابة منعرج حاسم في تاريخ الملكية العقارية في الجزائر؛ وذلك لما أحدثه من هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري ؛خاصة بعد اتخاذ قرار تعسفي بحصر الاراضي وتحديدها وذلك من أجل تلبية متطلبات التوسع.

وكذلك نجد قانون وارني 26 جويلية 1873، الذي اخضع الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي، وألغي جميع القوانين القائمة على الشريعة الاسلامية، وهما قانونين مكملين لبعضهما البعض.

ارتبطت سياسة الاستعمار الفرنسي بتشجيع الاستيطان الاوروبي بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتكريس السياسة الاستعمارية ولتحقيق هذه الغاية صخرت كافة الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لنجاح هذه العملية،

حيث كانت الادارة الاستعمارية منشغلة بالأساليب والحيل التي تمكنها من الاستيلاء على أجواء الاراضي الجزائرية، بغرض إفقار الجزائريين من جهة، ووضعها في خدمة الاستيطان من جهة أخرى.

عمدت السلطات الاستعمارية على تطبيق سياستها من منطقة إلى أخرى على حسب أهمية المناطق، فنجدها ركزت على الجزائر العامة وضواحيها لغناها الطبيعي بالسهول وموقعها الجغرافي الهام، وكذلك منطقة الغرب الجزائري لاحتوائه على العديد من الاملاك.

لقد كانت لسياسة الفرنسية انعكاسات راح ضحيتها الجزائريين عامة والفلاح الجزائري بالخصوص فقد زادت من بؤسه وشقائه ومعاناته من عدة جوانب فأفقرته وهمشته وأوصلته لأسوء حالات الفقر والعوز فأصبح خادما لدى المستعمر والمعمرين الأوروبيين بعدما كان سيدا وهذا ما انعكس سلبا على الفلاح الجزائري البسيط.

جاءت ردود الفعل الجزائرية بأشكال مختلفة، تمثلت في المقاومة السلمية التي كانت من خلال كتابة العرائض والاحتجاجات والشكاوى لتعبير عن رفضهم واستيائهم وكذلك المقاومة المسلحة من خلال القيام العديد من الثروات وذلك من أجل استرداد كل الحقوق المسلوبة والدفاع عن الوطن.

الملاحق

الملحق رقم 01: المناطق التي مستها مصادرات ما بعد الانتفاضة 1871م

المرجع: صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر: المرجع السابق، ص 76.

الملحق رقم 02: اعلانان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر

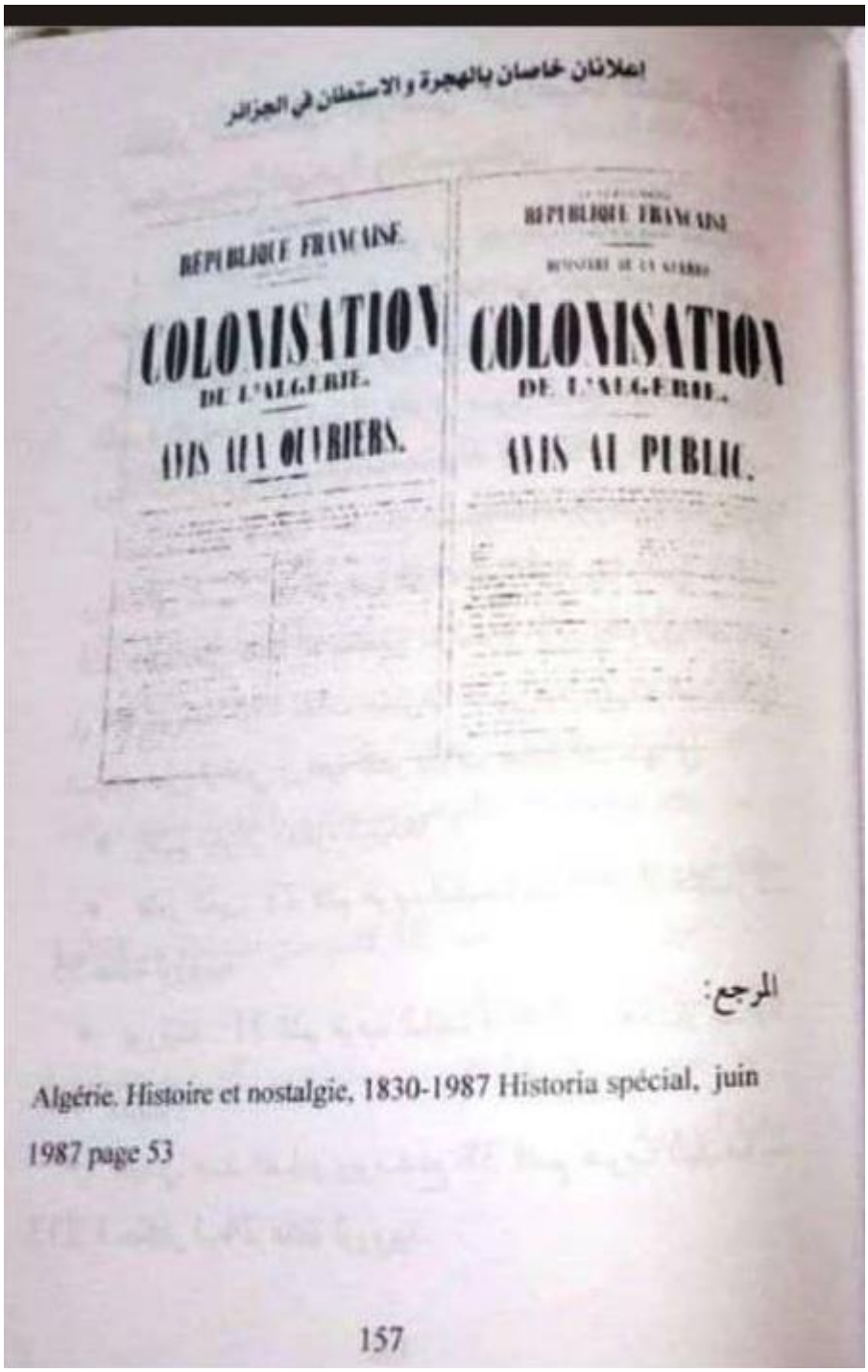

المرجع: عدة بن داهة: المرجع السابق، ص157

الملحق رقم 03: قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863

قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863

PROJET
DE
SÉNATUS-CONSULTE
RELATIF
A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE
PROPOSÉ PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE.

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées propriétaires des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle, à quelque titre que ce soit

ART. 2.

Il sera procédé administrativement à la délimitation de ces territoires et à leur répartition entre les différents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront déterminées par un règlement d'administration publique.

Le même règlement déterminera les formes et les conditions de l'aliénation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART. 3.

Le Gouvernement désignera les territoires sur lesquels la propriété individuelle pourra être successivement
constituée.
Un règlement d'administrationpublique établira leses du partage de la propriété collective, ainsi form que les conditions de l'aliénation de la propriété individuelle. Le partage pourra être provoqué d'office par
le Gouvernement.

ART. 4.

Les rentes, redevances et prestations dues à l'Etat par les détenteurs des ditsterritoires continuerontd'être perçues comme par le passé.

ART.5

Sont réservés les droits de l'Etat et les droits des tiers à la propriété des biens Beylick et des biens Melk. Sont également réservés les droits qui appartiennent au domaine public, d'après l'article 2,de la loi du16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartienneut au domaine de l'Etat sur les bois et forêts, d'après l'article 4, § 4, de la même loi.

ART. 6.

Il n'est aucunement dérogé au droit d'expropriation pour cause d'utilité publique, tel qu'il est réglé et constitué, au profit de l'Etat, par la loi du 16 juin1851 : Il sera procédé à l'exercice de ce droit et aurèglement de l'indemnité, vis-à-vis des tribus, desfractions de tribus, ou des douars, conformément aux dispositions de l'ordonnance du 1er octobre 1844..'

ART. 7.

Tous actes ou partage antérieurs, intervenus entre l'Etat et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

هذا قانون شرعي يتضمن تثميت ملكية الاملاك التي يستقر فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام على كافة الحاضرين والغايبين

اما بعد قد استحسنا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا الطوبلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٣٠

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش العربان والذلّ من البلاد الجزايرية باسم محمد كان قد صار ملكها مستقلاً لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور منذ ابتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات والتقسيمات والتقييمات التي قد جرّت في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد الجزايرية تمنع مقرّرة ابتدءً لا رجوع فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توان اوّلاً

يحدّدون الاراضي التي لاعراض الحضراء والنقل ثانياً يقسمون ارض كل عرض من اعراض بلاد النقل وغيرها من الاوطان الغابة للحراثة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتغل عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقاؤها على حالتها من مسارح للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء القطعة الخاصة لكل دوار ويفرزون أقسامها لاهل الدوار واشخاصه ليستغلّوا بملكها وذلك التقسيم يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها والنظر الى عوايد الوطن لكنّهم لا يشرعون في ذلك الا بعد تيقن إمكانه وموافقة الوقت وحال رابعاً يصير توزيع الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرٌ سلطانية تصدر في ذلك ❊

❊ الفصل الثالث ❊

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلّ ما يتعلّق بالامور الآتي ذكرها وهي اولاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرض ثانياً كيفية العمل في تقسيم ارض كل عرض بين الدوابر التي يشتغل عليها العرش المذكور وكيفية العمل حين يريد اهل الدوار نقل أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك كلّه ثالثاً كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر واشخاصها على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة ❊

❊ الفصل الرابع ❊

ان المطالب العشرية وانواع اللوازم التي يجب دفعها على الاعراض المستغربين في تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم إلا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ❊

❊ الفصل الخامس ❊

انّ حقوق الدولة في أملاك البايلك وحقوق كل من كان مستغلاً بملك عقاره لا تغيّر

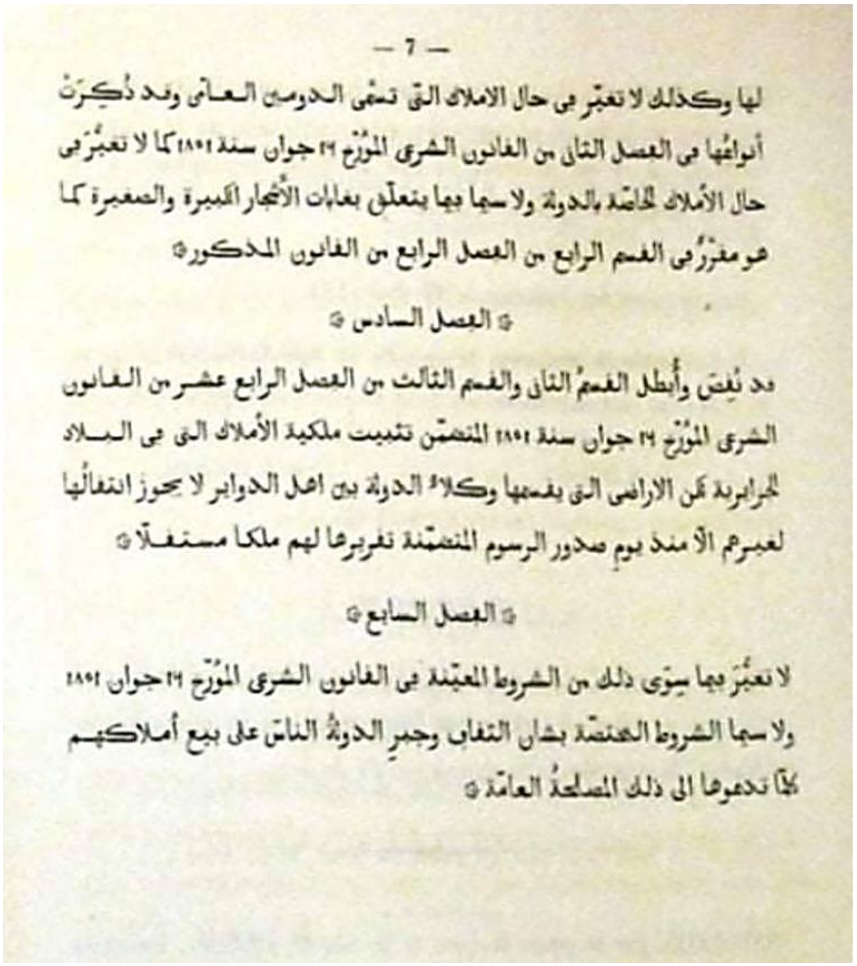

— 7 —

لها وكذلك لا تعتبر في حال الاملاك التي تسمى الدوميين العائلي وقد ذُكِرَتْ أنواعُها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تعتبرُ في حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطِلَ القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد الجزائرية لمن الاراضي التي يقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدوابر لا يجوز انتقالُها لغيرهم الا منذ يوم صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلّا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تعتبَرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة في القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان التفافي وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

المرجع: صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1938، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، 2014، ص ص ص 314-316-317

الملحق 04: شكوى السكان من مصادرة أراضيهم

شكوى السكان من مصادرة اراضيهم
فى 25 مارس سنة 1900

الحمد لله وحده

هاته دبارة •

اجتمعنا تحت رياسة شيخنا الوشن بن زكرى بن المسعود ، نحن عضاء جماعةدوار وادمريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على احساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا فى قضية البلاد التي هي فى واد مريال وهي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن نسلموا الى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر • بعد تاءملنا فى الأمر الذي عرض لنا سيدي الحاكم وجدنا فيه ظرارنا كثيرا لأن فى دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا ، وعدد النفوس من سكان الدوار اكثير فى التراب الذي عندنا والنصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب ، ونصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاج ولا يبقى لنا شاي ، ولكين نحن طاءيعين الى الدولة وحكامها ، وحيث الدوة لها رغبة فى الفلاج المذكور اننا سلمنا واعطينا عددا 1350 • هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث فى سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطى لنا العواض أولا فى فيظ اطلودى وهيبلاد الدمين الكائنة فى واد مريال ، يعطي لنا عدة اراضي المعدة للحرث التي فى الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدنا ونزعت ودخلوها فى رسم غابت بوغزالت ، نريد نخذوا العواض فى بلاد الدمين الذي فى فم الطوب • نطلب من الدولة أن تنظر الينا بالرضاء ولا تتركنا هاملين • والسلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم :

حموش عمار بن بلقاسم ، قراداي معمر بن كاكة ، سعديد احمد بن محمد ، بوعكاكر احمد بن عبد الله ، قدوار محمد بن مبارك ، زوزو يحي بن محمد • وبهاذا عرفت سياتك العالية والسلام • ممن كتب عن اذنه ابنكم وخديم دولتكم الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال • (1)

1 ـ المصدر A. O. M. 73 L 30

167

المرجع: عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص167.

الملحق 05: نص القرار الخاص بمصادرة أملاك المقراني

نص القرار الخاص بمصادرة املاك المقراني

ان والي (27) ولاية الجزائر بعد النظر في الفصل 10 وما يليه من الامر المؤرخ 31 اكتوبر سنة 1845 واطلاعه على الشرط الثاني من الفصل 22 من الامر الشرعي المؤرخ 16 جوان سنة 1851 والفصل 7 من قانون ديوان اعيان الدولة المؤرخ 22 ابريل 1863 وبعد انهائه الى ما ارتكبه الحاج محمد المقراني باشي اغا مجابه كان في ايالة قسطنطينة من العداوة السنة والفتنة الثابة للدولة الجمهورية الفرنساوية ، امرنا بما ياتي ذكره مفصلا :

الفصل الاول : قد اجرينا التفاف على جميع منقولات الحاج محمد باشي اغا المذكور ووضعنا يد الحيازة عليها سواء كانت منقولات او غير منقولات مما يثبت وجوده في اوطان ولاية الجزائر .

الفصل الثاني : قد الزمنا جميع حائزي املاكه وسنودعها وسعيرها وعاملها ومكتريها والمتصرفين فيها باي وجه كان وكل من عليه دين له او عناء او نحو ذلك من التعلقات المالية ان يصرحوا بما عليهم وما بذمتهم في مدة ثلاثة اشهر مبدؤها من تاريخ امرنا هذا ، وقد اطلقنا لادارة الدومين ان يتصرف في جميع املاكه على مقتضى الشروط المضمنة في الفصل الثاني من هذا الامر المؤرخ 31 اكتوبر سنة 1845 .

الفصل الثالث : قد اجرينا التفاف ايضا على انواع املاك الاعراش والعرب الذين خرجوا عن الطاعة مع المقراني ومن سيخرج ووضعنا عليها يد الحيازة سواء كانت شخصية او مشاعة ثم ان امرنا هذا العام الشان سيفصل احكاما خصوصية تصدر كلما طلبها من له النظر فيها والاحتياج اليها ويكون كل فرد معينا فيها باسمه .

المرجع: بسام العسلي: المرجع السابق، ص

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

1- الكتب

أ- العربية:

1- ابن المنظور: لسان العرب، دار الكتاب العلمية، مج 5، ط1، بيروت لبنان، 2002.

2- أبي بكر الحافظ بن أبراهيم بن عاصم: معجم الوسيط، تح: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003.

3- أجيرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 1919)، ج2، تر: حاج مسعود، دار الرائد ب الجزائر، 2007.

4- أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الاستعمار (1827 1871)، ج1، تر: جمال فاطمي وأخرون، دار الامة، الجزائر، 2013.

5- الأشرف مصطفى: الجزائر الامة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2007.

6- ألكسي دوطوكفيل: نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2008.

7- أندري برنيان، أندري نوشي، إيف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

8- حمدان بن عثمان خوجة: المراة، تع محمد العربي الزبيري، منشوراتANEP ط1 الجزائر، 2005.

9- صاري جيلالي: تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830 1962)، تر: قندوزعباد فوزية، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الجزائر وثورة أول نوفمبر 1954م، طبعة خاصة، الجزائر، 2010.

10- صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تح، تع، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1974.

11- فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، منشوراتANEP، ط1 الجزائر2.

12- قداش محفوظ: جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830 1954)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

ثانيا المراجع:

أ- العربية:

1- بسام العسلي: محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط3، دار النفائس، بيروت، 1990.

2- بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830 1871)، ط1، دار الغرب، الجزائر، 1977.

3- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر(1830 1989)، ج1، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4- بن إبراهيم، بن العقون، عبد الرحمن: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصره(1900 1936)، ج1، ط3، منشورات السائحين، الجزائر، 2010.

5- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير، الجزائر، 2013.

6- بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830 1962)، ج1، ط1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

7- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 1997.

8- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830 1954)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

9- بوعزيزيحي: كفاح الجزائر من خلال وثائق، ط1،د.د، الجزائر، 1986.

10-خياطي مصطفى: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.

11-دسوقي إبراهيم ناهد: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة، الاسكندرية، 2011.

12-رابح لونيسي: تاريخ الجزائر المعاصر(1670 1989)، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

13-الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، ط1، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

14-زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا، ط1، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007.

15-زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية(على ضوء وثائق جديدة) ج7، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

16-سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية(1830 1900)، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.

17-سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي(1830 1954)، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 2005.

18-سعدالله أبو القاسم: خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة والتحرير(1830 1962)، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

19-سعيدوني ناصر الدين: من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الاسلامي، تراجع المؤرخين والرحالة وجغرافيين، ط1، دار البصائر، الجزائر، د.س.

20-سعيدوني نصر الدين: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001.

21-سعيدوني نصر الدين، والمهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ في العهد العثماني، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

22-طروش نادية واخرون: الهجرة الجزائرية في المشرق العربي وأثناء الاحتلال،ط1، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

23-طلاس مصطفى، العسلي بسام: الثورة الجزائرية، ط1، دار الرائد، الجزائر، 2010.

24-عباد صالح: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870 1900)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

25-عبيد مصطفى: الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر(18331970)، ط1، دار المعرفة الدولية، الجزائر، 2013.

26-العقاد صلاح: المغرب العربي، ط1، د.د، القاهرة، 1980.

27-عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ، خاصة ماقبل التاريخ إلى 1902، ج2،ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

28-عميراوي احميدة: من تاريخ الجزائر الحديث، ط1، دار الهدى، الجزائر، د.س.

29-عميراوي احميدة، زاوية سليم، زغداوية محمد: اثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري(18301954)، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

30-عميراوي احميدة، زاوية سليم، قاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844 1916)، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

31-غربي الغالي واخرون: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد،ط1، دار هومه، الجزائر،د.س.

32-فركوس صالح: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(18301925)، ط1 مديرية النشر الجامعية، قالمة، الجزائر، 2010.

33-قاصري محمد السعيد: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر،ط1، دار الارشاد، الجزائر، 2001.

34-كاتب كمال: أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر(18301962)، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2011.

35-لميش صالح: الدعم السوري للثورة التحريرية (1900 1962)، ط1، دار بهاء الدين، الجزائر، 2012.

36-مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، ط1، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

37-مجهول المؤلف: التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على بنية المجتمع الجزائري خلال القرن 19م، ط1، منشورات المركز الوطني لدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

38-مجهول المؤلف: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي(1830 1962)، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

39-مقلاتي عبد الله: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائروردود الفعل الوطنية (1830 1962)، ط1، الجزائر، د.س.

40-مياسي إبراهيم: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 1962)،ط1، دار هومه، الجزائر،2007.

41-هلالي حنفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، عين مليلة، 2008.

42-الهواري عدي: سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاجتماعي والاقتصادي (18301960)، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983.

43-يحي جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر (1830 1960)، ط1، دار المعرفة، القاهرة،1999.

ب- الأجنبية

1- MOSTEFAL Ache raf: l'ALGERiENATiONE Société ،EDITION COSBAA ،OP ،CIT ،Alger ،2006.

ثالثا: الموسوعات:

1- بن نعيمة عبد الحميد وأخرون: موسوعات أعلام الجزائر(1830 1954)، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

رابعا: المجلات:

أ- المجلات العربية

1- أقصاص عبد القادر: الإطار القانوني في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائرية،العدد 2، مج 18، ط1، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة أحمد دراية 2 جوان 2019، أدرار.

2- بلعربي نورالدين: الاستيطان الأوروبي في الجزائر إنعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830- 1962، مجلة العصور، العدد 2، مج 18، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ديسمبر 2019.

3- بورملة خديجة: قسنطينة في جغرافية ورحلة الحسن الوزان، مجلة العصور الجديدة، العدد 18، أوت 2015م.

4- بويشيشة علي: مدينة وهران من خلال كتابات الجغرافيين والرحالة والمؤرخين، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 19، جانفي 2018م.

5- الجوعاني سلوان رشيد رمضان، المشهواني مؤيد محمود حمد: الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1781، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد 2، مج 10، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم التاريخ.

6- سيفو فتيحة: الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830- 1914، مجلة العصور، العدد 16، جامعة وهران، ديسمبر 2010.

7- العيد فارسي: الاستيطان الأوروبي في الغرب الجزائري 1831- 1847، العدد 1، مج 8، مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، 2002.

8- فكار عثمان: الاستيطان العمراني في الريف الجزائري، مقاربة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق، جامعة سعد دحلب، البليدة، العدد 3+4، 2013.

9- مجهول المؤلف: الغايات الفرنسية وتأثيراتها على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين 1830- 1930، العدد 1، مج 6، ط1، 2021- 2022.

10- مشري راضية: الحجز التحفظي على العقار في التشريع الجزائري، العدد 2، مج 10، مجلة القانون العقاري والبيئة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 16 جوان 2022.

ب- المجلات الأجنبية

1- Bens Lim Abdenour: "Les Sources d des conflits sur la propriete prvee en ALGERIE" ،N02 ،VO08 ،revene droi et descience politiqe ،universite de saida ،ALGERIE ،10_ 04_2022،P693

خامسا: المقالات العلمية:

1- بيرم كمال، د يعيش محمد، د سيد أحمد مسعود، د عبيد مصطفى: احتلال منطقة سطيف وتطور حركة الاستيطان الأوروبي بها بين سنتي 1838- 1900، العدد 1،د مج، المسيلة، الجزائر، أفريل 2017.

2- بليل محمد: التوسع الاستعماري الفرنسي في المناطق الداخلية والهضاب العليا الغربية وانعكاساته على الجزائريين ما بين سنتي 1840- 1900 منطقة تيارت نموذجا، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، عدد خاص، 2002.

3- السليماني أحمد حسن: نزع الملكية العقارية للجزائر 1830- 1871، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 6، 2002.

4- عزوز فؤاد: التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870- 1900، مدارات تاريخية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف، عدد خاص، أفريل 2019.

5- لونيسي إبراهيم: الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر منطقة سيد بلعباس نموذجا، العدد 6+7 سيدي بلعباس، جوان – ديسمبر 2005 .

سادسا: الرسائل الجامعية:

1- صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1938، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، 2014.

2- بحة عزالدين، نصرات يوسف: انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1830- 1900، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ، إشراف ناصر بلحاج، معهد العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة حمة لخضر الوادي، السنة الجامعية.

3- بلقاسم ليلي: المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان 1850- 1900، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد موفقس، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012- 2013.

4- بولقرون فوزية، بودرع ثلجة: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1840- 1940م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف ياسر فركوس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م قالمة، السنة الجامعية 2020- 2021م.

5- بيرم كمال: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884- 1945، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، إشراف مصطفى حداد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2005- 2006.

6- بيرم كمال: الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. صالح لميش، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2010- 2011.

7- حسيني عائشة: الإستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830- 1870، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. بوعلام بلقاسمي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012- 2013.

8- خلاف أسماء، حمبلي مريم: الحركة الإستيطانية في الجزائر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830- 1870م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، السنة الجامعية 2019- 2020.

9- دعموش كاميلية: قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية 1509- 1792م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013- 2014م

10- رواحنة عبدالحكيم: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870- 1930م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. لمياء بوقريوة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم

الاسلامية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2020-2021م.

11- زقب عثمان: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830- 1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. صالح لميش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2014- 2015.

12- سيساوي أحمد: البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابيلون الثالث 1838- 1871م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف كمال فيلالي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية 2013-2014.

13- بن شعبان السبتي: الحركة الوطنية في منطقة قالمة 1919- 1954م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف د. عبدالرحيم سكافي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 1430- 1431هـ // 2009-2010م.

14- عباسي فتيحة: الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجنوب في الفترة ما بين 1870- 1947، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر إشراف وافية النفطي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2015- 2016.

15- بن عون سعيدة: السياسة الاستعمارية والاقتصادية في الجزائر مصادرة الأراضي نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بوعافية سعيد، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2012- 2013.

16- صالحي توفيق: المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1858- 1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. فاطمة الزهراء قشي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2008- 2009.

17- صفراوي وليد: الحركة الإستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان وضواحيها 1842- 1919م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. ة سعاد يمينة شبوط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2015- 2016.

18- طبعة حورية: السياسة الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870- 1954م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف د.عبد المالك بوعريوة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دارية أدرار، السنة الجامعية 1440- 1441هـ // 2019-2020.

19- فرابن فوزية، قشيش ذهبية: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي 1830-1870م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الفتاح فلوح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، السنة الجامعية 2014- 2015.

20- قسوم كلثوم: السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجنوب الشرقي الجزائري – منطقة وادي ريغ نموذجا –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ المعاصر، إشراف وافية النفطي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014- 2015.

21- بن قيطون حمزة: المشروع الإستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882- 1914م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد دادة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1، السنة الجامعية 2014 – 2015.

22- لخضاري رتيبة: السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري 1830- 1914م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أبوبكر الصديق حميدي، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 1434- 1435هـ // 2013- 2014.

23- بن يوسف محمد الأمين: ملكية الدومين وتطور حركة الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1830- 1870م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف موفقس محمد، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013- 2014.

سابعا: الملتقيات:

1- بن داهة عدة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1873، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962.

2- بن داود نصر الدين: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962.

3- دهاش الصادق: الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19م، أعمال الملتقى الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

4- عاشور موسى: أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الاوقاف، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830 1962، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5- الطاهر ملاخسو: نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962،ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

6- محمد مجاود: الاستيطان الاستعماري ومصادرة الاراضي في منطقة سيدي بالعباس خلال القرن 19م، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.